

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية الشريعة
باليمن

مَرَاتِبُ الدَّلَالَةِ

إشراف: فضيلة الشيخ عبد الرحمن السرحان

إعداد: الكاتب محمد الحسني الرد و
المستوى الرابع / الفصل الثاني.

الْمَقْدَمَةُ:

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهِ أَنْبَسْنَا وَبَيَّنَّا
أَعْمَالَنَا، قَرَّبْنَا إِلَهُهُ فَلَا مِضَالَ، وَمَرَّضْنَا قُلُوبَنَا هَادِيَةً لَمْ، وَأَشْهَدُ أَنْ
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَرَضِيَ عَنْهُ وَالْمُحَابَبَةُ الَّتِي اسْتَجَابُوا بِالدُّعَا، وَعَمَلُوا بِسُنَّتِهِ، وَأَذَرَكُوا
مَقَاهِدَ الشَّرْحِ بِدَلَالَتِهِ، فَجَلُّوا بِزَلَالَةِ أَعْلَى مَرَاتِبِ الْخَيْرِيَّةِ وَالْوَلَكِيَّةِ، وَعَمَى
تَابِعِيهِمْ بِإِحْسَانٍ فِي الْأَصُولِ وَالْعُرُوعِ وَالْعِلْمِ وَالْعَمَلِ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ،
أَمَّا بَعْدُ فَإِنِّي لَمَّا اخْتَلَعْتُ عَلَى الْمَوْضُوعَاتِ الْمُقْتَرَحَةِ وَكَرِهْتُ الْكَلِمَةَ
لِجَوْدِ التَّخْرِجِ وَقَعَ اخْتِيَارُهَا مِنْهَا عَلَى مَوْضُوعِ: «مَرَاتِبُ الدَّلَالَةِ» وَذَلِكَ
لِلْأَسْبَابِ مِنْهَا:

(١) مَا لَمَّا دَلَّتْ أَصُولُ الْبَقْعَةِ مِنْ أَلْهَمِيَّةِ بَيْنِ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ، لِأَنَّ هَذَا
الْعِلْمَ الشَّرِيفَ هُوَ الَّذِي تَعْرِفُ بِهِ دَلَالَةَ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى مَرَادِهِ وَمُعْجَادِهِ، وَ
دَلَالَةَ كَلَامِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى بَيَانِ كِتَابِ اللَّهِ الَّذِي أَمَرَ بِبَيَانِهِ، وَبِهِ تَعْرِفُ
مَرَاتِبَ تِلْكَ الدَّلَالَاتِ فِي حَالِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ بَيْنَ الْجَائِزِ وَغَيْرِ الْجَائِزِ وَالْخَيْرِ
وَبَيْنَ الْقَلْعِ وَالْكَفَى وَالْوَارِثِ وَالْخَفِيِّ وَالْمَنْهُوِّ وَالْمَبْهُومِ وَالْمَعْقُولِ، وَعَلَى هَذِهِ
الْأَصُولِ قَامَتِ الْعُرُوعُ الْمُثْمَرَةُ، وَأَنْبَتَتِ الْقَوَاعِدُ الْمَرْصُومَةُ،
(٢) مَا لَعَلَّ الْأَصُولَ فِي نَفْسِ مَرْحُوبٍ مِنْ زَمَانِ الْيَمِينِ، فَسَبَقَتْ عَرَفَةُ
الْهَوَى، كَمَا قِيلَ:

أَتَانِي هَوَاؤُ قَبْلَ أَنْ أُخْرِقَ الْهَوَى وَصَادَقَ قَلْبًا خَالِيًا قَدْ مَكَّنَا.
(٣) مَا لَهَذَا الْمَوْضُوعِ بِالزَّاتِ مِنْ أَلْهَمِيَّةٍ فِي عِلْمِ أَصُولِ الْبَقْعَةِ، إِذْ عِلْمُ
أَصُولِ الْبَقْعَةِ هُوَ مَعْرِفَةُ أَدْلَةِ الْبَقْعَةِ الْإِجْمَالِيَّةِ، وَكَرِهْتُ الْإِسْتِعَادَةَ مِنْهَا،
وَحَالَ الْمُسْتَعِيدُ، فَأَمَّا الْأَدْلَةُ فَلَهَا عِلْمٌ آخَرُ تَدْرُسُ فِيهِ مَعْرِفَةُ الْعُلُومِ الْقَوَاعِدِ

وَالشُّنَّةُ، وَأَمَّا حَالُ الْمُسْتَعِيدِ فَيَتَّبِعُ لِلْإِسْتِعَادَةِ، فَمَا زِلْتُ كُفِّرُ
الْإِسْتِعَادَةَ بِأَنَّ الْمَرَارَ عَلَيْهَا فِي أَصُولِ الْعَقْدِ، وَمَا هَذِهِ الْفَرْقُ إِلَّا الزَّلَالَةُ
وَأَهْمٌ مَا تَنْبَغُ مَعْرِفَتُهُ فِي الرَّلَالَةِ مَا تَبَيَّنَ؛ لِلْعَوِيضِ الْقَوَى مِنْهَا وَالضَّعِيفِ
وَالرَّاجِحِ وَالْمَرْجُوحِ.

أَمَّا الْمَنْهَجُ الِزَّ، حَاوَلْتُ التَّقْيِيدَ بِهِ فِي هَذَا الْبَحْثِ فَيَتَمَرَّدُ أَهْمُ
مَعَالِمِهِ فِيمَا يَلِي :

- (١) أَنَّهُ أَرْجَعَ إِلَى جَمِيعِ مَا أَمَكُنِي مُرَاجَعِ الْأَصُولِ الْأَصْلِيَّةِ فِي كُلِّ مَوْضُوعٍ
قَبْلَ كِتَابَتِهِ، ثُمَّ إِذَا أُرِدْتُ الْأَحَالَهَ عَلَيْهَا أَوِ النَّقْلَ مِنْهَا فِي ثَنَائِي الْمَوْضُوعِ
اخْتَرْتُ لَزْلًا أَوْ ضَمًّا فِي نَفْسِهِ.
- (٢) الْإِسْتِعَادَةُ مِنَ الْمَرَاجِعِ الْحَرْثِيَّةِ فِي التَّنْظِيمِ وَالتَّنْسِيْقِ.
- (٣) مِمَّا وَلَدَ التَّجَرُّدُ فِي الْبَحْثِ وَنَدَمُ الْإِنْخِلَازِ الزَّ، يُؤَدِّي إِلَى التَّعَصُّبِ.
- (٤) الْإِسْتِدْلَالُ عَلَى كُلِّ مَعْلُومَةٍ دَاتٍ بِهَا، تَحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ.
- (٥) فِي سَرْدِ الْأَقْوَالِ الْآخَرِ أَقْوَاهَا فِي نَفْسِهِ، وَبَعْدَ سَرْدِهَا دَاتٍ بِالْإِدْلَةِ.
- (٦) مَنَاقِشَةُ الْأَدْلَةِ بِتَجَرُّدٍ، حَيْثُ يُحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ.
- (٧) الْإِسْتِعَادَةُ مِنَ جَمِيعِ الْعُلُومِ الْآخَرِ، حَيْثُ يُحْتَاجُ إِلَيْهَا.
- (٨) تَوْضِيحُ الْمَرَاتِبِ بِالرَّسُومِ الْبَيَانِيَّةِ وَالْجُرْأُولِ، أَوْ احْتِجَاجُ إِلَى ذَلِكَ.
- (٩) عَدَمُ الْإِتْيَانِ بِالتَّعَارِيفِ اللَّغَوِيَّةِ فِي بَعْضِ الْأَحْيَاءِ، حَيْثُ لَا أَرَى ضَرُورَةً
لِذَلِكَ، وَدَاتٍ مِنَ التَّعَارِيفِ الْأَصْلَحِيَّةِ بِأَشْهُرِهَا، فَإِنْ كَانَ فِي نَفْسِهِ غَيْرُ وَاقٍ
بِالْقَبُولِ أَوْ غَيْرِ وَاقٍ صَفْتُهُ صَيَاغَةً تَنْزِيلًا.
- (١٠) أَحَاوَلْتُ أَنِّ وَأَتَى فِي كُلِّ مَبْنًى أَجْعَلُهُ بِجَرِيدٍ، أَمَّا بِإِسْتِثْنَائِ
أَوْ تَنْظِيمٍ أَوْ تَنْظِيرٍ أَوْ اسْتِدْلَالٍ أَوْ تَمْثِيلٍ.

وَأَمَّا خِلَّةُ الْبَحْثِ فَتَشْتَمِلُ عَلَى مَقْرَمَةٍ وَتَهْيِيرٍ وَخَمْسَةِ فُصُولٍ
وَعَامَّةٍ،

فَبَعْدَ هَذِهِ الْمَقْرَمَةِ تَهْيِيرٌ بِتَحْرِيفِ الرَّلَالَةِ وَأَقْسَامُهَا.

ثم الفصل الأول: في مراتب الرلالة من حيث الرزال، وتحت تمهيد وثلاثة مباحث،
- التمهيد: بتعريف أنواع الرزال التي هي العقل والوضع والشرع.

- المبحث الأول: في تعريف الرلالات الثلاث المعتمدة عند الأصوليين.

- المبحث الثاني: في مراتب هذه الرلالات الثلاث.

- المبحث الثالث: في دلالة اللفظ **شرعا** وما يلحق بها.

ثم الفصل الثاني: في مراتب الرلالة من حيث المردول به، وتحت تمهيد وثلاثة مباحث،

- التمهيد: بالفرق بين دلالة اللفظ والرلالة به، وبين الوضع والاستعمال.

الحمل والنقل.

- المبحث الأول: في الحقيقة والمجاز.

- المبحث الثاني: في وجود الحقيقة والمجاز.

- المبحث الثالث: في تعارض مقتضيات الالفاظ.

ثم الفصل الثالث: في مراتب الرلالة من حيث الوضوح والخباء، وتحت تمهيد وأربعة مباحث.

- التمهيد: بتبيين الناحيتين التي ينظر منهما في النصوص الشرعية **وذكر المصنف**

بين الخفية والمتكلمين فيما يتعلق بوضوح الرلالة وخبائها، وذكرها أيضا.

- المبحث الأول: واضح الرلالة عند الخفية.

- المبحث الثاني: واضح الرلالة عند المتكلمين.

- المبحث الثالث: خفي الرلالة عند الخفية.

- المبحث الرابع: خفي الرلالة عند المتكلمين.

ثم الفصل الرابع: في مراتب الرلالة من حيث كبرها، وتحت تمهيد وأربعة مباحث.

- التمهيد: بذكر كبر دلالة الالفاظ على الأحكام عند الأصناف والمتكلمين والمقارنة بينها.

- المبحث الأول: دلالة اللفظ بمنهوقته.

- المبحث الثاني: دلالة اللفظ بمفهومه؛ موافقة ومخالفة «أقسام كل من أتبعها».

- المبحث الثالث: دلالة اللفظ بضروريته؛ اقتضاء وإيماء.

- المبحث الرابع: دلالة اللفظ بمعقوله؛ القياس.

ثم الفصل الخامس من مراتب الرلالة من حيث القلبية والفنية ،
وتحته تمهيد وثلاثة مباحث :

- التمهيد : بتعريف مراتب العلم ، « اليقين والخي والشد والوهم » .

- المبحث الأول : قسمة الرلالة .

- المبحث الثاني : كنهى الرلالة ،

- المبحث الثالث : العمل عند تعارض القلبي والفني أو الفنيين .

ثم الخاتمة : بتلخيص أهم نتائج البحث .

وأنا مقررٌ معترفٌ بالقصور في هذا العمل الناتج عن قصور عاملي ، و
اشتغالي بغيره ، وعلى كل حال فإن يكرهه صواب فهو من فضل الله
وعونه ، وإن يكرهه خطأ فهو مرجعه وشغله ، ومن الشكر .

ولا يعوتني أن أشكر لكلية الشريعة الموقرة إتاحتها لي هذه ،
الفرصة للاطلاع بالفكر على أمور كانت مستورة بحجاب الشغل والكسل ،
كما أشكر فضيلة الشيخ عبد الرحمن السرحان المشرف
على هذا البحث قبوله لنهتني التي اقترحت ، ولإرفاءة بالنهج والارشاد ،
وأشكر كذلك الأخوة الكرام الذين ساعدوا بإعارة الكثير من
المراجع المهمة ، جزى الله الجميع خيراً .

ودأخى دعوانا أن الحمد لله رب العالمين
وأترك القارئ مع البحث على بساطه الانصاف ، والله حسب وهو الخاف .

التمهيد:

لما كان موضوع هذا البحث هو: «مراتب الدلالة» احتيج قبل الشروع في الموضوع إلى معرفة الدلالة، لأن التصور سابق بالشرح على التصديق، والعلم على المجهول لا يعبر، فنقول:

الدلالة بثلاثة درجات في اللغة: مصدر دَلَّ على كذا إذا سَرَدَ له وأَشْرَفَ، ومنها اشتقاق الرليل، لأنه يهتد ويهتد إلى المرلول عليه، (١)

وهي في تحريفي المناحيقة والأصولي: فهم أمر من أمر، والمراد بالأمر الأول المرلول عليه، وبالثاني الدلالة.

وفي تفسيرها بالعهم مسامحة؛ لأن الدلالة صفة الرال والعهم بفتح

المرلول المنتبج بها، وهو تعريف لها بثماتها.

وقيل هي كون الأمر بحيث يعهم منه أمر آخر، (٢) والمراد بالعهم بالبعث والمراد بالأمر الأول الدال وبالثاني المرلول عليه،

وهذا التعريف أعم من الماضي، ولا كنه معترض به، الحشيات

تجنب في التعريف، لأنها لا تدل على الحصول وإنما تدل على القابلية، وقد

نقل القرافي القولين عن أبي سينا (٣)

وتفهم ثمة هذا الخلاف في الخطاب بلغة لا يعهمها الخطاب، فعلى

الأول غني إذ لا نعهم، وعلى الثاني دال لأنه مهيم للعهم بحيث

لو سمعه مري عرف تلك اللغة لعهمه.

وقد نفهم القولين أبي حبيب بقوله:

لعمري الدلالة عليه يعني،

فهو الأمر عندهم من أمر،

وقيل كونه الأمر للتبهم

(١) انظر القاموس مادة «دَلَّ» ص ١٢٩٢.

(٢) انظر إيضاح المفهم ص ٦٠، وشرح الكيسية / النوحه ١.

(٣) انظر شرح تنقيح العقول ص ٢٣.

(٤) الكيسية / النوحه ١.

(١) - (٢) - (٣)

(٤) - (٥)

(٦) - (٧)

ويشترك المناطقة في الزال الاخرى دائما ، فلما يفهم من بعض الالباق
والاشارات في بعض الاوقات غير داخل في مرلوله عندهم (١)
ولا يشترك الاصوليون في ذلك ، فالمقتضى والاشارة والتنبيه والمفهوم
مرلول اللفظ عندهم (٢)
كما لا يشترك في الدلالة القدر عند العريقين ، أمنا المناطقة
فلا ثباتهم الدلالة الطبيعية والعقلية ، وأمنا الاصوليون فلا ثباتهم
للإشارة (٣)

والزال ينقسم الى لفظ وغيره ، والمقصود باللفظ القول سواء كان
منهوقا به أو مكتوبا أو مسموعا منها به في الاستلزام .
وكل واحد من هذين هو اللفظ وغيره « يدل عقلا وخبعا ووضعا قبله
ست دلالات نصلها فيما يلي :

- (١) دلالة اللفظ عقلا : كدلالتهم على لا ولفظ به .
- (٢) دلالتهم خبعا : كدلالة لفظ « أخ » في السعال على توجع اللابؤ بها .
- (٣) دلالتهم وضعا : كدلالة الأسماء على مسمياتها ، ونعني بالأسماء هنا
الالفاظ مخلقا ، سواء كانت أسماء أصلا أم كحرف أو أفعال ككفر ويزن
أو حرفا لمي ولا . وبهذا العموم يسر قوله تعالى : « وعلم آدم الأسماء كلها » (٤)
كما نعني بالوضع مخلقه ، بغض النظر عن الواضع ، لاختلاف المعروف في
اللغات هل هي توقيفية مخلقا ، أو ما كان محتاجا اليه في التحريف ، أو في
وضع البشر مخلقا ، أقوال (٥)

وهذه الدلالة التي هي دلالة اللفظ وضعا تنقسم الى مفارقة وتضمن والتزام
وهذه الثلاث هي الدلالة عند الاصوليين ، وسنصل الكلام بينهما شاء الله
(٥) الله تعالى في الفصل الاول من هذا البحث .

(١) - (٢) انظر مقدمة إيساغوجي لأبي الرشيد الأبهري / ص ١٨ .

(٣) انظر حاشية التفتازاني على شرح العنبر / ج ١ ص ١٤٠ - ١٤١ .

(٤) الآية ٣١ من البقرة . (٥) انظر مختصر ابن الجوزي مع شرح العنبر والبواقي / ج ١ ص ١٩٤ .

(٤) دلالة غير اللفظ عقلاً، كدلالة التغيث على العروث.

(٥) دلالة كسبة كدلالة حمرة الوجه على الخجل أي الحياء.

وصبرته على الوجه أي الخوف، ومما يستفاد من هذا المعنى قوله الأديب:

تَقَاعَةً كَسَيْتَ لَوْنِي خَلْتَهَا لَوْنِي حَيْتَ وَمَحْبُوبٌ قَرِيفًا

تَقَانًا قَبِيرًا وَأَشْرَفِي أَعْمَمًا — فاحمر ذا خجلًا، وأصغر ذا قرفًا (١).

(٦) دلالة وضعاً، كدلالة الإشارة المخصوصة على نعم أو لا.

والمناجزة يصح في الدلالة في هذه السيت (٢)، وقررت أنه يمكن أن

يضاف اليها دلالتان هما:

(٧) دلالة اللفظ شرعاً، كدلالة «الوضوء» على الشهادة المأثورة

وكدلالة «الصلاة» على العبادة المخصوصة، فإِنَّ دَلَالَتَهُمَا عَلَيْهِمَا

لَيْسَتْ مِمَّا قَبِيلُ الْعُقُولِ لَا اللَّحْبُ قَطُّ، وَلَيْسَتْ أَيْضًا مِمَّا قَبِيلُ التَّوَضُّعِ

اللُّغَوِيِّ، لِأَنَّ الْوَضُوءَ مِنَ التَّوَضُّعِ وَهُوَ مَوْضُوعَةٌ لُغَةً لِلْحَسَنِ، كَمَا أَنَّ

الصَّلَاةَ مَوْضُوعَةٌ لُغَةً لِلْبَهْكَ وَالْبِرِّ وَالرِّعَاءِ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْعَمَلِ اللَّغَوِيِّ،

وَلَيْسَتْ أَيْضًا مِمَّا قَبِيلُ الْوَضْعِ الْعَرَبِيِّ لِأَنَّ الْعَامَّ وَالْإِخْلَاصَ، لِأَنَّ الْعَرَفَ

هُوَ مَا تَتَعَارَفُ عَلَيْهِ النَّاسُ، وَهَذِهِ مِمَّا عَيْنَةُ الشَّارِعِ،

وَنَعْنِي بِالشَّرْعِ هُنَا مَا ثَبَتَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، لِأَنَّ مَا تَعَارَفَ

عَلَيْهِ الْبِقَعَاءُ، بِهَذَا دَاخِلٌ فِي الْوَضْعِ الْعَرَبِيِّ الْإِخْلَاصِ، وَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ

قَدْ اخْتَلَفَ هَلْ نَقَلَ الشَّارِعَ بَعْدَ الدَّلَالَةِ عَلَى مَا وَضَعَتْ لَهُ لُغَةً أَوْ لَا، وَلَئِنْ

هَذَا الْخِلَافُ فِي رَأْيِ بَعْضِ لُغَوِيٍّ لَا تُهْمُ مَتَّبَعُونَ عَلَى أَنَّ الْمُسْتَمَاتِ لَمْ تَكُنْ

مَعْرُوفَةً قَبْلَ تَزْوِيلِ الشَّرْعِ بِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٨) دلالة غير اللفظ شرعاً، كدلالة سكوت البكر على رضاه،

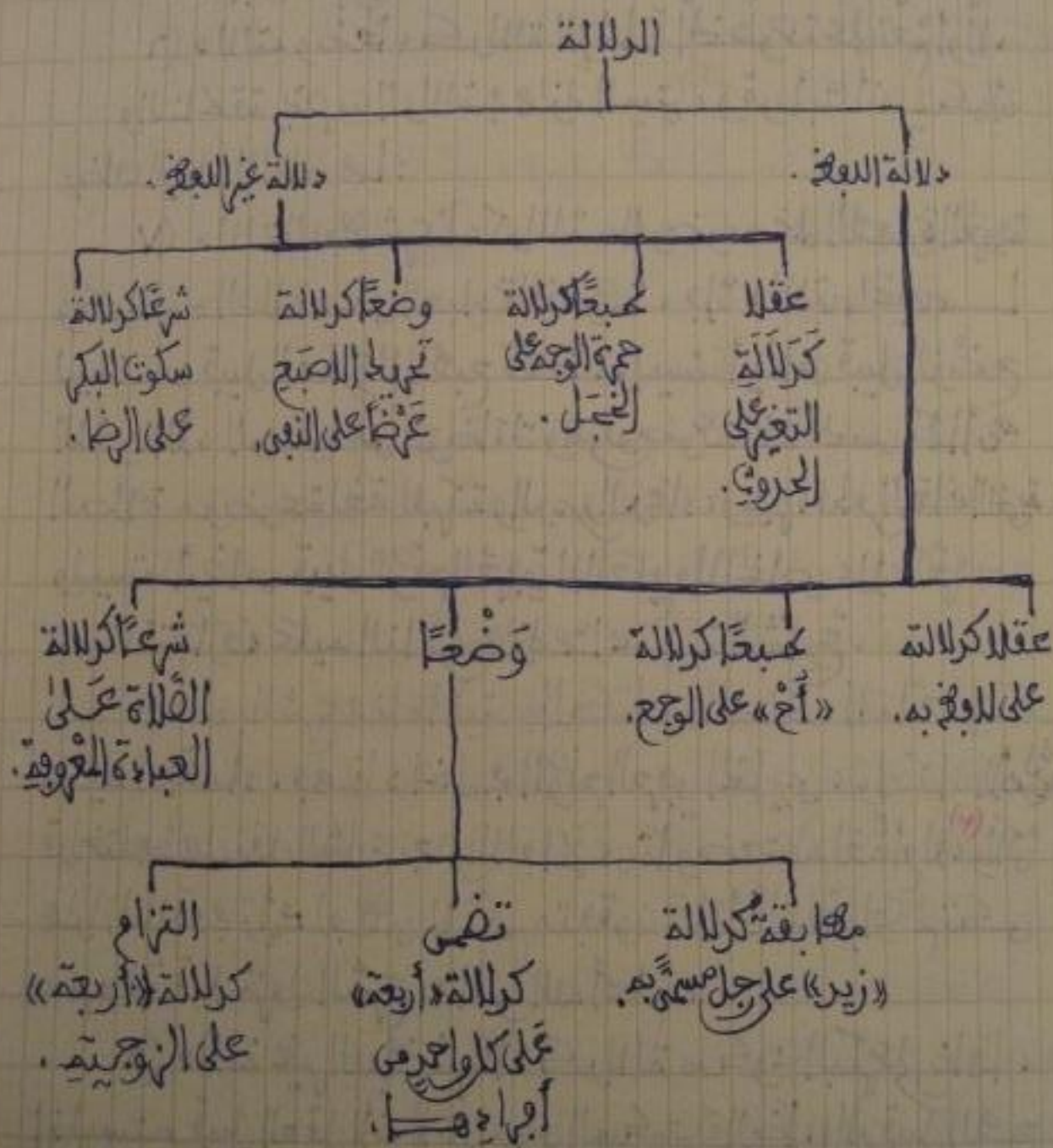
إذ ليست مِمَّا قَبِيلُ الْعُقُولِ لِأَنَّهُ لَا تَلَازِمَ بَيْنَ السَّكُوتِ وَالرِّضَا، وَلَا مِمَّا قَبِيلُ اللَّحْبِ

(١) البيتان أوردتهما خريجة بنت العاقول في شرحها على التجميع في المحفوظات للوحدة ٢.

(٢) انظر أيضاً البهم / ص ٦.

(٣) انظر شرح تنقيح الأصول / ص ٤٣.

لأن المردول اختياري، ولأن قبيل الوضع العاق لأن للرضا العاقل وأشاراتي
 تدل عليه وضعت لزلح، وليست هذا منها، ولأن قبيل الوضع العربي
 لأن هذا تشريع لا يربط بالاجتهاد، والله أعلم.
 وهذا رسم بياني يوضح أقسام الدلالة:



البصائر الأول

في مقامات التلاوة من حيث الرّاء
وقته ثمّه وثلاثه مباحث:

المبحث الأول

تَهْيِيزٌ

تعرفنا فيما مضى أن الزَّالَّ إمَّا البعْثُ أو غيرُ ، وأن كل واحد منهما يدل
عقلا وحبعا ووضعا ، كما افترضنا أن كلا منهما يدل شرعا أيضا ، وذكرنا أن الذي
يهيمن في علم الأصول من جميع هذه الدلالات هو ماله تعلُّق بالأحكام الشرعية
ففي بحث دلالته غير البعْث عقلا وحبعا ووضعا ، ودلالته البعْث حبعا وعقلا لا تعلُّق
بالوضع ، فتجريد البحث لدلالة البعْث عقلا ووضعا ، وما يلحق بهما من دلالة البعْث
وغيره شرعا .

وخصصنا هذا الفصل المراتب دلالته البعْث باعتبار رتبته عقلا أو وضعًا أو
شرعًا ، ويبين يرى هذه المراتب ينبغي أن نعرف تعريفًا مقتضيا بكل واحد
من هذه الثلاثة التي هي العقول والوضع والشرع فنقول :
أما العقل لغة مصدر عقله إذا حبسه وأمسكه ومنه عقول البعير ،
وقد استعير منه العقل للقوة المعنوية ، لأنه يعقل صاحبه عن المهالك (١)
ولعلنا أوضح تعريفات العقل الاصطلاحية أنه : نور روحاني ترتبط به
النفس الأمور الضرورية أصلية والأمور النظرية بواسطة الضرورية (٢)
وأما الوضع لغة مصدر وضعه إذا حمله (٣) وهو في اصطلاح الأصوليين
والمناطقة : تعيين أمر للدلالة على سواء (٤) سواء كان لبعْث أو غيره كما تقر (٥)
وينقسم الوضع إلى قسمين : وضع لغوي ، كوضع الكلمات في كل اللغات
للدلالة على معناها الأصلية كوضع الماء للمسائل المعروفة والحجج الجامد
المعروف ، وكوضع ضرب لموقع الحدث المعروف في الزمن الماضي ، وكوضع لاء
للنبي ، وقد ذكرنا الخلاف في الواضع في هذا الوضع اللغوي (٦)

(١) انظر القاموس المحيى : مادة عقل ص ١٣٣٦ . والمصباح المنير : مادة عقل ص ٦٠ .

(٢) انظر القاموس في نفس الموضوع السابق ، وانظر لبعض تعاريف العقل التمهيدية في الكتاب مرجع ص ٤٣ وما بعدها .

(٣) انظر القاموس : مادة وضع ص ٩٩٦ . والمصباح ص ٢٥٤ .

(٤) انظر مجموعة القادرية لاسم محيى حيث يقول : تعيين أمر للدلالة على : سواء هو الوضع محض من خلا ، (الضرورة) .

(٥) انظر التمهيد ص ٦ من هذا البحث .

١- وهو كنع عرقي وهو غلبة استحالة لبق في بعض مبرولوجات حتى يصير
 أشهر فيه وغيره ، وهذا القسم أيضا ينقسم الى قسمين :
 ٢- عام وهو ما تعارف عوام الناحقين بتلك اللغة عليه مرتعين لبق
 للذلالة على بعض مبرولوجات لغتهم بنقله عن ما وقع له أولا ، كنقل اسم
 المراتبة عن كل ما يرب على الأرض الى ذوات الحمار .
 ٣- وخاص وهو : ما تعارف أهل قري معين عليه من نقل لبق على معناه
 الاصل الى معنى اصطلاحي عندهم قد يكون داخل في المعنى اللغوي وقد لا يكون
 داخل فيه ، ومن هذا القسم أسماء العلوم وجميع المصطلحات العلمية (١)
 وبلا خلاف أن الوضع العربي بقسميه خارج عن الخلاف الشافعي في تعيين
 الواضع للغات ، لانه أهل كير في يعرفون أول ما وقع من كلامهم
 وأما الشرع فهو اللغة : مصدر شرع في الماء اذا دخل فيه ليشرب ، وشرع الامر

اذا أوصحه وبينه . (٢)

وهو الاصطلاح : تبين الله تعالى لعباده احكاما تنظم اعتقادهم وعبادتهم
 ومعاملاتهم وتبليغ حقوقهم . اخرا من قوله تعالى : « شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا
 والذ- او حيننا اليك وما وصىنا به ابراهيم وموسى وعيسى ان اقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه » (٣)
 وقد يعلق الشرع على نفس الاحكام المشروعة ،
 وهو يحرر العبد : ما تضمنه القرآن والسنة صراحة أو استنباطا مما لم
 تعلق بعمل المستكبرين ،

والشارع يستعمل القبحا للتعيين عن حقائق الشرع ينقلها عن ما
 وضعت له في اللغة ، كالصلاة والصوم ، على ما سبق بيانه .

(١) انظر لهذا التقسيم شرح تنقيح العصور ، ص ٢٠-٢١ ، وقد ادخل القرافي التعيين الشرعي في الوضع .

(٢) ١٤١/١

(٣) انظر القاموس مادة (شرع) ، ص ٩٤٦ ، والمصباح ، ص ١١٨ .

(٣) الآية ٣٣ من سورة الشورى .

(٤) ١٤١/١

(٥) ١٤١/١

(٦) ١٤١/١

المصنف الأول : في تعريف الدلالات الثلاث للمعبرة عند الأصوليين
وهي : المطابقة والتضمن والاشتراك .

المطابقة في اللغة : مصدر مطابقة بمعنى ساءوا . (١)
وهي في الاصطلاح : دلالة اللفظ على شيء ما وضع له ، كدلالة
« رجل » على الذكر الآدمي الكبير ، وسواء كان اللفظ الموكوع اسماً كـ
مثلاً ، أو فعلاً كدلالة « أكل » على الأخذ والمضغ والابتلاع الخاضع ،
ودلالة « يأكل » عليها في الحال ، ودلالة « كل » على محلب حصوله في المستقبل
أو حرفاً كدلالة البناء « باسم الله » على قصر المتكلم الاستعانة باسم
الله تعالى .

والتضمن في اللغة : مصدر تضمن الشيء إذا جعله في ضمنه أي
حقيقته . (٢)

واصطلاحاً : دلالة اللفظ على جزء ما وضع له . كدلالة الاربعة على الثلاثة
والاشياء . (٣) والواحد . وكدلالة لفظ « زير » على يد .

وقد احتشك بعضهم هذا لأن بهم المركب إنما هو بهم أجزائه ، فكيف
يتأتى الانتقال من المركب إلى الجزء ، والاشكال فيه من وجهين أحدهما : أنه يستلزم
تقدم الكل على الجزء ، وهذا والجزم سابق على الكل في الوجودين الزمنيين والخارجيين
والثاني أنه يستلزم أن يفهم الجزء مرتين : مرة في ضمن الكل ومرة منفرداً .

والجواب عن الأول أن الكلية والجزئية متلازمان ، وكل واحد منهما =
تستلزم الآخر ، ولذا يلزم من تلازم الشئيين سبق أحدهما حقيقةً إلى الآخر سبباً
للاخر ، كما هنا ، ولهذا كان من الأدلة عند المناطقة القناشر المنطقية وهو الاستدلال
بالكليات على الجزئيات ، والاستدلال بالجزئيات على الكليات .
وأيضاً بانه هذا الاشكال المنطقي على الاستدلال بالمركبة وهو من باب التصريقات

(١) انظر القاموس مادة (كف) رص ١١٦٥ .

(٢) انظر ايفاح المصنف رص ٦ . ومختصر ابن الحاجب مع شرح العطر والحواشي رص ١٢٠ .

(٣) انظر القاموس مادة (ضم) رص ١١٦٦ . والمصباح رص ١٣٨ .

(٤) انظر ايفاح المصنف رص ٦ . ومختصر مع شرح العطر والحواشي رص ١٢٠ .

وهذه الدلالات إنما هي في دلالات الألفاظ وهي في باب التصورات .
والجواب عن الثاني : أنه لا محذور في فهم الجنب مرتين إذا كان يراد بالشيء
بالكل يدل عليه تفهمنا ، وأسمه يدل عليه من غير ذلك ، وكذا لم يفهم
الكل مرتين ، من غير دلالة المتكافئة ، ومع الجنب ، بدلالة التزام .
وقد نقل هذا الاستشكال الباجوري في حاشيته على السلم . وأجاب عنه
بجوابين غير مقنعين في رأيي . (١)

وهو ما ذكر يعلم أن الجنب المتضمن يكون حسيًا كدلالة لفظه إنساناً
على أعضائه ، ويكون معنويًا كدلالة لفظه إنساناً أيضاً على الحيوانية و
الناحية ، وكدلالة لفظه « رجال على رجل » ،

والالتزام في اللغة مصدر التزام الشيء ، أو ضمنه أو ضمنه إليه ، (٢)
وإصلاحاً : دلالة اللفظ على ما يتلزم ذهنيًا مع ما وضع له ذلك اللفظ . (٣)
وبهذا نعلم أن اللزوم ليس من ما وضع له اللفظ إذ ليس مدلوله ولا جني مدلوله
وضعاً ، وإنما دلالة عليه لأمر خارج عن الوضع فهو التلزم .

وهذا اللزوم قد يكون ذهنيًا وخارجيًا كل من الزوجية على الأربعة ،
وقد يكون ذهنيًا فقط كتلزام البصر والعنى ، وقد يكون خارجيًا فقط
كتلزام الخراب والسواد . (٤)

فهذه ثلاث صور التلزام في الأولى منها يتبين ، وفي الأخيرة غيب
يتبين لخلو الزم منه ، (٥)

والمناحية يشتركون في دلالة اللفظ على اللزوم أن يكون تلزامه مع
الملزوم بيناً ، فيصحبوا باشتراك كون التلزام ذهنيًا سواء كان مع ذلك خارجيًا
أولاً ، ولهذا قال الأخفري في السلم :

دلالة اللفظ على ما واقع
وجزئته تفهمنا وما الزم
يرعونها دلالة المتكافئة (١) / ١٥
فهو التزام ، أن يعقل التلزم (٢) / ١٥

- (١) انظر حاشية الباجوري ص ٣١ . (٢) انظر القاموس مادة لزوم ص ١٤٩ ، والمفصل في الأصول ص ٥١ .
(٣) انظر تنقيح العقول مع شرح ص ٤٤ ، وشرح الأخفري في السلم مع إيضاح المعنى ص ٢٥ ، انظر أيضاً ص ١٢ .
(٤) انظر شرح تنقيح العقول ص ٤٤ ، وإيضاح المعنى للزمهوري ص ٧ ، (٥) انظر نفس المرجع السابق .
(٦) انظر إيضاح المعنى ص ٧ ، (٧) من السلم في المنطق للأخفري في شرح مع إيضاح المعنى ص ٦ .

وأما الأصوليون فقد نقلوا المنهوي عنهم عدم اشتراك ذلك (١).
 ولا كثر المرافق صرح باشتراك اللزوم الذهني، وتبعه القرافي (٢).
 وحكى ابن الحاجب في المختصر قولين في المسألة حيث قال: «وبغير الحقيقة التزام
 وقيل إذا كان ذهنيًا» (٣) قال شارحه العنبر: «ومنها غير الحقيقة بل عقلية بأن ينتقل
 الذهني من الدعوى إلى معناه ومن معناه إلى معنى فاعى، وهذا يسمى التزامًا، وقيل أن
 كانه المدلول لازماً ذهنيًا للمسمى والابلاغهم فلا دلالة، ويرى عليهم أنواع المجازات
 والتعريف فيه أنه صريح بتعسير الدلالة» (٤).
 ونجد أن العنبر قد اعترض على مشرحة اللزوم الذهني بأنه يلزم على شرحهم إخراج
 المجازات التي لا يكون فيها اللزوم ذهنيًا، ثم ذكر أن منشأ هذا الخلاف هو الخلاف
 في تعريف الدلالة هل هي فهم المدلول، أو كونه بحيث يفهم؛ فممن جعل الدلالة بفهم
 المدلول - وهو مذهب جمهورنا - حقيقة - اشتراك أنه يكون اللزوم ذهنيًا لأن الفهم
 في قولهم هذه، دون الانتقال إلى مدلول الدعوى وجعله واسطة، ومن جعل الدلالة
 كون الأمر بحيث يفهم منه غير لم يشترك ذلك، وهذا مذهب جمهور الأصوليين و-
 البيهقيين (٥).

- (١) انظر إجماع المبهم ر ص ٧.
- (٢) انظر شرح تنقيح البصائر، ج ٢ ص ٢٤ - ٢٥.
- (٣) مختصر ابن الحاجب، مع شرح العنبر والمحاش ر ج ١ ص ١٢٠.
- (٤) شرح العنبر، مع المحاش ر ج ١ ص ١٢٢.
- (٥) انظر حاشية التتبع راني على شرح العنبر، وحاشية الجرجاني عليه ر ج ١ ص ١٢١ - ١٢٢.

المبحث الثاني : مراتب هذه الرلالات الثلاث .

اعلم أن جميع ما يذكره الأصوليون من الرلالات عما أثر إلى هذه الثلاث ، سواء كان منقولاً منها أو مخلاً بها أو خلاصتها أو حقيقة أو مجازاً وعلماً أو مطلقاً أو خلاصتها أو أمراً أو نهياً ، أو كان معهوداً ، موافقاً أو مخالف ، أو كان مقتضى أو منسأ إليه ، أو كان قياساً ، كل هذا مما أثر إلى هذه الرلالات الثلاث ويستنبط من شأنه التمسك على الكلام على كل نوع إلى أيها يعود .
وقد اختلفت المناجحة في هذه الرلالة البعنية الوضعية في هذه الثلاث هل هو عقلي أم استقرائي (١) .

ولعل الراجح أنه عقلي ، لأن البعنية إما أن يدل على تمام ما وضع له في السابقة ، أو على أقل منه ، أو على خارج عنه ، أو على خارج عنه بينهما تلازم والتزام ، سواء كان أكثر منه ، أو كان متعاً ولله أولاً ، والعقل لا يتصور غير هذا من الاقتناع . وقد استشكل القراء في هذا العصر بدلالة العام على بعض أفرادها ، كالمشركين فإنه دال على ريس المشرك ، ولم يوضع له البعنية حتى تكون محابقة ، ولا هو جزؤه حتى تكون تخمناً ، وليس خارجاً حتى تكون التزاماً ، وقال : « هذا سؤال صعب ، وقد أوردته في شرح المحصول ، وأجبت عنه بشي : فيه نكادة وفي النفس منه شيء » (٢) .

قال الباجوري بعد نقل اعتراض القراء في : « واجب بأنها محابقة لأن قولاً جاء عبير ، في قوة قطباً متعدياً بعد أفراد العام المذكور ، فإنه مراد الكلية فهو يدل محابقة على معنى كل فرد من أفراد العبير ، كما قيل ، وبجانب فيه بآلة الكلام في دلالة العام الخالي عن الحكم ، وبالتحقيق ما اجيب به من أنها تسمى بآلة (٣) زيلاً العبير مثلاً من جملة العبير ، من حيث هي جملة فهو جزء منها ، وأما جعل بعضهم لها التزامية فليس بشيء ، لأن الفرد ليس خارجاً » (٤) .

(١) انظر ما شية العطار على شرح الأنصارى على تناسخ في المتن في لسان الراجح (ص ٢٧) .
(٢) حاشية الباجوري على لسان السلام (ص ١٨) .
(٣) تنقيح العصور وشرح (ص ٢٦) .
(٤) انظر ما شية العطار على شرح الأنصارى على تناسخ في المتن في لسان الراجح (ص ٢٧) .

وقد اتفقوا على أن المصداقية وكيفية لفظية ، واختلجوا في الآخرين
بمنهم من جعلها عقليتين ، كتابي السبكي ،^(١) ومنهم من جعل التضمنية
لفظية والالتزامية عقلية كتابي الحاجب والآمري ،^(٢) والمشهور الزعليه
جمهور المناطقة أن هذه الدلالات الثلاث وكيفية لفظية .^(٣)
والمصداقية لا تستلزم التضمن ولا الالتزام ، لأن من البسائط ما يرد
عليه اسم مصداقية ، ولا جرم ، له حتى يرد عليه الاسم تفهما ، وقد لا يكون له
لازم ، فلا التزام أيضا ،^(٤) وقد أنكر هذا الرازي ، وقال لا يلزم لزوم ،^(٥)
ولعل هذا الخلاف يعود إلى الخلاف السابق في اشتراط أن يكون اللزوم بينا
ذهنيا ، وقد حاول ابن قدامة رحمه الله الحرز من نطاق اللزوم فقال : « ولا يستعمل
في نظر العقل ما يرد بتعريف اللزوم ، لأن ذلك لا ينحصر في حد ، إذ السقف يلزم من الحائط
والحائط الأرض ، والأشجار الأرض ، فلا ينحصر ، بل اقتصر على الأوليين من المصداقية و
التضمن » ، وقال شارحه ابن بدران : « حاصله تنبيه الباحث على أن لا يتركه
من استعمال دلالة الالتزام للعللة التي ذكرها المصنف ، وحينئذ ينتشر الكلام ولا
يقف عند حد » .^(٦)
وأقوى هذه الدلالات المصداقية ، لأن البهم يسبب إليها عند خلاف اللفظ
ويليها التضمن لأن المرلول فيه جهة الموضوع له ، وبعده الالتزام لأن المرلول
فيه ليس جهة مأثورة وضع له اللفظ ، ولا هو كماله ،
قال الاخضر في شرح مسلمه : « وترتيب هذه الدلالات في القوة بحسب ترتيبها
في البراءة ، فالأولى أقواها ، وهلم جرا » .^(٧)

-
- (١) انظر جمع الجوامع / ج ١ ص ٢٢٨ مع المحلى والسنائي .
(٢) انظر المختصر مع الشرح والحواشي / ج ١ ص ١٢٠ والمنتهى / ص ١٧ ، والإحكام للآمري / ج ١ ص ١٣ .
(٣) انظر حاشية السنائي على شرح المحلى / ج ١ ص ٢٢٩ . (٤) انظر إيطاح البهم / ص ٧ .
(٥) انظر المحصول / ج ١ ص ٢٠٠ ولفظه : « لأن الجوهر والعرض مثلا زمان » .
(٦) (٧) نزهة الناطق ، وشرح ابن بدران / ج ١ ص ٥٥ .
(٧) شرح المسلم للاخضر مع إيطاح البهم / ص ٢٦ .

تنبيهان :

الأول : مما يقدر التنبيه عليه التعريف بين دلالة الالتزام و دلالة اللفظ عقلا ووتعلق بالوضع .

والعرف بينهما أن دلالة الالتزام متعلقة بمرلول اللفظ ، فإن دلالة الأربعة على الزوجية لم تعرف إلا بعد فهم مرلول الأربعة وتصوره .
وأما دلالة اللفظ عقلا فإنها متعلقة بذات اللفظ ، فإن دلالة الكلام على وجود متكلم به إنما عرفت من ذات الكلام لا من مرلوله بل إنما تعرف ولو لم يُعرف مرلول الكلام أصلا ،
ولم أخلص على هذه النقطة في شيء من الكتب التي أخلصت عليها ، والحمد لله رب العالمين .

الثاني : أن العهم في المطابقة والتضمن واحد ، يسمى بالنسبة - إلى مجموع المعنى مطابقة ، وبالنسبة إلى جزيئه تضمن ، فالتضمن في ضمي المطابقة ، بقولها رأيت زيرا يدل دلالة واحدة ، وإذا نسبت إلى تمام زيد كانت مطابقة ، وإذا نسبت إلى جزيئه كرأسه مثلا كانت تضمن . (١)

ولنختم هذا المبحث بقول أبي حبيب في القادرية :

ولفظ أو سواء ذو دلالة	وفيها أقسمها إلى ثلاثة
وكتبة عقلية كجمعية	وأعتبر اللفظية الوضعيه
باللفظ إن دل على المسمى	في المطابقة ، تسمى
وإن على جزيئه قرء لا	بللتضمي غدا محلا
أو خارج عنه له ذهنا الزف	فهو التزام ، واللفظ ينقسم
ليتي وغيره ، وهذا إلى	واسطة يحتاج واليتي لا (٢)

(١) انظر حاشية التفتازاني على شرح العفد ر ج ١ ص ١٢٢ - ١٢٣ .

(٢) الكيفية ، اللوحة ١ - ٢ .

المبحث الثالث : في دلالة الدفء شرعاً وما يصدق بها .

ذكرناه في تقسيم الزال أن الدفء وغيره يدلان شرعاً ، لا بطريق العقول ولا بطريق الوضع وهما تارة دعوية ولا يلزم إثباتهما ،

أما الدعوى الأولى فهي أن الدفء وغيره يدلان دلالة شرعية ، ودليل هذه الدعوى الواقع ، فإن الشرع عيّن أسماءاً لمسميات جاء بها لم تكن موجودة قبله كالوضوء والصلاة والجهاد وغيرها ، وعيّن صيغاً للعقود كصيغتي أنكحت وزوجت للنكاح ، كما عيّن العاقلة تنقذ بها الأيما ، والهلالة والفقار وغيرها .

وعيّن أموراً غير لغوية للدلالة على مقاصد كسكوت البكر لرضاها وكالمقابلة لعقر البيع على قول من لا يشترط الدفء في العقود ، وكشدة الثنا على الردة نعوذ بالله ، وكسكوت الرسول صلى الله عليه وسلم على فعل أو وقع بين يريم على جوارحه ، وكالدلالة بعلمه ^{ض الله} على مشروعية ما فعله ما لم يهرده من غير به .

وأما الدعوى الثانية فهي أن دلالة هذه المذكورات على عدولها ^{من قبل} من قبيل الحر وليست من قبيل العقول ولا الوضع ، والدليل عليها أن العقل لا يخلط في تسمية المسميات بأسماءها ، ولا يقضي بالتلازم بين السكوت والرضا ، وقد ذكرنا - فيما مضى - خلافاً في الوضع هل هو من البشر أو من الله تعالى ، وعلى القول بأن الوضع مجهود بشري ، فإنه دلالة المذكورات إنما كانت بتوقيف من الله تعالى ، وعلى القول بأنه الوضع من قبل الله تعالى ، فإن هذه المذكورات تغاير دلالتها الشرعية دلالاتها الوضعية .

وأيضاً فإنه هذه المذكورات أخذت دلالاتها من النص الشرعي ، بخلاف الموضوعات فإنها أخذت دلالاتها من ما تعارف الناس عليه ، ولهذا كان تاريخ الدلالة الشرعية معروفاً لأن الدلالة الشرعية بهذه المذكورات مقارنة للنزول والبيان ، بخلاف الدلالة الوضعية فلا تعرف برأيها غالباً ، ومن غير الغالب بعض مصطلحات الفنون التي يعرفها النحويون . نعم تنقسم هذه الدلالة الشرعية إلى ما بقية كدلالة الصلاة على معناها الشرعي

وتفسي كدلالة الصلاة بمعناها شرعاً على كل ركعة من أركانها ، والتزام كدلالة
الصلاة بمعناها الشرعي على وقتها ،

وينبغي أن ننبه إلى التبريق بين ما عينه الشارع للدلالة كما ذكرنا
هنا وبين مصطلحات الفقهاء ، فإِنَّ هذه الأخيرة داخلية في الوضع ينبغي على
ما ينبغي على غيرها من مصطلحات الفنون .

البط الثاني

في مراتب الرّلالة من حيث الإدلول به
وتحت تمهيد وثلاثة مباحث.

تهديد

عقدنا البعض الشايق لم يأتب الرلالة من حيث الرلال، وغالبها ما أتب
دلالة اللفظ، والآء نعقد هذا البعض المراتب الرلالة من حيث المردول به
والمقصود بها مراتب الرلالة باللفظ، باعتبار ما احتيج قبل الرخول في
تفصيل هذه المراتب إلى التعريف بين دلالة اللفظ والرلالة به، وهذا ما
سنبينه في هذا التمهيد إن شاء الله تعالى، فنقول:

أما دلالة اللفظ فقد علم مما تقدم أنها ما يفهمه المخاطب منه سواء
اشترى كذا أن يفهمه باللفظ أو درجنا على عدم اشتراك حصول ذلك أو قلنا إنه
يذكر إذا كان بحيث يفهم، على الخلاف السابق،

وأما الرلالة باللفظ فهي استعمال المتكلم له في ذلك الغرض الذي
هو إيهام السامع، سواء استعمله المتكلم في موقعه أو نقله إلى غيره،^(١)
ومن هذا يتبين التحريفيين نعلم أن بينهما في وقافتهما:

(١) أن دلالة اللفظ تتعلق بالسامع، أما الرلالة به فتعلق بالمتكلم.
(٢) أن محل الرلالة باللفظ هو محل النطق من المتكلم، أما محل دلالة اللفظ
محل الرداد إلى السامع.

(٣) أن دلالة اللفظ تكون عقلية وجمعية ووضعية، أما الرلالة به
فلا تكون إلا وضعية.

(٤) أن الرلالة باللفظ تشترك لها الإرادة، بخلاف دلالة اللفظ، فإن الشغال
يذكر على فرض صاحبه وهو غير مقصود، وكذلك هذين النائم، وغائب العقل.

(٥) أن دلالة اللفظ تنقسم إلى مباشرة وتضمن والتزام، أما الرلالة به
فتنقسم إلى حقيقة ومجاز،^(٢)

ومن كمال الفرق بين هاتين الرلاتين الفرق بين الوضع والاستعمال

(١) انظر ص ٥ من هذا المصنف.

(٢) انظر شرح تنقيح الفصول ص ٢٦.

(٣) أورده بعض هذه الفرق في التنقيح وشرحه ص ٢٦، وكذلك صاحب كتاب دلالة اللفظ غير

والحمل والنقل، لأنها مواد هاتين الداليتين، فنقول:

قد عرفنا فيما مضى^(١) أن الوضع يقصر به تعيين أمر للدلالة على سواء، وإذا أردنا تعريف الوضع في خصوص الأفعال جعل اللفظ دليلاً على معنى^(٢)، والمقصود بالمعنى هنا ما يفهم من اللفظ سواء كان لغزياً أو عيانياً، فبالموضوع للمعنى مثل الأفعال والمصادر والأوصاف وبقية المشتقات^(٣) والموضوع للعين كالاسماء المركبة، نعم قد ترد الأوصاف المشتقة على أعيان، ولكن دلالتها عليها يرجع لدالتها على المعنى؛ لأن دلالة حروفها على المعنى سابقة على وزنها الكلامي الذي دللت به على الأفعال والمفعول أو غيرهما.

كل هذا إن قارنت دلالاته على المجهول منه أول الحلقه، وإلا كان منقولاً والنقل قسم من الاستعمال كما يستلزم فيما يلي.

وأما الاستعمال فهو التعيين باللفظ عن المعنى مطلقاً، سواء كان موضوعاً له في الأخر وحينئذ يسمى حقيقة، أو غير موضوع له ولا كنه مقترن بما يركب على نقله عنه وحينئذ يسمى مجازاً.

فعلم من هذا أن الاستعمال يقابله اللاحمال، وأنه أعم من الوضع مطلقاً، لأنه يتناول ويتناول النقل،

كما علم من هذا أن النقل هو استعمال اللفظ في غير موضوعه الأصلي^(٤)، وحينئذ إما أن تغلب دلالاته - بحر النقل - على المنقول إليه، فيسمى منقولاً، وإما أن يغلب فيه باعتبار الناقل، وإن كان الناقل هو الشارع فيسمى لغزاً شريعياً، وإن كان الناقل أهل اللغة فيسمى لغزاً عرفياً عاماً، وإن كان الناقل أهل الاصطلاح فيسمى لغزاً فنياً خاصاً، أو اصطلاحياً، والاصطلاح الوضع العربي - كما سبق^(٥) - على هذين القسمين الأخيرين اصطلاحاً.

ولما أن لا تغلب دلالاته - بحر النقل - على المنقول إليه، بل تبقى دلالاته على موضوعه أغلب، فيسمى بالنسبة إلى المنقول عنه حقيقة، وبالنسبة إلى

(١) انظر ص ١٠ من هذا البحث. (٢) انظر تنقيح البصول مع الشرح ص ٢٠. (٣) انظر تنقيح البصول ص ٢٠ و
البصول ص ١٤٣. (٤) انظر المرجع السابق. (٥) انظر ص ١١ من هذا البحث.

المنقول إليه مجازاً، وسنوضحهما في المبحث الأول من هذا الفصل شاء الله تعالى.
وأما الحمل فهو اعتقاد الشامع أن مراد المتكلم من لفظه هذا المعنى،
أو أن هذا المعنى مشتمل على مراده، فالأول بنا اعتقاد المالكي أن مراد الله
تعالى بالقراءة في قوله: «والمخلقت يترئصن بأنفسهن ثلاثه قروء» ^(١) الألفاظ
واعتقاد الحنفى والحنبل أن مراده الحيف، وذلك أن القراء في الوضع اللغوي
مشتمل بين الشعر والحيف، في استعماله بمعنى الشعر قول الأعشى:

أبي كل عالج أنت جاشم غزوة تشد لأقطها عزم عنائك
مورثة مالا وبه الحزن وعة لما طوع فيها مرقوء نساءك ^(٢)

ومى استعماله بمعنى الحيف قول الرأجى:
يا رب ذى حنو على قارص لم قروء كقروء الحائض ^(٣)
يعنى: يسيل من كعنته لم دمع كرم الحائض.

والثاني: كحمل الشافعى المشتمل على جملة معانيه عند التجرد من القرائن احتمالاً
لاشتماله على مراد المتكلم ^(٤).

ومى هذا نعلم أن إطلاق اللفظ على ما وضع له أولاً، من دلالة اللغوي، وأن
الحلقة على ما نقل إليه من الدلالة باللفظ، وأن الاستعمال شامل لهما، وأن الحمل محتمل
لهما، والله أعلم.

(١) انظر تنقيح البصول مع الشرح رص ٢٠. (٢) الآية ٢٢٨ من سورة البقرة.

(٣) ديوانه الأعشى رص ١٣٤، تنقيح إبراهيم بن يونس، دار الكتب العربى، بيروت، ط ١٩٨٥.

(٤) انظر لساء العرب «مادة قروء».

(٥) انظر شرح تنقيح البصول رص ٢٢.

لمبحث الأول في الحقيقة والمجاز:

الحقيقة لغة: وبمعنى البعثة بمعنى الباعث أو المفعول وحقق إذا وجر و
ثبت، فهي إما بمعنى ثابتة أو مثبتة. (١)

واصلاً: اللغة المستعمل
فيما وضع له. (٢)

والمجاز في اللغة: مقل للمصدر أو الزمان أو المكان مجاز بمعنى عيني. (٣)

واصلاً: اللغة المستعمل في غير ما وضع له مع علاقة بين المرادفين. (٤)

أي بين المعنى المنقول عنه والمعنى المنقول إليه. بخلاف تسمية الولد جعراً

مثلاً، فإن الجعر قبل النقل موضوع للنهر الصغير، وللخير الواسع، فهو من

الأضداد. (٥) وتسمية الولد به نقل له عن ما وضع له ولا كنه لا يسمى مجازاً

لأنه من العلاقة الراجعة بين المعنى المنقول عنه والمنقول إليه،

وتنقسم الحقيقة والمجاز باعتبار المستعمل إلى أربعة أقسام،

لأن المستعمل إما أن يكون هو واضح اللغة أو هو الشارح، أو أهل العرف

العام، أو أهل العرف الخاص، أي الاصطلاح.

١) استعمال لغة الأعراس للدلالة على الحيوان المبهر من الخصوص حقيقة

لغوية، واستعمال الدلالة على الرجل الشجاع مجاز لغوي،

٢) واستعمال لغة الصلاة للدلالة على العبادة المخصوصة حقيقة شرعية

واستعمال الدلالة على الرعاء مجاز شرعي.

٣) واستعمال لغة الزاينة للدلالة على ذات الحمار حقيقة عرفية عامة

واستعمال الدلالة على غيرها مجازاً يدب على الأرض مجاز عرفي خاص.

٤) واستعمال لغة البقاء للدلالة على العلم بالأحكام الشرعية العملية

المكتسبة من آياتها التوجيهية حقيقة عرفية خاصة اصطلاحية، واستعماله

للدلالة على العلم مجاز عرفي خاص اصطلاحية. (٦)

(١) راجع القاموس مادة جمع وجمع ١٢٩. والمفعول ج ١٥١ ص ٢٩٥ وما بعدها. (٢) (٤) انظر مختار
المصنف مع شرح الغفر والحواس ج ١ ص ١٣٨. (٣) انظر القاموس مادة جعور ص ٦٩١.

(٥) انظر القاموس مادة جعور ص ٤٦٧.

(٦) انظر لاصل هذا التقسيم شرح تنقيح الأصول ص ٤٤-٤٥.

وكل مجاز غير لغوي فهو حقيقة لغوية (١)

وتكون الحقيقة والمجاز في المعرديات كما مثلنا، كما يكونان في المركبات
فمثال الحقيقة المركبة إسناد الفعل إلى فاعله في الحقيقة كأنبت الله البقل، ومثال
المجاز المركب إسناد الفعل إلى غير فاعله في الحقيقة كأنبت الربيع البقل،
ومثال الفعل غير من المستندات، ومثال الفاعل غير من المتعلقات، فقولهم
عن المبتدأ مثلاً بنجر لا يصلح له على سبيل المجاز المركب نحو زينب غزل، وقرئته
بالفعل مفعول لا يصلح له على سبيل المجاز المركب نحو قوله تعالى: «وأسأل القرية» (٢)
وانما سمى الأصوليون هذا النوع بالمركب، لأن المجاز فيه إنما حصل من قبل التركيب
بالترتيب مستعملان فيهما وصحاحهما حقيقة (٣) والبلاغيون يسمونه بالعقل
ويقولون في الأول حقيقة عقلية، وفي الثاني مجاز عقلي، لأن العقل ثبت الإسناد
في الحقيقة المركبة، وبأباه في المجاز المركب (٤)

وقد اشتركتنا في المجاز وجود علاقة بين المرلول المنقول عنه والمرلول
المنقول اليه، وتلك العلاقة أنواع كثيرة اختلفت بإحصائها استقراراً -
البيان ثبوتاً وبعض الأصوليين، وأوصلها بعضهم إلى خمسة وعشرين نوعاً، ولا
يتسع مثل هذا البحث للإيراد هنا تفصيلاً، بل نذكر كل نوع مع مثال له:

- ١- التسمية نحو زيد أمتر، وهما هو الاستعارة (٥) - استعجال اسم السبب للمسبب نحو الحلاق الرجيم
- ٢- عكسه كتسمية نكاح زوجة الأب مقناً، قال تعالى: «إنه كان باحشمة ومقناً» (٦)
- ٣- على القرابة
- ٤- تسمية الكل باسم جزئه كتسمية العبد رقيباً (٧) - عكسه نحو: «الذين قال لهم الناس
- إن الناس قد جرحواكم» (٨) - تسمية اللازم باسم الملزوم كالحلاق شديد الزار على اعتزال
- النساء (٩) - عكسه كالحلاق النكاح على الدلالة (١٠) - إكلاف المكلوف على المقيد كالشاة
- على القيامة (١١) - عكسه كالشاعر على الشفة (١٢) - إكلاف الخاير على العاصم نحو: «وحسن
- أولئك رفيقاً» أي رفقاء (١٣) - عكسه ككل عاصم مخصوص نحو: «ترم كل شئ» (١٤) - حذر المضاي
- نحو: «وأسأل القرية» (١٥) - حذر المضاي إليه نحو قول الشاعر:

(١) انظر شرح التلويح على التوضيح ج ١ ص ٧١، وشرح تنوع العصور ص ٤٤٥
(٢) الآية رقم ٨٢ من سورة يوسف
(٣) انظر المحصول ج ١ ص ٤٤٥
(٤) الآية ١٧٣ من سورة آل عمران
(٥) الآية ٤٤ من سورة النساء
(٦) الآية ٢٥ من سورة الأحقاف
(٧) انظر الألفاظ على التوضيح ص ٩٩
(٨) الآية ٦٩ من سورة التوبة
(٩) الآية ١٢٥ من سورة النمل
(١٠) الآية ١٢٥ من سورة النمل
(١١) الآية ١٢٥ من سورة النمل
(١٢) الآية ١٢٥ من سورة النمل
(١٣) الآية ١٢٥ من سورة النمل
(١٤) الآية ١٢٥ من سورة النمل
(١٥) الآية ١٢٥ من سورة النمل

أنا ابن جلا وكلام الانبياء متى أضغ العمامة تعربون^(١)

- ١٤- الحلاف اسم الشئ على مجازورة، كمنقل الراوية عن الجمل إلى القربة التي تحمل عليه: ١٥- الحلاف اسم الشئ على ما يقول اليم غو: «لغ ارا ان اعصر غمرا»^(٢) ١٦- تسمية الشئ باسم أصله الذي انتقل عنه غو: «وداتوا اليقاصي أموالهم»^(٣) ١٧- تسمية الجمل باسم الحمال غو: «وفي رحمة الله»^(٤) ١٨- عكسه غو: «فليدع نايمة»^(٥) ١٩- تسمية الشئ باسمه، الله غو: «واجعل لعلنا صوفي في الآخرى»^(٦) ٢٠- تسمية أحد البولين باسم الآخر كقول الشاعر:

أكلت دملانا لم أرعد بضمة بعيرة موهة القرحة تحببة النشر^(٧)

- ٢١- الحلاف النكرة في الإثبات ما إذا بها العموم غو: «علمت نفس ما أحضرت»^(٨) ٢٢- تسمية الضرب باسم ضربه كتسمية الدريغ بالسليم والمهلكة بالمعارة: ٢٣- الحلاف الوصف على قابل الاتصاف به، كتسمية الغمر في الزجاجة مسكرا: ٢٤- حرفي بعض الأدوات غو: «يبسني الله لكم أن تضلوا»^(٩) أي لثلاث ضلوا: ٢٥- زيادة بعض الأدوات غو: «ليس كمثل شئ»^(١٠) أي ليس مثله شئ.

هنا مجمل ما وصلوا^(١١) ولا ينبغي ما في هذه الأنواع من التراخل، وقد أرجعنا الغني الرازي إلى اثني عشر، وأرجعها ابن الحاجب إلى خمسة، وكرّر الشريعة إلى ثلثة، وابن تيمية إلى المسودة إلى تسعة، وبينهما وبين تسعة صرر الشريعة عموم وحضور وجهي. وأرجعها جميعه شيخ الإسلام في ثلثة: ١٦- ويسمونها الشوكاني حتم وكلمة الدريغين واختلاف هل يشترك في الجواز السمخ أم لا، والمقصود الجواز اللغوي فقط، والراجح في نظري عدم اشتراك السمع برليل الواقع؛ إذ لا نزال نسمع منه ما لم يسمع عن العرب، فنسمع اليوم: «فلان عقل»، و«فلان حاسب ذلي»، و«فلان طاروخ» وغوهذا مما يعيش في لغة التخاطب، ولأن في عدم اشتراكه توسيعا لمجاري اللفظ بتسمية المخترعات الجديدة باسماء مجازية، وأيضا قلة هذا الشكل إنما يتصور في الموهبة

(١) بيت ميم المشهور

- (٢) الآية رقم ٣٦ من سورة يوسف (٣) الآية ٢ من سورة النساء (٤) الآية ١٧ من سورة آل عمران (٥) الآية ١٧ من سورة العلق (٦) الآية ٨٤ من سورة الشعراء (٧) البيت أدركه أبو نعيم في المحاضرة مع ثلاثة أبيات ونسبه إلى أبيه، ولم يثبت (٨) الآية ١٤ من سورة التكاوي (٩) الآية ١٧٦ من سورة النساء (١٠) الآية ١٨ من سورة الشورى (١١) الآية ١٨ من سورة الشورى (١٢) الآية ١٨ من سورة الشورى (١٣) الآية ١٨ من سورة الشورى (١٤) الآية ١٨ من سورة الشورى (١٥) الآية ١٨ من سورة الشورى (١٦) الآية ١٨ من سورة الشورى (١٧) الآية ١٨ من سورة الشورى

أمّا المركبات فلا يتصور فيها، إذ لو اشترك السماع في المركبات لانضممت اللغة
 في جملتها نقلت عن الأولى، وكان وقع الأسماء للمعرفة في لا فائدة فيه، لأن المعاني
 مستكونة معبراً عنها بجملة أكره، وقرر جمع الرازي خلافاً ما رجسته (١)
 وقر ذكر بعض الأصوليين فروقاً بين الحقيقة والمجاز لم يسلم منها شيء
 من النقص (٢) مع أن الحاجة إليها خفيفة بلزومها، ويكفي في الفرق
 بين الحقيقة والمجاز فهم التعريفي، ومعرفة أن المجاز يصرف نافية بخلاف
 الحقيقة.

وقد ينلو اللبس عن كونه حقيقة أو مجازاً وذلك في الأغلاط، وفي أول
 الاستعمال، وهذا الأخير إنما يتصور على القول بأن اللغة موضع البشر،
 وكل مجاز له حقيقة بخلاف العكس كما يعرف من التعريفيين.
 وقد تعدد الحقيقة في استعمال اللغة الواحد كما هو حال المشترك
 فإنه حقيقة في جميع معانيه، كما سيتضح إن شاء الله تعالى.

(١) ١٢

(٢) ١٣

(٣) ١٤

(٤) ١٥

(٥) ١٦

(٦) ١٧

(١) أنظر المحصول ج ١ ص ٤٥٦

(٢) انظر ما اهتفت في المشطبي ج ١ ص ٣٤٤-٣٤٥. والمحصول ج ١ ص ٤٨٠-٤٨٦

المبحث الثاني : في وجود الحقيقة والمجاز

(١) قد ذكرنا في المبحث الماضي أن الحقيقة تنقسم بحسب المستعمل إلى أربعة أقسام ، فتلحق الأقسام الأربعة ثلاثة منها بمحل الاتفاق (١) وهي : الحقيقة اللغوية ، والعربية العامة والعربية الخاصة ، أما القسم الرابع وهو الحقيقة الشرعية فيختلف في وجوده مع الاتفاق على أمكانه والخلاف في هذه القسم على أقوالهم :

(١) عدم الوقوع مطلقاً ، بمعنى أن الشارع لم يستعمل لفظاً لم يستعمله العرب قبل نزول الشرع ، ولم ينقل لفظاً كانت العرب تستعمله عن مبدئهم ، الأول ، والصلاة مثلاً إنما استعملها الشارع بمعنى الرعاء ، ولا كذا أدلة وقرائن على قيود مضادة إلى المعنى اللغوية ، قال بهذا أبو بكر الباقلاني (٢) .

(٢) الوقوع مطلقاً ، بمعنى أن الشارع أتى بمعار وحقائق جديدة ، فبعث لها أسماء جديدة ، كما يسمى المولود باسم جديد ، وما كان مستعملاً لدى العرب قبل استعمال الشارع له ، فإن استعمال الشارع له مستقل تماماً عن استعمال اللغوي ، فاستعمال الشارع له إزاء حقيقة وليس مجازاً لغوياً ، قال بهذا المعتزلة ، وقسموا الأفعال التي استعمالها الشارع إلى حقائق شرعية ، أجريت على الأفعال كالصلاة والزكاة ونحوهما ، وإلى حقائق دينية ، أجريت على أفعال عليين كالؤمن والكافر والباسق (٣) .

(٣) الوقوع لأجل لفظ الالزام ، فإنه باق على معناه اللغوي ، قال به أبو إسحاق الشيرازي (٤) .

(٤) الوقوف ، قال به الآمري (٥) .

(٥) وقوع الحقائق الشرعية دون الدينية ، قال به ابن الحاجب (٦) .

(١) انظر إرشاد الفصول ج ١ ص ١٩ .

(٢) انظر الفصول ج ١ ص ١٤٤ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٤٣ .

(٣) انظر المعتمد ج ١ ص ٢٣ - ٢٦ .

(٤) انظر شرح الملح ج ١ ص ١٧٢ .

(٥) انظر الاختلاف ج ١ ص ٦١ .

(٦) انظر المختصر مع شرح العنبر والحواشي ج ١ ص ١٦٢ .

(٦) الوقوع على أنها حقائقة شرعية مجازات لغوية، اختاره الرازي.
 - أمّا القول الأول فبريلى: أن الشارع لو وضع اللفظ لم تكن كلام العرب
 أو نقلها عن العرب، لأنّ لغة العرب كانت تليق اللفظ غير عربية، و
 أكثر الحقائق الشرعية واردة في القرآن، والقرآن كله عربي، فعلم
 أنّ اللفظ الواردة فيه معروفة للعبارة معروفة المعنى لدى العرب فهي
 باقية على حالها في لغتهم.

وأمّا القول الثاني فبريلى: أنه من المسلّم أن الشرع أتى بأحكام
 وعبارات ومعاملات لم يكن لدى العرب، وبأدلة اللغة التعبير عن
 المعاني، فلا بد من وضع أسماء تتعین تلك المعاني الجبرية كما
 يوضع للوليد ميلاد اسم يعينه، وحينئذ تكون تلك الأسماء حقيقة
 في مسمياتها، لا فرق بينها وبين الأعلام.

وقد عرفت أبو الحسين الاسم الشرعي فقال: «هو ما استبعد بالشرع وضعه
 للمعنى، وقد دخل تحت ذلك أن يكون المعنى والاسم لا يعرفهما أهل اللغة
 وأن يكونوا يعرفونها غير أنهم لم يضعوا الاسم لذلك المعنى، وأن يكونوا
 عرفوا المعنى ولم يعرفوا الاسم، كل هذه الأقسام داخل فيما ذكرناه».
 وأمّا القول الثالث وهو ما ذهب إليه الشيرازي فقد ذكر أنه يفهم
 به التميز ما ذهب إليه المعتزلة، لأنهم قد جعلوا الصحابة في منزلة بين
 المنزلتين، قال: «يقول لهم: إن الإيمان في اللغة التصديق، وهو لا يعرفون
 موحدوه، فقالوا: إن هذه حقيقة في اللغة، وقد نقل في الشرع إلى غيره فجعل
 اسماً لم يرتكب شيئاً من المعاصي، فمى ارتكب شيئاً منها خرج من
 الإيمان ولم يبلغ الكفر» ثم قال: «ولم يكن لنا أن نعتزم من هذه المسألة
 فنقول: إن الأسماء منقولة إلا هذه المسألة، كما نقول في الأمر، يقتضيه الوجود
 وإن كان فيه ما لا يقتضيه الوجود».

(٢) المرجع السابق، نفس المعنى وما جوامع
 (٣) المعتمد أيضاً ج ١ ص ٢٤
 (٤) ص ٢٤
 (٥) شرح المعتمد ج ١ ص ١٧٢

(١) المرجع السابق ج ١ ص ٢٤
 (٢) انظر المعتمد ج ١ ص ٢٤
 (٣) شرح المعتمد ج ١ ص ١٧٢

وأما القول الرابع وهو ما ذهب إليه الأمدى من الوقف فقد ثبت بقوله
- بعد مناقشته لأدلة القولين الأول والثاني - : « واذ اعرف ضعف المأخذ في
الجابي ، فالحق عندى في ذلك إنما هو إمكان كل واحد من المذهبين ، وأما ترجيح
الواقع منهما فمعنى أن يكون عندى غير تحقيقه . »^(١)
وأما القول الخامس وهو ما ذهب إليه ابن الحاجب من التبعيل بين
الأسماء الشرعية والأسماء الدينية ، فهو قريب مما ذهب إليه الشيرازي إلا أنه
أعم منه ، ولم يستدل لما ذهب إليه إلا بأبحال دليلي الباقلاني والمعتزلة ، ووفق
في المختصر : « الشرعية واقعة خلافًا للقاض ، وأثبت المعتزلة الدينية أيضا . »^(٢) ثم
ناقش ما استدرك به القرواني .

وأما القول السادس وهو ما ذهب إليه الرازي من جعلها حقائق شرعية
مما زاتي لغوية ، فهو جمع بين دليلي القولين الأول والثاني ، مع أنه لم
يصرح بمخالفة الباقلاني ، بل حاول تفسير دليله .^(٣)
إذا عرفت هذا عرفت **هنا** أن أصل المسألة يدور على القولين
الأول والثاني وأن الأقوال الأربعة الأخرى إنما هي محاولات للجمع بين
دليليهما ، وأنا أختار ما ذهب إليه الرازي في الجمع ، ولعل القارئ إذا
تأمل مناقشة الريلي يوافقني على ذلك ،

- المناقشة : أما ما استدرك به الباقلاني ، فنوقش بأن لا يلزم من استعمال
الشارع للفظ ذاتي على القواعد العربية معنى جريدي أن يكون ذلك اللفظ بسبب
الاستعمال الجريدي غير عربي ، ولو سلم فإن كون هذه الألفاظ غير عربية وهي
واردة في القرآن لا ينافي كون القرآن عربيًا لورود الأعلام العجمية فيه ، وهذه
الألفاظ على هذا نفيرتها ، بالمقصود بكون القرآن عربيًا بالغالب ، والقرآن
مصدر يعلق على كل المقروء وعلى بعضه .
وله قال سلمناه لأكثر الشارح إذا استعمل لفظاً في معنى جريدي لزم أن يبين

(١) الامكان ج ١ ص ٦١ .

(٢) المختصر مع الشرح والنواش ج ١ ص ١٦٢ .

(٣) المحصول ج ١ ص ٤١٥ - ٤٣٧ .

لنا مراده ، ولو بينه لنقل اليها تواتراً ، اذ لا يبعد الاحاد القلح .
قلنا : قد فهم مراده بالفرائض كما يفهم الاحكام اللغة ،
واما ما استدرك به المعتزلة فإنه أحضر دعواهم ، فإن دعواهم تقتضي
أن الشارع أتى بالعامة جديرة وعيها اسما للمعاني الجديرة التي جاء
بها ، هي تلك الاعاظم ما كان العرب يعرفونه ولا كنه ثقل نظاما على مرلوله
لريهم ، ومنهم الم يكر يعرفونه أصلا ، والأول لا علاقة بين قول
الجدير ومرلوله القريم .

فهذه الدعوى تشمل ثلاثة أمور هي : (١) أن الشارع أتى بمعاني جديرة
وعين للالة (٢) على بعضها العاظم كانت مستعملة
لدى العرب في معان اخرى . (٣) أنه لا علاقة بين المعاني الأولى والمعاني الجديرة
لهذه الاعاظم . (٤) أنه استعمل العاظم لم تكن معروفة لدى العرب .
أما الأمر الأول فهو الذي يدل عليه هذا الريل ، وأما الأمران الآخران
في انوان على مقتضاة ، وهما بالحلان ، أما الثالث فقد ثبت بالاستقراء
الثام أن الشارع لم يستعمل لفظا لم يكن معروفا لدى بعض العرب ،
وأما الثاني فمردود بوجود العلاقات بين المعاني السابقة واللاحقة ولهذا
لم يشكل شيء من العاظم الشارع على العرب ، ولم يستعملوا معنى كلمة
من القراء .

وإذا ثبت النقل عن المعنى الأول وثبتت العلاقة بينه وبين الثاني
كانت العاظم الشرع مجازا لغويا حقيقة شرعية ، فلهذا بهذا رجحان ما ذهب
اليه الرازي ،

وأما ما ذهب اليه الشيرازي ، وما ذهب اليه ابراهيم الحارثي ، فتبصيل
للا دليل عليه مبناه على مذهب الأشاعرة ، وغيرهم من جهة الفقهاء ، من ثم
دخول الأعمال في معنى الإيماء ، ولهذا مخالف لما عليه سلف هذه الأمة
وأكثر أئمتنا من دخول الأعمال في معنى الإيماء ، وقد أورد البخاري رحمه الله
في صحيحه وغيره - من الأدلة على ذلك من الكتاب والسنة وكلام السلف

الشيء الكثير^(١)، والله أعلم.

أمّا المجاز فقد أنكر وجوده في لغة العرب أصلاً أبو اسحاق الأصبهاني^(٢)
وقال لو كان فيها لزم الاختلال بالتعاضد إذ قد تغيب القرينة^(٣)، وروى هذا القول
أيضاً عن أبي علي العباسي^(٤)، كما نقل عنه خلافاً، وأن المجاز غالب على اللغات^(٥).
وقد أثبت المجاز في اللغة - أي قسم الكلام إلى حقيقة ومجاز - جماهير
العلماء من عصر الإمام أحمد إلى زماننا هذا، وسار على ذلك المؤلفون في
الأصول والبلاغة والتفسير وغيرهما من العلوم^(٦).
وقد أنكر هذه القسمة شيخ الإسلام ابن تيمية^(٧) وابن القيم^(٨) و
انتصر لمذهبهما الشيخ محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي^(٩) في كتابه «منع
جواز المجاز»^(١٠)، وقد جعل هؤلاء كلاماً عن الآخرين أنه مجاز أسلوباً في أساليب العربية^(١١).
ثم إن القائمين بالمجاز في اللغة اختلفوا في وقوعه في النصوص الشرعية
على قولين هما:

(١) ما ذهب إليه الجمهور من وقوع المجاز في نصوص الكتاب و
السنة^(١٢)، وهو رواية عن الإمام أحمد^(١٣)، قال ابن النجار: «وهذا الصحيح عند الإمام
رضي الله عنه وأكثر أصحابه»^(١٤).

(٢) ما ذهب إليه النصارى، وأبو الحسن الخنزي وأبو عبد الله برهان بن
أبو الفضل التميمي من الغنابلة، ومحمد بن حنبل من مراد ومنز بن سعيد البلوطي
وغيرهما من المالكية^(١٥)، فمنع وقوع المجاز في النصوص الشرعية، وقد
روى عن الإمام أحمد أنه ليس في القرآن من المجاز شيء^(١٦).

-
- (١) انظر صحيح البخاري مع فتح الباري، كتاب الإيمان، ج ١ ص ٦٠.
(٢) انظر إرشاد الفحول، ج ٢ ص ٢٠، ومجموع فتاوى شيخ الإسلام، ج ٧ ص ٩٩-٩٠، وج ٢ ص ٤٠.
(٣) انظر إرشاد الفحول، ج ٢ ص ٢٠، ومنع جواز المجاز، مع أضواء البيان، ج ١ ص ٦٠.
(٤) انظر ما شئت المختار على جمع الجوامع، ج ١ ص ١٠.
(٥) انظر الأحكام للمأثور، ج ١ ص ٦١، وشرح الكوكب المنير، ج ١ ص ٨٩.
(٦) انظر مجموع الفتاوى، ج ٢ ص ٤٠، وما بعدها.
(٧) انظر مختصر الصواعق المرسلة.
(٨) انظر منع جواز المجاز، مع أضواء البيان، ج ١ ص ٧، و ص ٣٦، (١٠) انظر إرشاد الفحول، ج ٢ ص ٢٠.
(٩) انظر مجموع الفتاوى، ج ٧ ص ٨٩، وشرح الكوكب المنير، ج ١ ص ١٩٩، (١٢) الرجوع السابق، ج ٢ ص ٢٠.
(١٠) انظر مجموع الفتاوى، ج ٧ ص ٨٩، ومنع جواز المجاز، ج ١ ص ٧.
(١١) انظر مجموع الفتاوى، ج ٧ ص ٨٩، وشرح الكوكب المنير، ج ١ ص ١٩٢.

أما المثبتون للمجاز في النصوص الشرعية فقد استدلوا بوقوعه
فيما لا يخص من الآيات والأحاديث، منها ما تقر في الحديث الشاذ
ومنها قوله تعالى: «فوجدوا فيها جوارا يري أن ينقض» وقوله تعالى:
«واخفض لهم جناح الزل من الرحمة» وقوله تعالى: «تجرى وتحتها الأنهار»
وقوله تعالى: «اشتغل الرأس شيئا» وقوله تعالى: «الحج أشهر معلومات» و
قوله تعالى: «أو جاء أحد منكم من الغائت» وقوله تعالى: «وإذا أقموا اللد
لباس الجوع والخوف» وقوله تعالى: «فتصير رقبة» إلى ما لا يحصى والآيات
وكما ورد في حديث أم زرع: «زوج عظيم الرماد كحوي النجاء قريب البيت
من الناد» وكقوله صلى الله عليه وسلم: «من قام رمضان إيمانا واحتسابا غفر
له ما تقدم من ذنبه» وقوله صلى الله عليه وسلم: «أسر عكر لعوقاب أحوالكم يرا»
وقوله صلى الله عليه وسلم: «وهم يدعى قسواهم» إلى غير هذا من الأحاديث الكثيرة جدا.
قال ابن قدامة: «وهذا كله مجاز لأنه استحصال اللفظ في غير موصوعه
وقر منع بقدر كابر، ومسلم وقال لا اسميه مجازا، فهو نزاع في عبارة
لا بائرة في المشاحة فيه»^(١٣)

كما استدلوا أيضا بأن القرآن شمل بلغة العرب وأكثر أساليبهم
استعمالا في لغتهم، ومن أبيي الحاسي في غفها باتهم،
وأما الناجون فقد استدلوا بأن المجاز يصرف نافية، وإذا كان
كزلا فهو كذب، والكذب على الله محال^(١٤)،
كما استدلوا أيضا بأنه يلزم على إثبات المجاز الكثير من القياس
كتحليل آيات الصلوات واحاديثها برعوى أنها مجازات، و

(١) الآية ٧٧ من سورة الكهف (٢) الآية ٢٤ من سورة الأسراء (٣) الآية ٢٦ من سورة البقرة، وغيرها

(٤) الآية ٤ من سورة مريم (٥) الآية ١٩٧ من سورة البقرة (٦) الآية ٤٢ من سورة النساء

(٧) الآية ١١٢ من سورة النحل (٨) الآية ٩٢ من سورة النساء (٩) متفق عليه من حديث عائشة

(١٠) (١١) (١٢)

(١٣) (١٤)

(١٥) روضة النافخ مع نهضة النائم / ج ١ ص ١٨٢ - ١٨٣ (١٦) إكمال الفصول / ج ١ ص ٧٠

(١٧) المنع حوازي المجاز / ج ١ ص ٨

أن المقصود بها الوازمها، ونحو ذلك (١).

وقد جعل ابن القيم الجباز أحد الصواعيق الأربع التي تهرق بها أهل
التأويل معاقل الدين (٢).

وقد خص شيخ الإسلام مائة صبعة تقريباً في تقسيم الكلام إلى
حقيقة ومجاز (٣)، بالإضافة إلى ما فرق في كتبه وفتاويه من ذلك،
والشيخ محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي كتابه: «منع جواز المجاز
في المنزل للتعبير والمجاز» (٤)، بالإضافة إلى ما فرق في كتبه أيضاً من ذلك.
وقال ابن تيمية: «وبكل حال فهذا التقسيم أصح من عادات بعض أنظار
القرون الثلاثة، لم يتكلم به أحد من الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان، ولا
الأئمة المشهورين في العلم كمالج واثوري والأوزاعي وأبي حنيفة و
الشافعي، بل ولا تكلم به أئمة اللغة والنحو كالخليل وسيبويه وأبو عمرو
ابن العلاء ونحوهم، وأول من عرف أنه تكلم بلفظ المجاز أبو عبيدة معمر بن
المثنى» (٥)، إلى أن قال: «وكذلك سائر الأئمة لم يوجد في كلام أحد منهم إلا
في كلام أحمد بن حنبل؛ فإنه قال في كتاب الرد على الجهمية في قوله: «إنا
ونحن» ونحو ذلك في القرآن: «هذان في مجاز اللغة، يقول الرجل: إنا
سنفعل، إنا سنفعل» (٦).

ومع هذا النفي فقد ذكر الباجي عن أبي حنيفة والشافعي أنهما
أثبتا المجاز في القرآن (٧).

وذكر صدر الشريعة عبيد بن حمزة حنيفة وطاحييه ما يعرفهم منهم أنهم
تكلموا بهذا الاصطلاح حيث قال: «المجاز خلقاً عن الحقيقة في حق التكلم
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وعندهما في حق الحكم» (٨) والله أعلم.

(١) انظر المجموع الفتاوى ج ٢ ص ٤٥٥.

(٢) انظر الصواعيق المسيلة ج ٢ ص ٦٣٢، (٣) المجلد ٢٠ من الفتاوى من الطبعة ٤٠، إلى ٤٩٧.

(٤) مقتبوع مع أضواء البيان ج ١، أحسن الجزر، العاصم، (٥) مجموع الفتاوى ج ٧ ص ٨٨-٨٩.

(٦) انظر اختصار الأصول ج ٦٩.

(٧) انظر التنقيح مع شرح التوضيح وشرح شرح التلويح ج ١ ص ٨٢.

و نفي هذا ما سنورده في المبحث الآتي في تعارض المجاز الراجح والحقيقة
 المرجوحة؛ من أن أبا حنيفة وأبا يوسف اختلعا في الترجيح حيث^(١)
 هذا، وقررت شيخ الاسلام ابراهيمية على الذين اثبتوا المجاز
 في اللغة ونحوه في النصوص الشرعية، فقال: «والمقصود هنا أن الذين
 يقولون: ليس في القرآن مجاز، إن أرادوا بذلك أن قوله: «واسأل القرية»:
 اسأل الجيران، والعين: البعائم، ونحو ذلك مما نقل عنهم فقرأوها
 وإن جعلوا اللفظ المستعمل في معنى في غير القرآن مجازاً وفيه ليس مجاز
 فقرأوها أيضاً، وإن قصروا أن في غير القرآن من المبالغات والمجازيات
 والالفاظ التي لا يحتاج إليها، ونحو ذلك مما ينزه القرآن عنه فقرأوها في ذلك
 وإن قالوا نحن نسمي تلك الامور مجازاً بخلاف ما استعمل في القرآن ونحوه من كلام
 العرب، فهذا اصلاحهم فيه أقرب للصواب ممن جعل أكثر كلام العرب مجازاً»^(٢)

المبحث الثالث: في تعارض مقتضيات الالفاظ،

اعلم أنه الأصل في الكلام الحقيقة^(١)، ويعبر عنه إلى المجاز لصلته في اللغة أو المعنى،^(٢)

فالأول: كاصلاح المتكلم أو القافية أو الوزن، أو لكون اللفظ الحقيقي غير صحيح لثقله أو غرابته.

والثاني: كالتهنيم في نحو قال سمو الأمير، وكالتعقير في التعمير في قضاء الحاجة بالغائه، أو لكون المجاز أبليغ من الحقيقة كما في الاستعارة وهي: المجاز الزم، علاقته الشبهة، فإنه قولنا: رأيت أسيراً من، أبليغ من قولنا: رأيت إنساناً كما سريه من.

فإذا أثار اللفظ بين الحقيقة والمجاز، فإنه يحمل على الحقيقة،^(٣) و حمل بعضهم قوله تعالى: «وَلَا تَسْكُنُوا مَنَاكِحَ وَأَبَاؤُكُمْ وَالنِّسَاءَ»^(٤) على الحقيقة والمجاز معاً، وذلك في «نكح» «أبائكم» بالحقيقة تبسيماً نكح بوجهي والمجاز تبسيماً بالعقد،^(٥)

وإذا كان المجاز راجعاً إلى الحقيقة مرفوعة، فقال أبو حنيفة الحقيقة أولى، وقال أبو يوسف المجاز الراجح أولى،^(٦)

وقرئتم كل هذا السيوكي في الكوكب السامع بقوله:

وإنما يؤشره لنقلها أولبشاعة بها أوجها لها

أو شهرة المجاز أو بلاغته أو غير ذلك السامع أو قافيته

ولا إذا الحقيقة استعملت محتملاً، وخالف أبو ثابت،^(٧)

إذا عرفت هذا فاعلم أنه الأصل في فهم الكلام ينبغي على خمس احتمالات في اللفظ هي:

(١) انظر المحصول ج ١ ص ٤٧١.

(٢) نفس المجمع ص ٤٦٤.

(٣) الآية ٢٢ من سورة النساء.

(٤) المحصول ج ١ ص ٤٧٦.

(٥) الكوكب السامع نظم جمع النواحي والوجهة ١٦.

(٦) نفس المجمع ص ٤٧٦.

(٧) انظر السودة للألفية ص ٣٦٦.

(٨) انظر المحصول ج ١ ص ٤٧٦.

(٩) انظر المحصول ج ١ ص ٤٧٦.

- (١) احتمال التخصيص، وهو: قصر العام على بعض أجزائه كما سيأتي،
- (٢) احتمال المجاز، والمقصود به هنا اللغوي فقط،
- (٣) احتمال الإضمار، وهو أن يسقط عن الكلام شيء يدل عليه الباقي،
- (٤) احتمال النقل بالشرح أو العرف، والمقصود به الحقيقة الشرعية والعرفية،
- (٥) احتمال الاشتراك، والمقصود به وضع اللفظ لأكثر من معنى في الحقيقة اللغوية، (١)

ووجه العلم أنه إذا انتفى احتمال الاشتراك والنقل، كان اللفظ موحداً لمعنى واحد، حقيقة فيه، وإذا انتفى احتمال المجاز والإضمار، كان المراد باللفظ ما وضع له، وإذا انتفى احتمال التخصيص، كان المراد باللفظ جميع ما يتناول، وحينئذ لا يبقى خلاص العظم (٢)

ويبين هذه الاحتمالات الخمس عشرة أنظاراً تتضح فيما يلي:

(١) إذا تعارض التخصيص والمجاز، والتخصيص أولى، لأنه إذا حمل على التخصيص وجهل المخصص أجزائه على جموعه، فحط مراد المتكلم وزيادة عليه، أمّا إذا حمل على المجاز وجهل القرينة، فإنه يبره على الحقيقة فلا يحصل مراد المتكلم، مثاله: قوله تعالى: «ولم تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه»، إذا حمل على التخصيص فخر منه الناس، وإذا حمل على المجاز كان المراد: مما لم يذكر تعبيراً عن الزبح بما لا زمه وهو التسمية، فتأمل ذبيحة التارداً عملاً للتسمية على حملها على المجاز، فكان حملها على التخصيص أولى.

(٢) إذا تعارض التخصيص والإضمار، والتخصيص أولى، لأنه المجاز أولى من الإضمار كما سيتضح، والتخصيص أولى من المجاز كما قد عرفت.

مثاله: قوله تعالى: «فكلوا مما أمسك عليكم»، إذا حمل على التخصيص فخر منه ما قرر عليه ولم يُزكَّ، وإذا حمل على الإضمار كان المراد: من أجل ما أمسك، وحلية موضع بيم الكلب محل خلاص، فكان التخصيص أولى.

(١) انظر لهذه الاحتمالات التخصيص ج ١ ص ٤٨٧.

(٢) انظر المحطوط ج ١ ص ٤٨٨، وأرشاد المحطوط ص.

(٣) الآية ١٢١ من سورة الأنعام، (٤) الآية ٤ من سورة المائدة.

(٣) إذا تعارض التخصيص والنقل، فال تخصيص أولى، لأنه أولى من المجاز والمجاز أولى من النقل، كما سيأتى،

مثاله: قوله تعالى: «وأحل الله البيع» ^(١) إذا حمل على التخصيص فُضِّضَ منه البيوع العاسرة، وإذا حمل على النقل، قيل: نقل الشارع البيع إلى ما استجمع الشروك، فما شُدَّ في استجماعه لها يعلَّ على الأول؛ لأن الأصل عدم فساده، لا على الثاني؛ لأن الأصل عدم استجماعه للشروط.

(٤) إذا تعارض التخصيص والاستثاء، فال تخصيص أولى، لأنه أولى من المجاز، والمجاز أولى من الاستثاء كما سيأتى.

مثاله: قوله تعالى: «فإنكوا ما لحاب لكم من النساء ثلث» ^(٢) وَرَبَّاعٍ، فإنَّ ما لحاب، إذا كان معناه: ما مالت إليه النفوس؛ حمل على التخصيص فُضِّضَ منه المحرمات، وإذا كان معناه: ما حلَّ، حمل على الاستثاء، فعلى الأول للعبد التزوج بأربع،

(٥) إذا تعارض المجاز والإخبار، فال مجاز أولى، لأن الحقيقة تعين على فهمه، وقيل هما سواء، لا احتياج كل واحد منهما إلى قرينة تمنع المخالفة من حمل اللفظ على الظاهر، وهذا الأخير اختيار الرازي ^(٣).

مثاله: قول الرجل لعبد الزء هو أس منه: هذا ابنه، إذا حمل على المجاز كان مراده: عتيق، تعبيراً على اللازم بالملزوم، ويعتق عليه العبد، وإذا حمل على الإخبار كان مراده: عبد ابنه،

(٦) إذا تعارض المجاز والنقل، فال مجاز أولى، لأنه أيسر، أمَّا النقل فيحتاج إلى الاتعاف على تغيير الوضع.

مثاله قوله صلى الله عليه وآله: «بين العبد والكفر ترك الصلاة» ^(٤) إذا حمل على المجاز كان المراد: ترك الإقرار بوجوب الصلاة، وإذا حمل على النقل كان المراد ترك أداء العبادة المعروفة، المسماة شرعاً بالصلاة.

(١) من الآية ٢٧٥ من سورة النقرة. (٢) من الآية ٣ من سورة النساء.

(٣) انظر المحصول ج ١ ص ٥١١.

(٤) من الآية ١٠٦.

(٥) من الآية ١٠٦.

(٧) إذا تعارض المجهاز والاشتراك ، فالمجهز أولى ، لأنه أكثر الكلام في الاشتراك ،

مثاله : قوله تعالى : « عسى تنكح زوجاً غيره »^(١) ، بالفتح حقيقة في الوك ، مجاز في العقد ، وقال سعيد بن المسيب مشتركة بينهما^(٢) .

(٨) إذا تعارض الاضمار والنقل ، فالإضمار أولى ، لأن النقل يحتاج إلى الاتعاف على تغيير الوضع .

مثاله : قوله تعالى : « وحرم الربا »^(٣) ، إذا حمل على الإضمار كان المراد : أخذ الربا ، أي الزيادة ، وإذا حمل على النقل كان المراد : البيع المنهى عنه ، بمعنى أن الشارع نقل الربا عن محلها الزيادة إلى الزيادة المنهومة في المعقود عليه أو الوقت ،

فعلى الأول ، إذا ردت الزيادة صح البيع ، لا على الثاني ،
(٩) إذا تعارض الاضمار والاشتراك ، فالاضمار أولى ، لأن الالزام للحاصل به مختص ببعض الصور دون بعض ، بخلاف الاشتراك .

مثاله : قوله تعالى : « وأسأل القرية »^(٤) ، إذا حمل على الإضمار كان المراد : أهل القرية ، وإذا حمل على الاشتراك كان المراد نفس السكان ، وكان لفظ القرية مشتركة بين البيوت وأهلها ، حقيقة فيهما .

(١٠) إذا تعارض النقل والاشتراك ، فالنقل أولى ، لأن اللفظ عند النقل يكون لحقيقة واحدة في جميع الأوقات ، بخلاف الاشتراك ،

مثاله : لفظ الزكاة ، إذا حمل على النقل كان مراد المتكلم به : « الجنة » المخرج من النصاب على سبيل الوجوب ، وإذا حمل على الاشتراك ، احتمل بالإضافة إلى ذال النماء ، فيكون حقيقة فيهما .

- وبعد هذه الاحتمالات يأتي احتمال الفسخ بالنسبة للنصوص الشرعية ، وكل هذه الأمثلة التي ذكرت هنا إنما هي تقريب ، ولا يبينها

(١) من الآية ٢٣ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٨٢ من سورة يوسف .

(٣) من الآية ٢٧٥ من سورة البقرة .

(٤) من الآية ٢٧٥ من سورة البقرة .

مالا ينبغي من التراخي ، وقد نفق هذه المراتب سيد عبد الله في مراقة السعد بقوله :
 وبعد تفصيل مجاز فيل
 والاستشكال بعد النسخ جري
 كما نفقها بشي ، من التفصيل بمنزلة باب في سلم الوصول بقوله :
 وإن يعارض المجاز التراجيح
 وحيث مرجوحان في الجمل
 يقدم التخصيص ثم بعد ذلك
 أنهما عشرة أن نفق
 والنسخ بعد ذلك فهو التالي
 وهذا بقول يوضح هذه الأنهار العشرة ، على الطريقة التي أشار إليها :



ويمكن رسمه على غير ما رسمته ، والله أعلم .

(١) مراقة السعد / مطبوع مع شرحه مراقة السعد / ص ٢٥٨ - ٢٥٩ .

(٢) سلم الوصول / مطبوع / اللوح ١٥ .

مالا ينبغي من القرائن ، وقد نفهم هذه المراتب سيرة عبد الله في مراعاة السجود بقوله :
 وبعد تخصيص مجاز فيل
 بالاشتراك بعد النسخ جري
 كما نفهمها بشي من التبصير منظر بابه في سلم الوصول بقوله :
 وإن يعارض المجاز التراجيح
 وحيث مرجوحان من لفظ جلا
 يقرر التخصيص ثم بعد ذلك
 أنهما عا عشرة ، إن تغيرا
 والنسخ بعد ذلك فهو التالي
 وهذا جمل قول يوضح هذه الأنظار العشرة ، على الطريقة التي أشار إليها :



ويمكن رسمه على غير ما رسمته ، والله أعلم .

البَـصْرُ الثَّالِثُ :

فِي مَرَاتِبِ الزَّلَالَةِ مِنْ حَيْثُ الْوُضُوحُ وَالْخَبَاءُ
وَتَحْتَ تَهْيِئَةٍ وَارْبَعَةٍ مَبَاحِثَ

تمهيد:

إنه نصوص الكتاب والسنة هي أصل هذا الشرع الملقى
وما أخذ الأحكام، وكيفية أخذ الأحكام من هذه النصوص ثم يترتب عليه
المرحلة الأولى: التحقق من ثبوت هذه النصوص؛ أي تحقق أن هذا النص
من كلام الله أو من كلام رسوله صلى الله عليه وسلم، والمرحلة الثانية: التحقق من معنى
هذا النص ودلالة له على الحكم المطلوب،
فيما بهما أن النكاح في النصوص الشرعية منقسم في ناحيتين:
ناحية الوجود، أي الثبوت، وناحية الدلالة،
والحاجة رضوان الله عليهم قد استغنوا عن بحث الناحيتين
أما ناحية الوجود فلأنهم سمعوا الكتاب والسنة من الصادق المطهر
صلى الله عليه وسلم ومن نقلهما عنه من أصحابه الذين هم كلهم عرول بتعديل الله
جلا وعلا، وأما ناحية الدلالة فلأن القراء والسنة كانا بلغتهم العربية
التي قرأها كل واحد في جميع أساليبها وفهموا جميع دلالاتها،
واستغنى التابعون كذلك بالسماع من الصحابة، وناحية الوجود
وبمهاراتهم اللغوية السليقة، وناحية الدلالة،
ولما جاء تابعوا التابعين أخذوا النصوص الشرعية من التابعين
الذين لا يجمعهم التعديل الزعم الصحابة، فاحتاج تابعوهم إلى التحقق
من سماعتهم من الصحابة، وإلى التمييز فيما سمعوه من الصحابة بين ما هو
نصوص شرعية قد نقلها الصحابة، وبين ما هو من اجتهادهم وآثارهم
، فنتج عن هذه الحاجة علم الرواية بمختلف أقسامه،
كما ضعفت السليقة العربية لدى تابعي التابعين بسبب انتشار
الرقعة الإسلامية، وتزاحم اللغات المختلفة والحضارات المتباينة
فيها، فاجعل تابعي التابعين يحتاجون أيضا إلى التحقق من
دلالة الألفاظ لغة وشرعا، فنشأ عن ذلك الحاجة أيضا علم الرواية

بمختلف أقسامه، التي منها ما يتعلق باللغة العربية، ومنها ما يختص
بالنصوص الشرعية، ومن أهم هذه الأقسام علم أصول الفقه لأنّه
يمتد في عمق الأدلة الشرعية وكيفية الاستنباط منها، أي دلالتها، و
حال المستفيد الذي يمارس تلك الاستنباط،

وإذا عرفنا أن هذه العلوم - ومن بينها علم الأصول - إنما هي وليدة
الحاجة، وادة الحاجة لم تقع في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم ولا في عصر أصحابه
ولم تلح في عصر تابعيهم، عرفنا أنها إنما نشأت في عصر تابعي التابعين،
وليس معنى هذا أنهم ابتكروها ابتكاراً، بل بنوها على أسس من
الوحيين ومن كلام الصحابة والتابعين،

وإذا كان الأمر كذلك فمن الضرورة البشرية أن يقع اختلاف كثير
في ترتيب هذه العلوم وفي معلقاتها،

وقد اتضح هذا الاختلاف في أصول الفقه حيث انقسم تابعو التابعين
إلى مذهبين، أو ما يسمى بـمرستين: أحدهما سميت مدرسة الأثر، و
كان يمثلها علماء الحجاز، والأخرى مدرسة الرأي وكان يمثلها علماء
العراق، وكان لاختلافهم في أصول الفقه أثر كثير في اختلافهم
في فروعهم، وانقسمت كل واحدة من هاتين المدرستين إلى مذاهب متفرقة
انقرض كثير منها على قعر العصور، وبقي من مذاهب مدرسة الأثر
ثلاثة هي: المذهب المالكي، والمذهب الشافعي، والمذهب الحنبلي
ولم يبق من مدرسة الرأي إلا مذهب واحد هو: المذهب الحنفي، هذا على
التقريب والافانته يوجد من مذاهب الخوارج والشيعة ما ينعى على
كثير من أصول المدرستين،

وما يميز هذا الانقسام في ظهوره، نتيجة لما يجدر من الوقائع
التي لم ترد فيها نصوص شرعية، أو وردت فيها نصوص متعارضة،
والذي يعيننا هنا هو ظهور هذا الانقسام فيما يتعلق بأصول
الفقه، حيث كان للمذهب الحنفي حريقة في أصول الفقه تختص به

أما المذاهب الأخرى فتجتمع على كريقة واحدة، على ما بين تلك المذاهب
من اختلاف،

ولكل واحدة من هاتين الكريقتين خصائص تميزها، فمن خصائص
الأولى: الالتزام بمذهب معين والرجوع عنه، والاكثار من جلب العروج
الفقهية وبهيب الأصول عليها، ولهذا الحلق عليها لقب كريقة الفقهاء،

ومن خصائص الثانية: عدم التقيّد بمذهب، والاكثار من الجبر والنفي
العقلي، ومناقشة الأدلة مناقشة كلامية، ولهذا سميت هذه الكريقة
بكريقة المتكلمين، والحلق على المؤلفين عليها لقب المتكلمين،^(١)

إذا علم هذا، فليعلم أنه إنما أوردته هاهنا تمهيداً للكلام على
مراتب الرلالة من حيث الوضوح والخباء، التي هي موضوع هذا الفصل، وتمهيداً
كذلك للكلام على مراتب الرلالة من حيث كرقها، التي هي موضوع الفصل بعده.
ولهذا لأن الكريقتين المذكورتين قد تمايزتا في هاتين الموضوعين تمايزاً
خافراً لا يغير له في جميع المباحث الأصولية، فاحتج قبل نسبة المصطلحات
إلى الكريقتين إلى التعريف بهما تعريفاً موجزاً،

والإبارة الشرعية تنقسم إلى قسمين: الأول: ما لا يحتاج في المعنى.
المراد منه إلى أمر خارج عنه، وهذا يسمى بواضح الرلالة،
والثاني: ما يحتاج في فهم المعنى المراد منه إلى أمر خارج عنه، وهذا يسمى
بمجبى الرلالة، ومبهمها.

وتختلف مراتب الأول في الوضوح، فبعض الإبارة الواضحة الرلالة تكون
دلالتها أوضح من دلالة بعض، كما تختلف مراتب الثاني في الخفاء، فبعض
الإبارة الخفية الرلالة أخفى من بعض،

وقد راجح الخفية في تقسيم واضح الرلالة بحسب تفاوته في الوضوح
إلى أربعة أقسام هي: الظاهر، والنصر، والمعسر، والمحكم،
أما المتكلمون فقد قسموا واضح الرلالة إلى قسمين بقرئتهما: الظاهر والنصر،

لما قسم الأحناف أقسام حقبى الثلاثة إلى قسم أربعة أقسام هي: ر
والمشكل، والمجمل، والمتشابه،
أما المتكلمون فقسموه أيضا إلى قسمين بقاء هما: المجمل، والمت
وسنوضح هذه الأقسام في المباحث التالية إن شاء الله تعالى.

المبحث الأول : واضح الدلالة عند الخفية :

قرئنا ان الخفية قسموا واضح الدلالة باعتبار مراتبها في الوكوح -
(١) اربعة أقسام هي : الظاهر ، والنصر ، والمجهر ، والمحكم ،

أما الظاهر فهو عندهم : ما فهم معناه من نفس صيغته متبادراً ، مع
كون الكلام لم يُسَقِّمْ له ، ويحتمل التأويل والنسخ (١)
ومعنى احتمال التأويل أنه إن كان عاماً احتل التخصيص وإن كان مطلقاً
احتل التقييد ، وإن كان خاصاً احتل المجاز ،

ومعنى احتمال النسخ : أنه لم يقترن بما يدل على تأييد حكمه ، وما ليس
كذلك فإنه يقبل النسخ في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم ، أما بعد وفاته فلا نسخ .
مثاله : قوله تعالى : « وأحل الله البيع وحرم الربا » (٢) فإن الآية تبادر
إلى الزهي منها حظر البيع وحرم الربا ، مع أن الكلام إنما سيق للرد على اليهود
في زعمهم أن البيع مثل الربا ، لقوله تعالى قبل ما أوردناه من الآية : « الذين
ياكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذين يتربصون بالشهداء من المسلمين » (٣)
قالوا إنما البيع مثل الربا (٤) وكل من البيع والربا لفظ عام يحتمل التخصيص
ولم يترك في الآية ما يدل على تأييد الحكم ، فبعض أنه كان محتملاً للنسخ في حياة
الرسول صلى الله عليه وسلم ،

وحكم الظاهر : أنه حجة يجب العمل به ، ما لم يرد نص ينسخه أو تأويله .
وَأَمَّا النص فهو في اللغة : مصدر نَصَّ إذا رفعه ، ونَصْرُهُ إذا أصرَّه ،
أو أجري دأبته (٥) وهو في اصطلاح الأحناف : ما فهم معناه من نفس صيغته
متبادراً مع كون الكلام قد سيق له ، ويحتمل التأويل ، ويقبل النسخ في حياة
الرسول صلى الله عليه وسلم ، (٦)

فالبعض بينه وبين الظاهر : أنه أوضح دلالة من الظاهر لا مخرج صيغته ولا كـ

(١) انظر اصول النجاشي مع كشف الأبرار ج ١ ص ٤٦ ، واصول الشيخ حسين ج ١ ص ١٦٤ ، ومسلم النجاشي مع
موايد الرضوي ج ٢ ص ١٩ ، والنووي مع شرحه التلويح ج ١ ص ١٢٤ - ١٢٥ ، فقد عرفت تعريفات مختلفة لما وردت
الجمع بينها في هذا التعريف ، (٢) الآية ٢٧٥ من سورة البقرة ، (٣) انظر التلويح على التوضيح ج ١ ص ١٢٦ ،
والمناهج الأصولية ج ٢ ص ٤٦ ، (٤) انظر القاموس ج ١ ص ٨٦ مادة نص ، والمصباح ج ٢ ص ١٢٤ ،
(٥) انظر اصول النجاشي مع كشف الأبرار ج ١ ص ٤٦ ، واصول الشيخ حسين ج ١ ص ١٦٤ ، ومسلم النجاشي مع
موايد الرضوي ج ٢ ص ١٩ ، والنووي مع شرحه التلويح ج ١ ص ١٢٥ ، وقد عرفت تعريفات مختلفة لما وردت
الجمع بينها في هذا التعريف ، (٦) انظر القاموس ج ١ ص ٨٦ مادة نص ، والمصباح ج ٢ ص ١٢٤ ،

من حيث السياق الزائد أو ردة المتكلم فيه ، وعلاقته بالمعنى اللغوي : إما لكونه
أخيراً وأوضح من الظاهر ، أو لكونه أسرع إلى التبادر عنه .

مثال : قوله تعالى : « وأحل الله البيع وحرم الربا » فهو نص في نهى
التماثل في الحل والحرم بين البيع والربا ، وهو الذي سيف الكلام له ، ومع ذلك هو محتمل
للتأويل والنسخ لما قرئناه .

فيلاحظ أن النص هنا زاد في الوضوح على الظاهر ، فإن الظاهر هو حل البيع
وحرم الربا بغير النص عما قاله اليهود ، والنص كذلك زاد على الحكم بالاضافة إلى
تكذيب زعم اليهود ، فهو جيبهما واحداً ولا أثر للنسخ أو صريح .

وحكمه : حكم الظاهر ، إلا أنه احتمال للتأويل ابعد من احتمال الظاهر
له ، وسياتي في الفصل الخامس من شاء الله تعالى البحث في ذلك النص والظاهر هل قطعية أم تخنية ؟^(١)

وأما المبعش فهو عندهم : ما فهم معناه من غير صيغته أو غيرها
مع كون الكلام قرسيه له ، وازداد وضوحاً حتى سرياً **التأويل** ، ولائنه قابل
للسنخ في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم^(٢) .

والفرق بينه وبين النص من وجهين : (١) أنه النص لا يكون وكوفاً للام
صيغته ، أما المبعش فيكون وكوفاً وصيغته ويكون غيرهما ، (٢) أن النص
يتم التأويل ، أما المبعش فقد ازداد في الوضوح حتى امتنع تأويله .

مثال : في حال كون وكوفاً من غير صيغته : قوله تعالى : « وقالوا
المشركين كاذبة كلما يقولونكم كاذبة »^(٣) فيفهم منه الأمر بقول المشركين
جميعاً ، وهو الذي سيف له الكلام ، ولا يقبل التخصيص لقوله كاذبة ، ولائنه يقبل
النسخ في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم .

والأعمدة الواردة في العروة والكقاراي ونحوها كلها من المبعش .

ومثال في حال كون وضوحه من غير صيغته : قوله تعالى : « وأقيموا الصلاة
وآتوا الزكاة »^(٤) فهو مبعش بالأحاديات المبينة للصلاة والزكاة ، و

(١) انظر التوضيح في التلويح ج ١ ص ١٢٦ ، وتبيين النصوص في الفقه الاسلامي ج ١ ص ١٥٢ ، والمباحث الأصولية ج ١ ص ١٥٢ .
(٢) انظر اصول النسخ ج ١ ص ٤٩ ، واصول التلويح ج ١ ص ١٦٥ ، ومسلم الشوك مع فروع
الجموع ج ١ ص ١٩ ، والتوضيح مع التلويح ج ١ ص ١٢٥ ، وقد رجعت بين التحقيقات .
(٣) الآية ٢٦ من سورة التوبة ، (٤) الآية ٢٣ من سورة البقرة .

لإقامة الأولى وإبقاء الثانية ، لأن رسول الله صلى الله عليه وآله ما مور ببيان قوله تعالى : « وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم ولعلهم يتفكرون »^(١)
 وقرين ثالث الرسول صلى الله عليه وآله بما لا مزيد عليه ،
 وحكمه : وجوب العمل به قطعاً فيما دل عليه دلالة واضحة

حتى يقوم الدليل على نسخه^(٢)
وَأَمَّا الْحَكْمُ وهو في اللغة : اسم مفعول من أحكم العمل إذا اتقنه ، أو منعه من العشاء^(٣) وهو في اصطلاح الأخاف : ما فهم مغفأة المشوق له ، متبادراً ، بوضوح لا يحتمل معه التأويل ولا النسخ ، لذاته أو لغيره^(٤) ، فالعرف بينه وبين المعنى أن المعنى يقبل النسخ بخلاف المحكم ، فإنه لا يقبل النسخ إقاماً لذاته كما إذا اقترن بما يدل على تأييده ، أو لغيره^(٥) كالمعنى بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وآله فإنه صار كله محكماً لعدم احتمال النسخ بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وآله

مثاله في حال كونه امتناع نسخه لذاته : النصوص الواردة بقواعد الدين التي هي أساسه كقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا آمنوا بالله ورسوله والكتاب الذي أنزل على رسوله والكتاب الذي أنزل من قبل »^(٦) وكذا ما ورد فيه لبقاء التأييد من نصوص البرهوج كقوله تعالى : « وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله ولا أن تنكحوا أزواجه من بعده أبداً »^(٧)

ومثاله في حال كونه امتناع نسخه لغيره : كل مقيس بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وآله نحو : « وقاتلوا المشركين كلابة »^(٨)
 هذا ، وقد زعم البخاري في كشف الأسرار^(٩) والسعر التفتاراني في التلويح^(١٠) أن الظاهر والنص أيضاً يدخلان في المحكم بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وآله ، ولا ينبغي ضعف ما قلناه لبقاء احتمال التأويل فيهما ، وحكمه : وجوب العمل به قطعاً ، وهو أعلى مراتب الوجوه^(١١)

(١) الآية ٤٤ من سورة الحديد ، (٢) انظر التوضيح مع التلويح ج ١ ص ١٢٦ ، وتيسير النصوص ج ١ ص ١٦٩ ، والمناجح الاصولية ج ١ ص ١٦٩ ، (٣) انظر القاموس في مادة أحكم ج ١ ص ١٤٥ ، (٤) انظر اصول الفقه ج ١ ص ١٠٥ ، واصل الفقه ج ١ ص ١٦٥ ، ومسلم الشوك ج ١ ص ١٢٠ ، (٥) الآية ٣٦ من سورة النساء ، (٦) الآية ٢٦ من سورة التوبة ، (٧) انظر كشف الأسرار ج ١ ص ١٠٥ ، (٨) انظر التلويح ج ١ ص ١٢٦ ، (٩) انظر التوضيح مع التلويح ج ١ ص ١٢٥ ، (١٠) انظر التلويح ج ١ ص ١٢٦ ، (١١) انظر التوضيح مع التلويح ج ١ ص ١٢٦ ، وتيسير النصوص ج ١ ص ١٦٩ ، والمناجح الاصولية ج ١ ص ١٦٩ ،

أبو حنيفة وأصحابه إلى أنها تتوضأ للوقت فتجمع بوضوئها وضوء يداها (١).
 ٥. ومثال تعارض النص والمحكم: قوله تعالى: «فإنكوا ما لحاب
 لكم من النساء» (٢) فهو نحر في نكاح ما لحاب من النساء فيدخل فيه إيهام
 المؤمنين بعروفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وكذا مغلقاته. وقوله تعالى:
 «وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله ولا أن تنكوا أزواجه من بعده أبداً» (٣) محكم
 في تحريم نكاحهن. فيقرع.

٦. ومثال تعارض المعش والمحكم: قوله تعالى: «وأشهروا ذريتي
 عري منكم» (٤) فهو مبس لا يشترط في الشهادة إلا العرلة، فيتناول المحررة
 في القزى إذا تاب. وقوله تعالى: «ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً» (٥) محكم
 في عدم قبول شهادة المحررة في القزى ولو تاب. فيقرع المحكم. وفي هذه المسألة
 خلاف مشهور بين الفقهاء، يتعرض له الأصوليون في مسألة: تعقب الاستثناء
 للجمل.

ولا ينبغي أن في هذه الأمثلة مسامحة، ولنضع جرداً لايوضح هذه
 المراتب:



(٣) الآية ٥٣ من سورة الاحزاب.
 (٥) الآية ٤ من سورة النور.

(١) انظر شرح معاني الآثار ١/ ٦٤٤.
 (٢) الآية ٣ من سورة النساء.
 (٣) الآية ٢ من سورة الفلق.

المبحث الثاني : واضح الرلالة عند المتكلمين

بعد أن عرفنا واضح الرلالة عند الحنابلة، ومراتبه، ينبغي أن نعرف واضح الرلالة عند المتكلمين، فنقول:

يطلق المتكلمون لفظاً المحكم على واضح الرلالة، ويقسمونه إلى قسمين هما: النص، والظاهر،

أما النص فقد عرفناه تعريفات مختلفة، أورد القاض أبو يعلى ستة منها في العدة:

المبحث الثاني: واضح الدلالة عند المتكلمين،

بعد أن عرفنا واضح الدلالة عند الأحناف وقراءتهم، ننتقل إلى واضح
الدلالة عند المتكلمين، وهم يخلقون عليهم المحكم ويقسمونه إلى قسمين
هما: النص والظاهر،

أما النص في اللغة فهو الرفع والإلهار كما تقرر، والمتكلمون
يعرفونه تعريفاً أشهرها ثلاثة هي:

(١) اللفظ الرفع يغلب على اللفظ فهم معنى منه وغير قهق، وهذا
التعريف موافق لمقتضى كلام الشافعي وعليه فلا فرق بين النص والظاهر
الظاهر في اصطلاح المتكلمين التعريفية بهذا التعريف، كما أنه لا
فرق بينهما من ناحية اللغة. (٢)

(٢) ما لا يتلوه إلى احتمال أصلاً، أي ما وصل في خروج الدلالة
إلى رتبة تمنع أن يتلوه إلى دلالة أي احتمال يرفع عما هو واضح
منه، وهذا التعريف هو الرفع، يرج عليه جمهور المتكلمين، وبه
يُعرف بين النص والظاهر كما سيتضح عند تعريف الظاهر، وقد
اشترط القاض عبد الجبار - من المعتزلة - للنص بهذا التعريف ثلاثة
شروط هي: أ - أن يكون كلاماً، ب - أن لا يتناول غير ما هو نص فيه،
ج - أن تكون إبادته لما يفيد ظاهرة غير مجملية. (٣)

(٣) ما لا يتلوه إلى احتمال مقبول معتبر بدليل، وهذا التعريف
قد وسع دائرة النص ليشمل - بالاضافة إلى ما لا يتلوه احتمال أصلاً -
ما يتلوه احتمال ضعيف غير معتبر على دليل،
ولهم تعريفاً آخر للنص أكثر امتنعاً، وقد أورد القاض أبو علي

(١) القاض ٤٦ من هذا المبحث. (٢) القاض ٤٦ من هذا المبحث. (٣) القاض ٤٦ من هذا المبحث.
(٤) القاض المستطوع ٢٨٥. (٥) القاض المستطوع ٢٨٥. (٦) القاض المستطوع ٢٨٥. (٧) القاض المستطوع ٢٨٥.
(٨) القاض المستطوع ٢٨٥. (٩) القاض المستطوع ٢٨٥. (١٠) القاض المستطوع ٢٨٥.

النصر قسماً للظاهر، بل يجعله مراً بآله أو قسمها منه،
 أمّا التعريف الثاني فقدمين النصر على الظاهر تمييزاً واضحاً، وضعف الآية
 النصر فيجعله لا يتناول إلا ما كان قهراً على الرلالة، ولهذا زعم
 بعض الأصوليين أن النصر بهذا التعريف نادر الوجود، لا يوجد منه إلا
 آيات وأحاديث معدودة مثل قوله تعالى: «قل هو الله أحد» السورة
 وقوله تعالى: «محمد رسول الله» الآية وكقوله صلى الله عليه وسلم: «واعزواي أنيسر إلى
 امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها»^(١)

وتنطلق من هذا الزعم عرف بعضهم النصر بالتعريف
 الثالث الذي أوردهناه.

وقد انتقد الجويني^(٢) مذهبنا على القائلين باشتراك أن يكون النصر قولاً
 - ومنهم القاض عبد الجبار كما تقدم - بأن الدعوى نصر وليست
 بالدعوى بل عليها منهوقه، كما انتقد القائلين بنزعة النصر، وذكر
 أنهم إنما نكروا إلى دلالة الالفاظ مجردة عن القرائن، والنصوص الشرعية
 التي ترجع القرائن منها جميع الاحتمالات وتجعلها قهراً على الرلالة كثيرة
 جداً.^(٣)

وبهذا نعلم أن أولى تعريفات النصر عند المتكلمين هو التعريف
 الثاني، حيث يقول الغزالي: «وهذا الإخلاص أو حقه وأشهر، وعن الاشتباه
 بالظاهر أبعد»^(٤)

ومثال النصر على هذا التعريف قوله تعالى: «من لم يجد فصيام
 ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة»^(٥)

(١) انظر العدة ج ١ ص ١٣٧. (٢) انظر شرح العنبر على مختصر ابن الحاجب ج ٢ ص ١٦٨.
 (٣) انظر البرهان ج ١ ص ٤١٤. واحكام الأصول ج ١ ص ١٧٢. (٤) سورة الاخلاص.
 (٥) الآية ٩٩ من سورة الفتح.
 (٦) متفق عليه رخصت البخاري مع الفتح ج ٥ ص ٣٥٥ وصحيح مسلم ج ٣ ص ٣٢٤.
 (٧) انظر البرهان ج ١ ص ٤١٤-٤١٥. (٨) انظر المستدرج ج ١ ص ٣٨٦.
 (٩) الآية ١٩٦ من سورة البقرة.

وحكمه : وجوب العمل به قطعاً ، ولا يعزل عنه الاعتداليون

نسخه (١) أو وجود ما يقارنه .

وَأَمَّا الظَّاهِرُ : فقد عرفوه تعريفاً متقاربة ، ولم

يقع فيه من الاختلاف ما وقع في النص ،

فهو عندهم : ما احتمل أمر به بأكثر هو في أحدهما أرجح (٢)

وقسمه أبو الخطاب إلى قسمين (٣) :

(أ) ظاهري بالوضع ، وهو على ضربين ، أ - ظاهري بوضع الشرع كالصلاة و
الصيام ، فإن الصلاة تحتل العبادة المنصوطة وهي في ذلك أخفى ، كما تحتل
الزكاة ، احتمالاً مرجوحاً ، والصيام يحتل الامساك بالخصوص بالوقت والشهوتين
وهو في ذلك أخفى ، كما تحتل تركه الامساك ، كالامساك عن الكلام ، وهو في ذلك
مرجوح ، ب - ظاهري بوضع اللغة كصيغة الأمر فإنها تحتل الإيجاب
راجحاً ، وتحتل النية والاباحة وغيرهما ، مرجوحاً . وكذلك النهي .

(ب) ظاهري بالزليل مثل قوله تعالى : « لا يسهه الا المظنون » (٤) وقوله تعالى :
« والوالرات يرضعي أولادهن » (٥) فإن كلا منهما يحتل الخبر احتمالاً راجحاً ، و
يحتل الأمر احتمالاً مرجوحاً ، إلا أن الزليل عيّن أن يكون أمراً ، إذ لو كان خبراً لما
صدر دائماً لامتناع بعض الوالرات عن الارضاع . ولم ير غير المظهر للمصنف .
فإن حمل هذا اللفظ المحتمل على الاحتمال الراجح كان ذلك حملاً على
ظاهري ، وإن حمل على الاحتمال المرجوح (٦) كان ذلك تأويله ،

ولهذا عرفوا التأويل بأنه : حمل الظاهر على المحتمل المرجوح برليل
يظهر راجحاً (٧) وهذا تعريف للتأويل المقبول ، وإذا اريد الشمول عزو لبطل
برليل وما بعده .

وإذا عرفنا معنى التأويل عرفنا أن القسم الذي احتل عليه أبو الخطاب ،

« الظاهر بالزليل » هو المؤول ، والآخر .

(١) في نسخة

(٢) في نسخة

(٣) في نسخة

(٤) في نسخة

(٥) في نسخة

(٦) في نسخة

(٧) في نسخة

(١) انظر احتجاج العصور ص ٧٢ . والتمهيد لأبى الخطاب ر ج ا ص ٧ .

(٢) انظر تنقيح العصور ص ٢٧ . والتمهيد لأبى الخطاب ر ج ا ص ٧ . ومفتاح الوصول ر ج ا ص ٤٩ .

(٣) انظر التمهيد لأبى الخطاب ر ج ا ص ٨ .

(٤) الآية ٧٩ من سورة الواقعة . (٥) الآية ٢٢ من سورة البقرة .

(٦) انظر البرهان ر ج ا ص ٤١٧ . وتأسيس النحو ر ج ا ص ٢٣٢ .

(٧) انظر جميع المجموع مع شرح المحلى ومأشئة البناء ر ج ا ص ٥٢ . وتفسير ابن الحاج مع الشرح والمأشئة ر ج ا ص ١٢٨ .

فهم يشتركون بالتأويل الصحيح ثم يحين هما:
 (١) أن يكون المعنى الذي حمل عليه اللفظ بالتأويل يحتمل اللفظ ويدل عليه
 بمنهوقه أو مفهومة أو غير ذلك من محقق دلالة،
 (٢) أن يقوم دليل صحيح يقتضيه صرف اللفظ على ظاهره، من نص شرعي، أو
 حكم عقلي، أو قرينة ظاهرة. (١)

وقد أمثلة الظاهر: صيغ الأمر والنهي - كما أسلفنا - والعبارة
 العموم، وقد جعل بعض الأصوليين العام قسماً مستقلاً عن النص والظاهر،
 ومنها الحقائق حيث تكون راجحة، والمجازات حيث تكون راجحة كذلك
 وقد تفرع تبصيل مواقع ذلك. (٢)

وحكم الظاهر: وجوب العمل - فيما لا يحتاج إلى قلعي -
 ولا يجوز العزل عنه إلا بتأويل صحيح أو نسخ أو تعارض. (٣)
 وبهذا نكون قد عرفنا - في الجملة - واضح الدلالة عن المتكلمين،
 وعند المقارنة بين تقسيم المتكلمين والحنفية يتضح ما يلي:

- ١) أنه النص عند المتكلمين هو المبحث عند الحنفية.
- ٢) أنه الظاهر عند المتكلمين هو النص عند الحنفية.
- ٣) أنه المحكم والظاهر في مذهبهم الأحكام الشرعية، أما الأول فلأنه
 لا يتناول إلا ما اقترب بتأويل، وهو قليل، وأما الثاني فلا يتناول إلا ما فهم من
 الكلام من غير أن يكون مسوقاً للدلالة عليه، وهو نادر، ولهذا أدرج المتكلمون
 القسم الأول في النص، وجعلوا الثاني نظراً أو ظاهراً بحسب معناه الذي
 سيولد، وأما دلالة الله على ما لم يسهل له فهي من دلالة الإشارة كما سيأتي.
- ٤) أنه لفظ المحكم عند المتكلمين يخلق علم واضح الدلالة بقسميه، و
 يخلق عليه أيضاً عندهم المبحث، كما يخلقون المحكم في مقابل المنسوخ. (٤)

(١) انظر روضة الناظر ج ٢ ص ٢١-٢٣، وتفسير النور ج ١ ص ٢٨١-٢٨٢، وأرشاد العقول ج ١ ص ١٥٤.
 (٢) انظر شرح المصباح ج ١ ص ٤٤٩، واحكام الفصول ج ٧ ص ٧٣، والتمهيد لأحكام الفقه ج ٧ ص ٧.
 (٣) انظر ص ٣٦ من هذا البحث.
 (٤) انظر التمهيد لأحكام الفقه ج ١ ص ١، واحكام الفصول ج ٧ ص ٧٣، وروضة الناظر ج ٢ ص ٣٠.
 (٥) انظر العروة ج ١ ص ١٥١، ونهاية السؤل ج ٢ ص ٦١.

المبحث الثالث: خفي الزلالة كذا الخفية

قسم الخفية خفي الزلالة باعتبار مراتبه في الغناء إلى أربعة أقسام
تقابل أقسام واضح الزلالة عندهم، وهذه الأقسام هي: الخفي، والمثلل،
والجمل والمتشابه، وهذه الأربعة يحتاج في فهم معناها إلى غيرها، و
هذا هو معنى غناء الزلالة.

أما الخفي فهو عندهم ما خفي معناه للصيغته بل لغرض،
غناء ينزل بالقلب ^(١) أي الاجتهاد.

وصورته: أن يرد لفظ ظاهر الزلالة على جميع أفرادها، ولا كثر بعض
أفراد مسمى باسم يختص به، فيشتبه في دخول المسمى بالاسم الخاص
في المراد بالاسم المتناول له في الأصل، وكذا لو زاد بعض الأفراد بصفة
أو نقص بصفة، فيسبب هذا الاشتباه يصح اللفظ الظاهر الزلالة
على معناه خفيًا بالنسبة إلى المسمى بالاسم الخاص أو الزائد بالصفة
أو الناقص بها، ولا ينزل هذا الغناء إلا بالاجتهاد بالرجوع إلى التلخيص
المتعلقة بالموضوع ومراعاة مقاصد التشريع.

مثاله: قوله تعالى: «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما»، فلفظ
السارق ظاهر في الزلالة على ما أخذ مال الغير خفية محرمة، ولا كنه خفي
في اللفظ، لأن الزن يأخذ المال بحضرة صاحبه ويقبضه بنوع من الخيل والمهارات
وفي النقاش: الزن، ينبش القبور فيأخذ ما فيها الموتى.

وليس غناء دلالة عليهم ما ناشئ عن صيغته، ولا كنه ناشئ عن
تسميتهما باسمين يختصان بهما، وبالاجتهاد يفهم أن في الأول صفة
زائدة على أصل السرقة، بسبب ما خسر بالاسم، وهي: الأخذ بحفرة المال

(١) انظر أصول الفقه في مع كشف الاسرار ج ١ ص ٥٢، وأصول السرخسي ج ١ ص ١٧٦
ومسلم الثبوت مع فوائد الرهوت ج ٢ ص ٢٠، والتوضيح مع التلخيص ج ١ ص ١٦٦
وقرعا ولت في هذا التعريف الجمع بين تعريفاتهم
(٢) الآية ٢٨ من سورة المائدة
(٣) ...
(٤) ...

فيجب العذر ، ويظهر أن في الثاني نقص حجة ، بسببه حُضِرَ بالاسم ، لأن الاختفاء
لا يكون عن الميت ، فلا يجب العذر عند أبي حنيفة ومحمد ، بخلاف الثاني يوسف ، و
المزاهب الثلاثة (١)

وحكمه : عذر العمل به إلا بعد اجتهادين يدل خفاءه (٢)

وقد أورد صاحب فوائد الرحمة اعتراضين على وجود النجس وهما :

(١) أن اختصاص بعض الأنواع باسم لا يورث الخفاء في إحصاء اسم الجنس
فلا خفاء في دخول الشجر في معنى الجبش مع اختصاصه باسمه ، ويكثر الصفا
التي لا توجد في باقي الأجسام ، وكذا لا خفاء في دخول زبد في الرجال مع اختصاصه
باسمه وصفاً له .

(٢) أنه القمار والنباشر إنما لا يكونان أخليين في معنى الشارف أولاً ، فإن دخلوا
عدهما بالنصر ، بلا اعتبار للوُجُوح والخفاء ، وإن لم يدخلوا فلا حرج ولا خفاء (٣)
وقد اختلف الأصوليون في تناول لغة الشارف للقمار والنباشر هل هو
بعبارة النص ، أم منطوقه ، لأن الشارف عامٌّ والقمار والنباشر مبرأ (٤)
أو بدلالة النص ، أي معهود الموافقة ، لأن قلح الشارف بسبب تعريضه
والقمار أوئي والنباشر مُسَاوٍ (٥)

وَأَمَّا الْمَشْكَلُ فهو عندهم : ما خفي معناه لصيغته
وكان بيان المراد منه مركباً بالعقل ، بمنزلة إحصاء القرائن (٦)

مثاله : قوله : « نِسَاءُكُمْ حَتَّى لَكُمْ فَأَتُوا حَيْثُ كُنْتُمْ أَنْتُمْ » (٧)
فأنتي تكون بمعنى أين ومتى وكيف (٨) فبعض معناه لزاتك للعارضي ، فإنه
كان بمعنى أين دل على جواز الإتيان في غير الموضع المعلوم ، وإن كان بمعنى متى
كان التخيير في الوقت فقط لا في الموضع ، وإن كان بمعنى كيف كان التخيير في
الهيئة من اللباس والقباع والقفود والقيام ، والعزائم وغيره ، ولا كثر العقل يربط
مقرئ بنت ذكر الحرف هنا ، وذكر الألف في قوله تعالى : « وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ »

(١) انظر مسائل الشبوت مع فوائد الرحمة ج ٢ ص ٢٠ - ٢١ ، (٢) انظر كشف الأسرار ج ١ ص ٥٢ ،
(٣) انظر فوائد الرحمة ج ٢ ص ٢٠ ، (٤) انظر فوائد الرحمة ج ٢ ص ٢٠ - ٢١ ،
(٥) انظر أصول البرزخ مع كشف الأسرار ج ١ ص ٥٢ ، وأصول الشرح ج ١ ص ١٦٧ ،
(٦) انظر أصول البرزخ مع كشف الأسرار ج ١ ص ٥٢ ، وأصول الشرح ج ١ ص ١٦٨ ، وفوائد الرحمة ج ٢ ص ٢١ ،
والتوضيح مع التلخيص ج ١ ص ١٢٦ ، وقد رجعت بين تعريفاتهم أيضاً ،
(٧) الآية ٢٢ من سورة البقرة ، (٨) انظر القاموس المحيية رعي

المخير قل هو أذنى^(١)، أن المراد الخبير في الحيف، فذكر الخبر قرينة
تدل على أن الاتيان لا يكون إلا في محل يعلب منه الولد، وذكر الأذى
قرينة تدل على منع اتيان كل محل فيه أذى.

فإن اعترض بأن الأذى هو النجاسة وهي لا تبارق المحل، أجيب
بأن المقصود بالأذى النجاسة التي تنبئ منها اللباع، فيشمل الزرع والغائبة
لأنه لعل النجاسة^(٢).

حكمه : لا يعمل بالمشكل قبل الاجتهاد القائم على القرائن
والأدلة الخارجية التي يرجح العقل بمقتضاها أحد احتمالين
يغلب به على الآخر^(٣)، أنه المراد^(٤).

وأعلم أن المشترك كل من قيل المشكل، وكذا بعض الحقائق
التي يكون مجازها مشتهراً.

وَأَمَّا الْجَمَلُ فهو غيرهم : ما خفي معناه لصيغته، إما الغائبة
في لفظه، أو توقيف في استعارته، أو تراخي معناه فيه ولا مرجح، بحيث لا يمكن
بهمم الابتيان في المتكلم به^(٥).

ومثال ما خفي لغزاً به لفظه : قوله تعالى : « إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِيَ قَلْبُهُ غُلًا »^(٦)
والهلوغ مرغى بيب اللغة، ولهذا فسره تعالى بقوله : « إِذَا مَسَّ الشَّرَّ جَنُوعًا »
وإذا مسه الخبز منوعاً^(٧).

ومثال ما خفي لتوقيف استعارته : والمقصود بتوحش استعارته :
بغير نقله عما وضع له : لفظ الزكاة، لأنه وضع في الأصل للنماء^(٨)
ونقله الشارع إلى : جزء من المال شريح وجوبه لمصره بلوغ المال نصيباً،
وقرئ لفظه في الشرع أيضاً على إخراج^(٩)، ولهذا النقل بعيد، ولا كثر.
المشارع بين مراد بالزكاة، وأكثر الأبحاث الشرعية من هذا القبيل،
ومثال ما خفي لتراخي معناه فيه ولا مرجح : ما إذا أوجِدَ مشتركاً خَلَّ

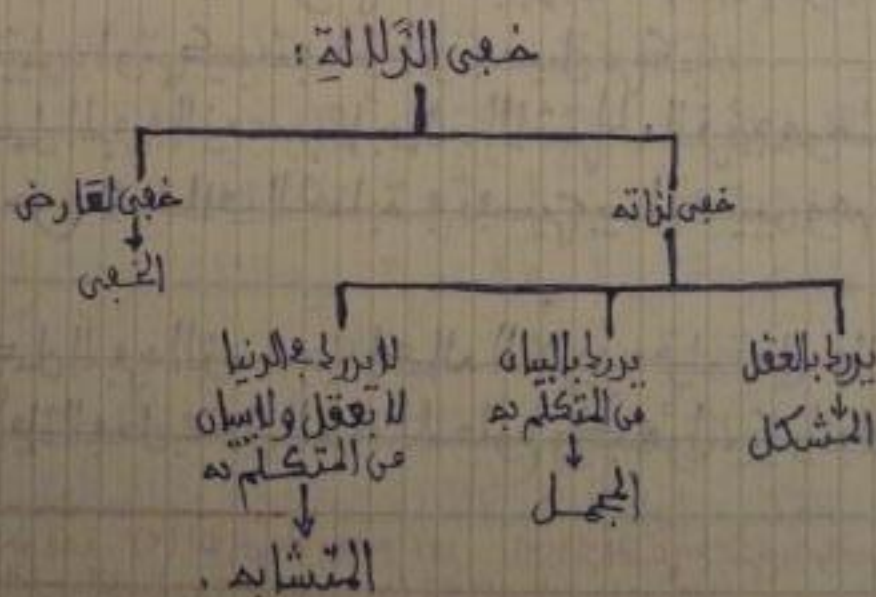
(١) الآية ٢٢٢ من سورة البقرة. (٢) انظر فوائذ الرحمن ج ٢ ص ٢١-٢٢. (٣) انظر كشف الأسرار ج ١ ص ١٦٨. (٤) انظر أصول البرزخ مع كشف الأسرار ج ١ ص ٥٤. (٥) انظر فوائذ الرحمن ج ٢ ص ٢٢. (٦) انظر فوائذ الرحمن ج ٢ ص ٢٢. (٧) انظر فوائذ الرحمن ج ٢ ص ٢٢. (٨) انظر فوائذ الرحمن ج ٢ ص ٢٢. (٩) انظر فوائذ الرحمن ج ٢ ص ٢٢.

من قرينة تبين المراد به ، كقوله تعالى : « والمخلوقات يترصوا بأنفسهن
ثلاثة قروء » ^(١) فالقروء - كما تقدم - مشتركة بين الأحبار والجنود .
هنا على تسليم خلوها من القرائن ، ولأن قدر ذكر الفقهاء قرائن شرعية
تبين مراد الشارع بالقروء ، وهي مقبولة في كتب الفروع ، ولا عمل لها هنا .
والز - يبرأ في أنه هذا النوع من الجمل - الز - هو المشترك في الجملة في
القرائن - لا يوجد في النصوص الشرعية ، ولهذا يمثلون لهذا النوع
بوصية من له مؤلفي أعلى ومؤلفي أسفل لمولاه ذون بيان ^(٢) .
والعرفيين المشكوك في الجمل - كما هو واضح من تعريفيهما - أن
المشكل يربط العقل بالقرائن المراد منه ، أمّا الجمل فلا يفهم المراد
منه إلا ببيان من المتكلم به ، ولهذا كان الجمل أخفى من المشكل .
و حكم الجمل : اعتقاد حقيقته وكذب بيانه ، فإنه كان الشارح
بينه بياناً فلهذا شاملاً وجب العمل ببيانه ، وحرى العمل بالاحتمال
الأخرى ، وإن كان بيانه خنياً انتقل من الاحمال إلى الإشكال ، وحينئذ يفرق
للمجتهد بيانه بحسب القرائن ، وإن لم يوجد له بيان من الشارع - على فرض
جواز ذلك ووقوعه - وجب التوقف عن العمل به مع اعتقاد الحقيقة ^(٣) .
و أمّا المتشابه فهو عندهم : ما توغل في الخفاء
ولم يترك معناه ، لا بعقل ولا بنقل ^(٤) ، (أي بيان من الشارع)
مثاله : الحروف المقطعة في أوائل السور نحو : « الم ، والمص
قال » ^(٥) ، وأمثالها .

كما يمثلون له أيضاً بآيات الصافات وأحاديثها ، وذلك
جرئاً على مذهب المعجلة الذين يخشون أنها مستعززة بالتشبيه
في موضوع معناها ، مع اعتقاد أنها ليست علميها ، أمّا
على مذهب المؤولين منهم فإنها ليست من المتشابه لئلا علمائهم

(١) الآية ٢٢٨ من سورة البقرة ، (٢) الفجر ص ٢٣ من هذا المجلد ، (٣) الفجر مسلم الثبوت مع الفوائد ص ٢٢ ،
(٤) الفجر أصول الفروع ص ١٦٨ ، وتفسير الفروع ص ٢٩٨ ، والطايع الأصولية ص ١٤٣ ،
(٥) الفجر أصول الفروع ص ١٥٥ ، وأصول الفروع ص ١٦٩ ، والتلويح مع التلويح ص ٨٦ ،
ومسلم الثبوت مع الفوائد ص ٢٢ ، وقد جمع بين تعريفيهما في هذا المجلد ،
(٦) الفجر المراجع في الصافات نفسها ، وقد عرفها .

أَنَّ مَعْنَاهَا مُرَرٌّ بِالْعَقْلِ وَهُوَ أَوَّلُهَا بِهِ .
 أَمَّا عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فَلَمَّا هَذِهِ الْآيَاتُ
 وَالْأَحَادِيثُ مُوَاضِحَةُ الدَّلَالَةِ ، لِأَنَّ مَعْنَاهَا مَعْلُومٌ مِنَ اللَّغَةِ ، وَلَئِنْ
 الْكَثِيفُ فِيهَا مَحْتَوًى هَوًى بِالنَّسْبَةِ لَنَا فَنَبْعُثُ كَيْفِيَّتَهُ .
 وَعَلَى كُلِّ قَوْلٍ هَذِهِ الْآيَاتُ وَالْأَحَادِيثُ لَا تَوْخِذُ مِنْهَا الْأَحْكَامُ
 الْعَمَلِيَّةُ ، وَلَمَّا تَوْخِذُ مِنْهَا الْأَحْكَامُ الْعَقَرِيَّةُ ، فَالْبَحْثُ فِيهَا عَلَى عِلْمِ
 أَصُولِ الدِّينِ ، لِأَنَّهُ عِلْمُ أَصُولِ الْعَقْدِ ، وَلَمَّا يَذْكُرُهَا تَتِمُّهُمَا لِلتَّقْسِيمِ .
 وَحُكْمُ الْمُتَشَابِهِ : اِعْتِقَادُ حَقِيقَتِهِ ، وَالتَّسْلِيمُ بِتَرْكِهَا
 الْمُرَادُ مِنْهُ ، فَيَكُونُ الْعَبْدُ مُبْتَلًى بِالْاِعْتِقَادِ بِنَفْسِهِ وَالتَّسْلِيمِ (١)
 إِذَا عَرَفْنَا هَذَا عَرَفْنَا أَنَّ خَبِيئَةَ الدَّلَالَةِ عِنْدَ الْأَعْنَافِ عَلَى مَرَاتِبٍ
 بِحَسَبِ خَبَائِثِهِ ، وَأَقْلَمُ خَبَاءً الْخَبِيئَةُ ، لِأَنَّ الْخَبَاءَ فِيهِ لَيْسَ لِرِزَاةٍ وَ
 إِنَّمَا هُوَ لِقَارِضٍ خَارِجِيٍّ ، وَفَوْقَهُ فِي الْخَبَاءِ الْمَشْكَلُ لِأَنَّ خَبَاءَهُ
 لِرِزَاةٍ ، وَلَئِنْ يَرَى بِالْعَقْلِ بِوَأَسْهَلَةِ الْقِرَائِنِ ، وَفَوْقَهُ الْجَمَلُ لِأَنَّ
 مَعْنَاهُ لَا يَرَى بِالْعَقْلِ إِنَّمَا يَرَى بِالنَّصِّ ، وَفَوْقَهُ الْمُتَشَابِهُ لِأَنَّ
 مَعْنَاهُ لَا يَرَى أَصْلًا ، وَلَتَنْضَعُ رِسْمًا يَا نِيَا يَبِينُ هَذِهِ الْمَرَاتِبُ :



- (١) انظر أصول الفقه (١) ص ١٦٩ ، والتلخيص مع التلخيص ص ١٢٧-١٢٨ .

المبحث الرابع: خفي الدلالة عند المتكلمين

يقسم المتكلمون خفي الدلالة - كزلا - إلى قسمين هما: الجملة والمشتابه وبعضهم يجعلهما مترادفين اعتماداً على المعنى اللغوي للكلمتين، ومن هؤلاء الشيرازي والجويني^(١)، وبعضهم يجعل الجملة أعم من المشتابه، فيفسرون الجملة بأنه: ما لم تتضح دلالاته، ومن هؤلاء ابن الحاجب وابن السبكي^(٢)، وبعضهم يجعل المشتابه أعم من الجملة، فيفسرون المشتابه بأنه: ما تعارض فيه الاحتمال، ومن هؤلاء الأمازي^(٣) وقريب من هذا ما نقله ابراهيمية عن الامام أحمد من أن المشتابه هو ما احتاج إلى بيان^(٤).

أما الجملة فهو في اللغة: اسم مفعول أجملته، مشتق من جمل الشيء إذا جمعه ومنه الجملة، أو من جمل الشئ إذا أذابه، والأصل متقارب.

وهو اصطلاح المتكلمين: اللفظ المحتمل لمعنيين فأكثر مع التشابه^(٥) وقرقسم التلمساني الجملة باعتبار سبب الإجمال فيه - إلى ستة أقسام: ١- الجملة إما مبرزة وإما مركبة، فالمبرزة إما أن يكون سبب إجمالها الاشتراك في التصريف، أو اللواحق الخفية. والمركبة سبب إجمالها إما أن يكون اشتراك تأليف بين معنيين، أو تركيباً معطلاً، أو تفصيلاً مركباً.

٢- مثال الجملة المبرزة الذي سبب إجمالها الاشتراك: القرب وهو مشترك بين الكهر والحيض، لاختلاف الصبغة في تفسيره بين المعنيين وهم أهل اللغة.

٣- ومثال الجملة المركبة الذي سبب إجمالها التصريف: قوله تعالى: «لا تظنن أنكم بولرهما»^(٦) فإِنَّ البعل يحتل البناء للمعلوم والمجهول، وكذا البعل مختار

(١) انظر شرح المعجم ج ١ ص ٤٥٤. (٢) انظر البهتان ج ١ ص ٤٤٤. (٣) انظر المختصر مع الشرح والحواش ج ٢ ص ٥٨٠. (٤) انظر مجمع الجوامع مع الشرح والحواش ج ٢ ص ٥٨١. (٥) انظر الاحكام ج ١ ص ١٤٤. (٦) انظر المسود ج ١ ص ١٦١. (٧) انظر القاموس من مادة جمل ج ١ ص ١٢٦٦. (٨) انظر تنقيح العفول ج ٢ ص ٢٧. (٩) الآية ٢٢٣ من سورة البقرة.

المبحث الرابع: خفي الدلالة عن المتكلمية

يقسم المتكلمون خفي الدلالة - كزلا - إلى قسمين هما: الجملة المتشابهة وبعضهم يجعلها مترادفين اعتماداً على المعنى اللغوي للكلمتين، ومن هؤلاء الشيرازي والجويني^(١)، وبعضهم يجعل الجملة أعنى من المتشابهة، فيفسرون الجملة بأنه: ما لم تتضح دلالاته، ومن هؤلاء ابن الحاجب وابن السبكي^(٢)، وبعضهم يجعل المتشابهة أعنى من الجملة، فيفسرون المتشابهة بأنه: ما تعارض فيه الاحتمال، ومن هؤلاء الأمدى وقريب^(٣) وهذا ما نقله ابن تيمية عن الأمام أحمد من أن المتشابهة هو ما احتاج إلى بيان^(٤).

أما الجمل فهو في اللغة: اسم مفعول أجمل، مشتق من جمل الشيء إذا جمعه ومنه الجملة، أو من جمل الشئ إذا أذابه، والأصل منقار^(٥).

وهو اصطلاح المتكلمين: اللفظ المحتمل لمعنيين فأكثر مع التشابه^(٦) وقرقسم التلمسانى الجملة باعتبار سبب الإجمال فيه - إلى ستة أقسام: لاء الجمل إما مبرد وإما مركب، والمبرد إما أن يكون سبب إجماله الاشتراك، أو التصريف، أو اللواحق الخفية. والمركب سبب إجماله إما أن يكون اشتراكاً تأليف بين معنيين، أو تركيباً مبعثلاً، أو تفصيل مركب.

١) مثال الجمل المبرد الزئ سبب إجماله الاشتراك: القرء وهو مشترك بين الكهر والحيزن لاختلاف الصحابة في تفسيره بين المعنيين وهم أهل اللغة.

٢) ومثال الجمل المبرد الزئ سبب إجماله التصريف: قوله تعالى: «لا تظآر والدة بولرها»^(٧) فإة الفعل يحتمل البناء للمعلوم والمجهول، وكذا الفعل مختار

(١) انظر شرح المعراج ص ٤٥٤. (٢) انظر البهتان ص ٤٤٤. (٣) انظر المختصر مع الشرح والعواصم ص ١٥٨.
(٤) انظر مجمع البوامع مع الشرح والحاشية ص ٥٨. (٥) انظر المعطالع ص ١٤٤.
(٦) انظر المسود ص ١٦١. (٧) انظر القاموس من مادة جمل ص ١٦٦. (٨) انظر تنقيح البصائر ص ٢٧.
(٩) الآية ٢٢٣ من سورة البقرة.

وغوكة يحتمل أن يكون اسم فاعل أو اسم مفعول ،
 (٢) ومثال المجهول المفعول الزئ سبب إجماله الواحدة الثلثية من التثنية
 والشكل : قوله صلى الله عليه وسلم في حديث فضالة بن يحيى : « لا حتى تبطل » (١)
 يعنى القلادة التي فيها ذهب وخزتر ، وفي بعض رواياتهم : « حتى تبطل »
 بالطاء المعجمة وبها أخذ الأحناف .

(٤) ومثال المجهول المركب الزئ سبب إجماله اشتراكا تأليف بين معنيين :
 قوله تعالى : « أو يعفوا الزئ بيرة محقرة النكاح » (٢) فالزئ بيرة محقرة
 النكاح يحتمل أن المراد به الولي ، كما يحتمل أن المراد به الزوج .
 (٥) ومثال المجهول المركب الزئ سبب إجماله تركيب المفصل : قوله
 صلى الله عليه وسلم في الغبير : « ثمرة كهيبة وماء كهمور » (٣) فقرأ جاز الغبيبة الوكوة
 بالنبيذ لوقعه بأنه ماء كهمور .

(٦) ومثال المجهول المركب الزئ سبب إجماله تفصيل المركب :
 حديث المغيرة بن شعبه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توطأ فمسح بناحيته و
 على العمامة وعلى الخفين ، فإنه يحتمل أن يكون في وضوء واحد ، و
 يحتمل أن يكون في وضوئين ، فأخذ المناقلة ومروا فيهم بالثاني فأجازوا
 الاقتصار على مسح إحداهما . (٥)

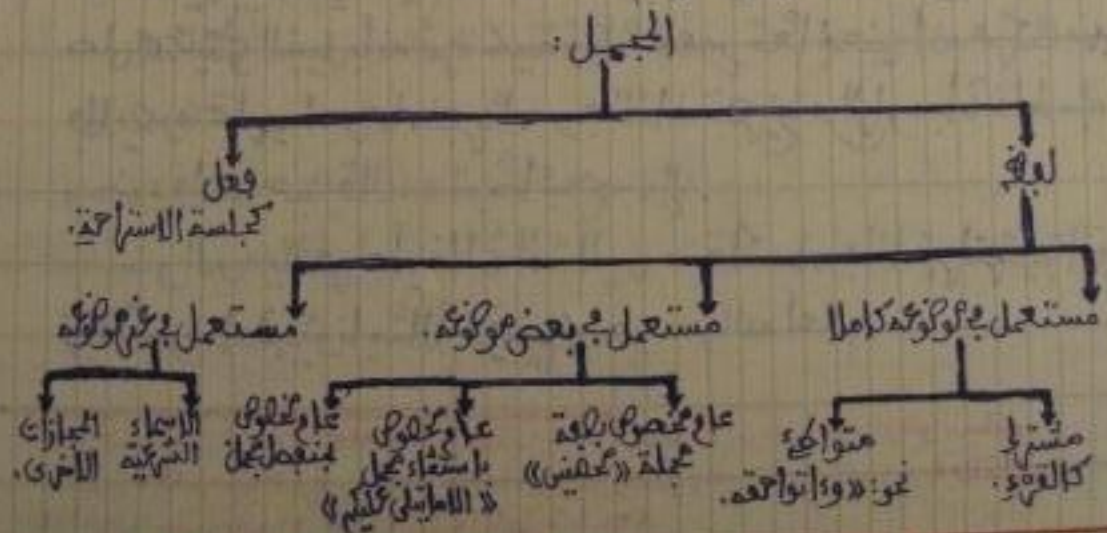
- أقول : لا ينبغي ضعف جعل القسمين الأخيرين من المجهول العرف متساوي
 الاحتمالين فيهما إله سليم الاحتمال ، ففي الأول منهما إنما عرف الرسول
 صلى الله عليه وسلم النبيذ بأنه ثمرة كهيبة وماء كهمور معاً بمعنى أنه مركب منهما
 ولا يعرف عليه أحدهما منفرداً ، وفي الثاني تصريح من الراوي بأنه ذلك في
 وضوء واحد حيث قال : « توطأ فمسح » إلخ .

- والزم يفهم أيضاً أن المثالين متعاكسان ، فالأخير لترتيب المقطع
 والعكس ، إله لم يكونا مثالاً لقسيم واحد ، والله أعلم .

(١) أخرجه مسلم ج ٢ ص ١٧٣ ، ١٥٩١ كتاب المساقاة ج ١ ص ١٧ ، كما أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي .
 (٢) الآية ٢٣٧ من سورة البقرة . (٣) أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وغيرهم عن ابن مسعود في قوله الخ .
 (٤) أخرجه مسلم ج ١ ص ٢١ ج ٢ ص ٢٧٥ كتاب الأيمان باب ٢٣ .
 (٥) راجع مفتاح الترمذي ج ١ ص ٤٦ - ٥١ ، وزاد المستفيع مع الزئ ج ١ ص ٤٤ .

(١) في نسخة
 (٢) في نسخة

أما الرازي فيقسم الجمل باعتبار ذاتيه إلى لفظ وفعل، وقسم
 اللفظ إلى مستعمل في موضوعه كاملاً، ومستعمل في بعض موضوعه،
 ومستعمل في غير موضوعه، ثم قسم المستعمل في موضوعه كاملاً
 إلى متواكف ومشتري، والمتواكف ما اقر معناه وتعدت أفراده، و
 مثاله قوله تعالى: «وإننا لحقده يوع عطاء»^(١)، ثم قسم المستعمل
 في بعض موضوعه - وهو العاقل المخصوص - إلى موصوف بصفة مجملة كقوله
 تعالى: «وأهل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم محضين»^(٢)، فلفظه «
 محضين» صفة مجملة لغير معرفة المراد بالإحسان هنا، ويخصو بصفتها بجملة
 كقوله تعالى: «أهلتم لكم بهيمة الأنعام إلا ما يتلى عليكم»^(٣)، ويخصو
 بربيل منفصل بجملة كما لو قال ^{عليه السلام} في قوله تعالى: «أقتلوا المشركين»^(٤) المراد
 بعضهم. ثم قسم المستعمل في غير موضوعه إلى الأسماء الشرعية كالطاعة
 مثلاً وإنها وقت نقل الشرع لها مجملة ثم بينها الشارع، وإلى الأسماء التي
 دلت الأدلة على حرمة جواز حملها على حقائقها وليس بعضها زائفاً أولى
 من بعض، - ولم يمثله لهذه - ثم ذكر أن وجه الإجمال في الفعل أنه وقوله
 لا يدل على وجه وقوعه بنفسه، بل بالفرائض فإن تجرد منها كان مجملًا،^(٥)
 كجلسة الاستراحة، فإنها محتملة للتشريع فتكون مرسى الصلاة، وليجئ
 فلا تكون منها - وقد مثل بغيرها ولاكثر التمثيل بها أوضح،
 ولنوضح تقسيم الرازي برسم بياني:



(١) الآية ١٤٤ من سورة الأنعام. (٢) الآية ٢٤ من سورة النساء. (٣) الآية ١٠٠ من سورة التوبة. (٤) الآية ٢١٧ من سورة التوبة. (٥) انظر المحصول ج ١ ص ٢٣٣ - ٢٣٧.

هَذَا وَقَدْ حَكِيَ الشُّوْكَانِيُّ عَرَأَيْ بَكَرَ الصِّيرْفِيُّ أَنَّهُ لَمْ يَخَالَفْ فِي وَقُوعِ
الْإِجْمَالِ فِي نَصُورِ الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ عِنْدَ دَاوُدَ الْقَاهِرِيِّ ^(١)

وَقَدْ أوردَ الجَوَيْسِيُّ سَوَالاً هَلْ بَقِيَ فِي الْقِرَاءَةِ بِعَرُوفَةِ الرَّسُولِ ﷺ
مَجْمَعٌ أَمْ لَا ، وَذَكَرَ أَنَّ الْعُلَمَاءَ اصْطَرَفَوْا فِي جَوَابِهِ ، فَأَثْبَتَهُ بَعْضُهُمْ وَنَقَضَهُ آخَرُونَ
مُسْتَدْرِلِينَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : « الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ » ثُمَّ قَالَ : « وَالْمُخْتَارُ
عِنْدَنَا أَنَّ كُلَّ مَا اثْبَتَ التَّكْلِيفُ فِي الْعِلْمِ فَيَسْتَحِيلُ اسْتِمَارُ الْإِجْمَالِ فِيهِ فَإِنَّهُ خَالَطَ
ذَلِكَ يَحْتَاجُ إِلَى تَكْلِيفِ الْحَالِ ، وَمَا لَا يَتَعَلَقُ بِأَحْتِمَاءِ التَّكْلِيفِ فَلَا يَبْعُدُ اسْتِمَارُ الْإِجْمَالِ
فِيهِ وَاسْتِثْنَاءُ اللَّهِ تَعَالَى بِسَمْعِهِ ، وَلَيْسَ فِي الْعَقْلِ مَا يُحِيلُ ذَلِكَ وَلَمْ يَرِدِ الشَّرْعُ
بِمَانِقَاضِهِ » أَقُولُ : هَذَا مُثْبِتٌ عَلَى مَرْهَبِهِ فِي عَرُوفَةِ الْعَرُوفِيِّينَ الْمَجْمَعِ
وَالْمُتَشَابِهِ .

وَقَدْ رَوَى الرَّازِيُّ عَلَى مَا أَنْكَرَ وَرَوَدَ الْمَجْمَعُ فِي الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ ، ذُوهُ
تَجْيِيسُهُ كَقَاءِ تَمَ . ^(٢)

وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي أُمُورٍ هَلْ هِيَ دَاخِلَةٌ فِي الْمَجْمَعِ مِنْهَا :

- (١) إِسْنَادُ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ إِلَى الْأَعْيَانِ فَوَقَوْلُهُ تَعَالَى : « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ » ^(٣)
وَقَوْلُهُ تَعَالَى : « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ » ^(٤) فَمَنْ جَعَلَ ذَلِكَ مِنْ قِبَلِ الْمَجْمَعِ نَهَى إِلَى
أَنَّ الْأَحْكَامَ لَا تَتَعَلَقُ إِلَّا بِالْأَفْعَالِ فَتُعَيَّنُ إِخْمَارُ فِعْلِ قَبْلِ الْعَيْنِ وَهُوَ عَيْنُ مَتَّعِينَ
وَلَا مِنْ صَبْغِهِ فَبَكَاءُ الدَّهْرِ بِذَلِكَ مَجْمَعًا . وَمَنْ أَنْكَرَ نَهَى إِلَى الْقِرَائِنِ الْمُطَاحِمَةِ فَإِنَّهَا
تُعَيَّنُ الْأَفْعَالُ الْمَهْمَةُ ، فِيهِ الْآيَةُ الْأُولَى الْمَحْرُوفُ النِّكَاحُ بِرَيْلِ الْآيَةِ السَّابِقَةِ
لَهَا وَهِيَ : « وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ » ^(٥) الْآيَةُ . وَفِي الْآيَةِ الثَّانِيَةِ الْمَحْرُوفُ
الْأَكْلُ بِرَيْلِ السِّيَاقِ ، فِيهِ الْآيَةُ الثَّانِيَةُ قَبْلُهَا : « وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا » ^(٦)
وَقَوْلُ مَنْكَرِ الْإِجْمَالِ أَرْجَحُ . وَهُوَ مَرْهَبُ الْجُمْهُورِ خِلَافًا لِلدَّكَرِيِّ وَالْبَهْرِيِّ ^(٧)
- (٢) الْكَلَامُ الْمَتَوَقَّفُ صَرْقَةً عَلَى إِخْمَارٍ - وَهُوَ الْمُسَمَّى دَلَالَةِ الْاِقْتِضَاءِ
كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ - كَقَوْلِهِ ﷺ : « رَفَعَ لِي عَرَأَيْتُ النُّكُلَ وَالنِّسْيَانُ »

(١) انظر إرشاد العجول ج ١ ص ١٤٨ . (٢) الآية ٣ من سورة المائدة . (٣) الآية ٣٢ من سورة المائدة . (٤) الآية ٣٢ من سورة المائدة . (٥) الآية ٣٢ من سورة المائدة . (٦) الآية ٣٢ من سورة المائدة . (٧) انظر إرشاد العجول ج ١ ص ٢٤١ . وتختص من العجيب مع الشرح والحوادث ج ٢ ص ١٥٩ .

في وضع اللغة ، فمن نظر للاحتمال جعله مجملا ، ولا كثر الجمهور منعوا ذلك
 لأن الرسول صلى الله عليه وسلم إنما بعث ليبيّن الشرع فلا الوقف اللغوي (١)
 (٦) ما لم مستمينا شرعي لغوي كقوله صلى الله عليه وسلم : « بلاني إذا طائم » لما
 سأل عائشة : « هل عنكم شيء » فقالت لا (٢) فإنه يحتمل الصوم الشرعي ويحتمل
 اللغوي ، فمن نظر الى الاحتمال قال بالإجمال ، وفي لاحقه دليل الجمهور في المسألة
 السابقة منع الإجمال ، وفي المسألة أقوال أخرى بالتفصيل بين الإثبات و
 النهي يقول تتبعها (٣)

(٧) نحو قوله تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » (٤) لاحتمال أن
 يكون المقصود بالأيدي من الأيدي أو المرافع أو المناكب ، والقول أيضا
 محتمل للإبانة والشق ، وقد نظر الى الاحتمال بعض الحنفية فيجعل الآية
 من الجمل ، ومنع الجمهور لأن الأيد حقيقة في العنق من المنكب مجاز فيها
 دون ذلك فلا إجمال وقد بين الرسول صلى الله عليه وسلم يفعل أنه المراد المجاز ، إذ قطع
 من الرشيخ ، والقول أيضا حقيقة في الإبانة وقد دلّت السنة العقلية
 على بقائه على حقيقته فلا إجمال (٥)

(٨) قوله تعالى : « وامسحوا برؤوسكم » (٦) فإنه متردد بين كل الرأس و
 بعضهما ، فنظر الحنفية وأبو عبد الله البصري الى ذلك فيجعلوه مجملا ، ومنع
 الجمهور ، لأن الرأس حقيقة في الجميع والباء للالطاف ، أو للتبعية ، وعلى كل
 فلا إجمال (٧)

وَحُكْمُ الْجَمَلِ : عَدُّ الْمَصِيرِ إِلَيْهِ حَتَّى يُوجَدَ مَا يَبَيِّنُهُ (٨)

(١) انظر المختصر مع الشرح والحواشي ج ٢ ص ١٦١ ومفتاح الأصول ج ١ ص ٥١ (٢) أخرجه مسلم ج ٢ ص ٨٨٨ (٣) انظر المختصر مع الشرح والحواشي ج ٢ ص ٣٥٨ وإحكام الأمر ج ٢ ص ٢٦ والمختصر مع الشرح والحواشي ج ٢ ص ٣٦١ (٤) الآية ٢٨ من سورة المائدة (٥) انظر إحكام الأمر ج ٢ ص ٢٢ وأرشاد الأصول ج ١ ص ١٤٩ (٦) الآية ٦ من سورة المائدة (٧) انظر المختصر مع الشرح والحواشي ج ٢ ص ٢٤٥ وما بعدها وأرشاد الأصول ج ١ ص ١٤٩ (٨) انظر التمهيد لأبى الخطاب ج ١ ص ١١

وَأَمَّا الْمُتَشَابَهُُ فَهُوَ عَنْهُمْ: مَا اسْتَأْثَرَ اللَّهُ بِعِلْمِهِ^(١)، كَالْكَيْفِ
فِي ذَاتِ اللَّهِ وَفِعَالِهِ جُلُوعًا، وَفِي الْأُمُورِ الْغَيْبِيَّةِ الَّتِي نُؤْمِنُ بِهَا مَعَ الْعَيْنِ إِلَّا
عَنِ ادِّرَاقِ كَيْفِيَّتِهَا،

وَلَهُمْ فِي حَرِّ الْمُتَشَابَهِ أَقْوَالٌ كَثِيرَةٌ غَيْرُ هَذَا، قَرَرْتُ قُرْمَتِ الْإِشَارَةِ
إِلَى بَعْضِهَا فِي مَقْرَمَةِ هَذَا الْبَحْثِ^(٢).

وَعَلَى هَذَا التَّعْرِيفِ لَا يَدْخُلُ الْمُتَشَابَهُُ فِي أَصُولِ الْعَقْدِ إِذَا لَا تَعْلَى
لَهُ بِالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، بَلْ يَدْخُلُ فِي أَصُولِ الدَّرَجَةِ لِوُجُوبِ الْإِيمَانِ بِهِ.
وَلِإِذَا قَارَنَّا بَيْنَ مَنَهِجِ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي خَفِيِّ الدَّلَالَةِ وَمَنَهِجِ الْأَحْنَافِ
فَبِهِ، وَجَدْنَا أَنَّ الْمَنَهِجِينَ يَتَّبِعُونَ فِي الْمُتَشَابَهِ، وَأَنَّ التَّحْقِيقَ وَالْمَشْكَلَ
وَالْمُجْمَلَ عِنْدَ الْأَحْنَافِ ثَلَاثَتُهَُا دَاخِلَةٌ فِي الْمُجْمَلَ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ.
وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١) انظر مجمع الجوامع مع الشرح والحاشية ج ١ ص ٢٦٨، وروضة الناظم مع الشرح ج ١ ص ١٨٦.
(٢) انظر برزخ العقيدة ٦٠ من هذا البحث، وانظر العروة ج ١ ص ١٨٢ و ج ٢ ص ٦٨٤-٦٩٣، وارشاد
العقول ج ١ ص ٢٨.

البَقَرَةُ الرَّابِعَةُ

بِمَقَاتِلِ الدَّلَالَةِ مِنْ حَيْثُ كُرِّقَهَا
وَتَعْتَمِدُ تَهْدِيَةٌ أَرْبَعَةٌ مَبْنِيَّةٌ

تمهيد

إن النصوص الشرعية من الكتاب والسنة إنما جاءت
لتفصيل جميع الوقائع وإبراز الحكم الشرعي في جميع الأفعال
وهذه النصوص الباطنة مضمونة، لأن لكل كانت الوقائع و
الأفعال لا تنحصر كانت دلالات هذه النصوص كثيرة جداً و
متنوعة حتى غفلت كل الوقائع والأفعال، وكان هذا المعنى المعنى
شاهداً على صلاح هذه الشريعة لجميع الأمكنة ولما بعزمتها
من الأزمنة والأشخاص، وقد ورد هذا الشمول صريحاً في قوله
تعالى: «ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء وهو ربك ورحمة
وبشرى للمسلمين» وقوله تعالى: «وأنزلنا إليك الذكر لتبين
للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون»

ولقد حاول علماء هذه الأمة تبين الفرق التي تزل منها
الأحكام الشرعية على الأحكام، باختلاف وجهات نظرهم واختلاف
بسبب ذلك ما علمنا أنهم، وقد ذكرنا في تمهيد الفصل السابق
أن الأصوليين درجوا على منهجين سمي أحدهما حقيقة الأحكام
والآخر حقيقة المتكلمين، وقد تمايز هذان المنهجان فيما يتعلق
بهذه الفرق تمايزاً كبيراً، منه ما هو في الاصطلاح، ومنه ما هو
في اعتبار بعض الفرق - كجمهور المخالفة مثلاً -
أما العينية فقد قسموا كل دلالة الألفاظ على الأحكام
المعتبرة إلى أربع حروف هي:

(١) عبارة النص بمقتضى المقصود بالنص هذا الكلام لا يقيد كونه
واضح الدلالة، وهي: دلالة اللفظ على ما سيؤول له أطله أو تبعاً
بلا تأمل، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: «فإنكوا ما كان

(١) الآية ٨٩ من سورة النمل. (٢) الآية ٤٤ من سورة النمل. (٣) الأصول الخمسة، ج ١ ص ٤٣٦. وكشف الاسرار، ج ١ ص ٦٨. وقوله
مستلم الثبوت مع نواحي الزمخشري، ج ١ ص ٤٦٦ - ٤٧٠.

لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فإن خفتم أن لا تعدلوا
فواحدة. «^(١) فهذا النص دل على عبارة على عدد من الأحكام منها:
١- أصل مشروعية النكاح. ب - إباحة تعدد الزوجات في حدود
الأربع. ج - عدم جواز تجاوز الواحدة عند الخوف من الجور.

وقد دل لهذه الآية على هذه الأحكام دلالة واضحة لا تحتاج إلى تأمل
والآية مسوقة لبيان الحكمين الأخيرين أصلًا وليبيان الأول تبعًا.
(٢) إشارة النجى وهي: دلالة اللفظ التزامًا على ما

مالم يقصد بسوقه ولا تتوقف صحته عليه مع نوع خفاء يحتاج للتأمل.
وهي أمثلة ذلك قوله تعالى: «للعقراء المهاجرات»^(٣) التي استحقاق
المهاجرات نصيبًا من العبد. ودلت بإشارة النص على زوال ملك
المهاجرين عما خلقوه في دار الحرب، لأنهم لم يفسدوا لهذا الحكم الأخير
لأطالة ولا تبعًا، ولا كلفهم العقراء الزنى وجعلوا به يستلزم ذلك دون
أن تتوقف صحته عليه كالمقتضى، ولا يبرر هذا الابتداء.

(٣) دلالة النص وهي: دلالة اللفظ على ثبوت حكم المنكوح
به للمسكوت عنه لبعدهم من الحكم لغة واشترائهم فيه بالأولوية أو
المساواة.^(٤)

وهي أمثلة ما كان فيه المسكوت عنه أولى بالحكم والمنكوح به قوله
تعالى: «فلا تقل لهما أي»^(٥) فإنه دل بعبارة النص على منع التأنيص على
الوالدين، وقد دل بدلالة النص على منع ضربهما لأن المناكحة لا ينزأ وهو
بالضرب أبلغ فكان أولى.

وهي أمثلة ما كان فيه مساويًا له قوله تعالى: «إن الذين يأكلون
أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم نارا وسيهلون سعيراً»^(٦)

(١) الآية ٣ من سورة النساء. (٢) انظر أصول البره وكيفية الكشف ج ١ ص ٦٤. وأصول المحققين
ج ١ ص ٢٤٦. ومسلم التواتر مع القواعد ج ١ ص ٤٧. والتلويح مع التوضيح ج ١ ص ١٢٩-١٣٠.
(٣) الآية ٨ من سورة العنكبوت. (٤) انظر أصول البره وكيفية الكشف ج ١ ص ٧٢. وأصول المحققين ج ١ ص ١٢٩.
والتلويح مع التوضيح ج ١ ص ١٣١. ومسلم التواتر مع القواعد ج ١ ص ٤٨.
(٥) الآية ٢٣ من سورة الاسراء. (٦) الآية ١٠ من سورة النساء.

بلانه دل بعبارة النص على منع اكل اموال اليتامى حملنا، و
دل برلالة النص على منع تحريقها كذلك، لأن المناكح الإيتلاف
ويستوي، فيه الأكل والتحريق.

(٤) اقتضاء النص، وهو: دلالة الكلام على لفظه
خارج عنه يتوقف صدقه أو صحته عقلاً أو شرعاً عليه.

ومثال دلالة ما يتوقف صدقه عليه قوله صلى الله عليه وآله: «رفع
عن أمتي النكاح والنسيان وما استكرهوا عليه». فالرسول صلى الله عليه وآله
بالضرورة، والنكاح والنسيان موجودان في الأمة لم يرفعوا، فعلم أنه في الكلام
حزقاً، وتقرير المحروف المواخذة بالنقل إلى.

ومثال دلالة ما يتوقف صحته عقلاً عليه قوله تعالى: «و
اسأل القرية». والعقل لا يستسيخ سؤال القرية التي هي الأبنية والقرى،
فعلم ضرورة أنه المراد: واسأل أهل القرية.

ومثال دلالة ما يتوقف صحته شرعاً عليه: قولنا لما لم يعب
اعتق عبداً عني بالف، فإنه الشرع لا يعتبر العتق إلا إذا كان المعتق
مالكاً للمعتق، فعلم أنه المراد بعنه عبداً بالف ثم اعتقه ولا يعتق.
وقرئ جمع الأمان في مثال واحد كقوله تعالى: «حرمت عليكم
أمتها ثمكم». والعقل يمنع أن يقع التحريم على العين لأن الأحكام من باب
العلب وهو لما يتعلق بالأفعال، والشرع أيضاً يمنع أن يكون التحريم
واقطاعاً على كثير من الأفعال كالبيع والنكاح والميراث والكلام وغيرها فعلم
بظهورهما أنه المقصود الاستمتاع.

هذا تقسيم الحنفية للقرى دلالة الأفعال على الأحكام المعينة
لربهم، واعتبروا ما سواها قابلاً، وقد بينا التفاضل وجه انحصار
القرى لربهم في هذه بقوله: «وجه ضيقه على ما ذكره القوم. أن
الحكم المستبعد من النظم إما أن يكون ثابتاً بنفس النظم أولاً

(١) انظر كشف الأسرار ج ١ ص ٧٦، وج ٢ ص ٥٦٤، وأصول الفقه
ج ١ ص ٥٥١، والتوطيع مع التلويح ج ١ ص ١٢٧، ومسلم الشرح مع البواعث ج ١ ص ٤٤٠
فجميعها في القوم الأربع بين تعين النظم. (٢) سبق تحريمه ج ٢ ص ٦٤ من هذا المصنف.
(٣) الآية ٨٢ من سورة يوسف، (٤) الآية ٢٣ من سورة النساء.

والأول إن كان النظم مسوقاً له فهو العبارة، والأخيراً الإشارة
والثاني إن كان الحكم مبهوماً منه لغةً فهو الدلالة، أو شرطاً فهو
الاقتضاء، والأخيراً التمشكات العباسية (١)»

أقول ولا يخفى عرف الرقعة في بعض قولهم، فقد عرفنا أن مقتضى
قرآن لا يقتضي الشرع، بل العقل كما علم. والله أعلم.

وَأَمَّا المتكلمون فقد اختلفت مناهجهم في تقسيم
حكم الدلالة فمنهم من جعلها أربعة ومنهم من جعلها ثلاثاً ومنهم
من جعلها اثنتين،

فأما من جعلها أربعة فهي عنده: (١) دلالة اللفظ في حيث صيغته
أي منهوقه، (٢) دلالة اللفظ في حيث جوازه ومفهومه، (٣) دلالة اللفظ
في حيث ضرورته واقتضاه، (٤) دلالة اللفظ في حيث معقوله أي
القياس على مدلوله. وقد سلك هذا المسلك الغزالي في مقرمة
كتاب المستصحب (٢)

وَأَمَّا من جعلها ثلاثاً فقد سلكوا في تصنيفها مسلكين هما:
- المسلك الأول: ما سلكه الغزالي في القليب الثالث في كيفية
استثمار الامكان، من كتاب المستصحب حيث قال: «واللفظ إما
أن يدل على الحكم بصيغته ومنهوقه، أو بجوازه ومفهومه، أو
بمعناه ومعقوله وهو الاقتباس الذي يسمى قياساً. وهذه ثلاثة فنون
المنهوق والمفهوم والمعقول» (٣)

فبالحقيقة أنه قرأ أسبق دلالة اللفظ في حيث ضرورته واقتضاه،
- المسلك الثاني: ما سلكه ابن السبكي في حيث عنده: (١) المنهوق،
(٢) الاقتضاء والإشارة، (٣) المفهوم. وأسبق القياس (٤)
وَأَمَّا من حصها في اثنتين فقد سلكوا في ذلك مسلكين أيضاً:
- المسلك الأول: أنه دلالة اللفظ لا تخرج عن منهوقه ومفهومه

(١) التلويح على التوضيح ج ١ ص ٣٠ (٢) انظر المستصحب ج ١ ص ٩

(٣) المستصحب ج ١ ص ٣٦ (٤) انظر جمع الجوامع مع الشرح والحاشية ج ١ ص ٢٥-٢٦

وكل منها ينقسم الى قسمين، والمنهوى ينقسم الى صريح، وهو المنهوى
عند غيرهم. والى غير صريح وهو الاقتضاء، والاشارة والإيماء،
والمفهوم ينقسم الى موافق، ومخالف.

وقرر سلك هذا المسلك الشيرازي وأبو الحاجب والبيضاوي والتلمساني^(١)
لأنهم تعاقبوا رأيهم في الاقتضاء والاشارة والإيماء، فأبو الحاجب هو الذي
جعلها منهوفاً غير صريح، وخالفه كلام التلمساني في الإيماء موافقاً مما
جعلهم قسماً من النجس يقابل الصريح، ولم يتعرض للاقتضاء والاشارة.
وأما الشيرازي والبيضاوي فجعلوا دلالة الاقتضاء والمفهوم، وتحتل
الأسنوي دلالة الإشارة منه أيضاً^(٢).

- المسلك الثاني هو ما سلكه الأمرى من تقسيم الدلالة الى
دلالة منهوغة - وهي المنهوى - ودلالة غير منهوغة، وهي أربعة أقسام:
دلالة الاقتضاء، ودلالة الإيماء، ودلالة المفهوم، ودلالة الإشارة^(٣).
وقريب من هذا المسلك ما سار عليه الباجي وأبو الخطاب حيث
قسموا الدلالة الى دلالة أصل - وهي المنهوى - ودلالة معقول أصل و
هي أربعة أقسام: المحال - وهو الاقتضاء - ومحوى الخطاب - مفهوم
الموافقة - ودليل الخطاب - مفهوم المخالفة - ومعنى الخطاب - القياس^(٤).
فإنحصر القول في هذا أن كلاً من دلالة الألفاظ عند المتكلمين سبعة
أقسام هي: المنهوى، والمفهوم، والموافق، والمفهوم المخالفة، والاقتضاء، و
الاشارة، والإيماء، والقياس. فالسنة الأولى اتفقوا على أنها من ملول
الدفع، ولا كراختلجوا في اندراج بعضها في بعض، والسابع اختلفوا
هل هو من ملول الدفع أولاً، فجعلوا الغزالي والباجي وأبو الخطاب من
ملولهم، وأخرجهم الجمهور،
وسأوضح هذه الأقسام السبعة إن شاء الله تعالى في هذا الفصل

(١) انظر شرح المعرج ١ ص ٤٤٨ - ٤٤٩، والمختصر مع الشرح والعواشي ج ٢ ص ١٨١، والمنهاج مع نهاية
السؤل ج ٢ ص ١٩٤ - ١٩٥، ومفتاح الوصول ص ٢٠.
(٢) انظر نهاية السؤل ج ٢ ص ٢٠٣.
(٣) انظر الاحتجاج للأمرى ج ٣ ص ٧١.
(٤) انظر احتجاج الوصول ص ٤٣٨ وما بعدها، والمفهرس للآب الخطاب ج ١ ص ٦، و ص ١٨.

سائرًا على المنهج الأول الذي نهجنا فيه تقسيمها إلى أربع
كرو، لأنه في نكح، أصبح المناهج وأقلها اضطرارًا، فقد رأيت
فيها سكرنا هنا أن المنهجين الآخرين قد انقسم أصحابهما إلى
مسالك متعددة.

وإذا قارنا بين مذهبي الأحناف والمتكلمين في هذه الكرو
وجدنا أن المتكلمين قد أثبتوا الكرو الأربع التي أثبتها الأحناف
وزادوا عليها ثلاثًا لا يراها الحنابلة من عدول اللب، وقد وافقهم في
بعضها بعض المتكلمين.

وذلك أن عبارة النحر عند الأحناف هي المنهوق عند المتكلمين،
وإشارة النحر عند الأحناف هي دلالة الإشارة عند المتكلمين، و
دلالة النحر عند الأحناف هي مفهوم الموافقة عند المتكلمين، و
اقتضاء النحر عند الأحناف هو دلالة الاقتضاء عند المتكلمين، ولا
يرى إلا مبدئي الالباح في الاصطلاحية. والله أعلم.

المبحث الأول: دلالة المنكوف

المنكوف في اللغة: اسم مفعول منه إذا تكلم بهوت^(١)، والأكثر استعماله لازماً صادراً عن تعري بالعرف، فيصاغ منه اسم مفعول كذلك فيقال المنكوف بـ... وقد يتعري بنفسه كقول الشاعر:

ولا ينهق العنشاء من كان فيهم^(٢) إذا جلسوا منّا ولا من سوا منّا^(٣)

وحينئذ لا يلزم الجي، بالجوار والمجرور وعلى هذا درج الأصوليون.

وهو في اصطلاح المتكلمين: ما دل عليه اللفظ في محل النكف^(٤).

وزاد الآمري قيداً فعرجه بأنه: ما فهم من دلالة اللفظ قلحاً في محل النكف^(٥).

هذا لينج دلالة الاقتضاء والاشارة والإيحاء، وقد عرفنا سابقاً أن ابن الحاجب

يراها داخلية في المنكوف ويسميتها المنكوف غير الصريح، وأن الشيرازي و

البيضاوي يجعلانها من المفهوم، وأن الجمهور يعتبرها خارجة عنهما.

وفي هذا التعريف أربعة مكالات هي:

المكاتب الأول: تمييز اللفظة: «ما» في التعريف، فيلح أن تكون موصولة

اسمياً فيكون المعنى: المنكوف هو الذي دل عليه اللفظ في محل النكف، وعليه يكون

المنكوف قسماً من المرلول للامر دلالة، وهذا ما يفهم من كلام جمهورهم.

كما يحتمل أن تكون مصرّية فيكون المعنى: المنكوف هو دلالة اللفظ في محل النكف

يكون الصير في «عليه» عائداً على المرلول المفهوم من «دل»، وعلى هذا يكون

المنكوف قسماً من الرلالية للامرلول، وهذا ما يثير إليه كلام ابن الحاجب

حيث قال في المنتهى: «المنكوف: دلالة اللفظ على معنى في محل النكف بأن

يكون ذلك المعنى حكماً للمذكور^(٦)» وقال في مختصره: «الرلالية: منكوف

وهو ما دل عليه اللفظ في محل النكف، والمفهوم بخلافه^(٧)» قال شارحه

العصر: «وما هاهنا مصرّية ليلاح قسماً للرلالية^(٨)»

(١) انظر القاموس في مادة «بهوت» ص ١١٩٥، (٢)

(٣) انظر مختصر ابن الحاجب مع الشرح والموافق ص ٧١، وجمع الجوامع مع الشرح والخامسة ص ٧٧،

(٤) راجع ص ٧٢ من هذا الكتاب، (٥) انظر الامتداد للآمري ص ٣ ص ٧٤، (٦) المنتهى ص

(٧) المختصر مع الشرح والموافق ص ١٧١، (٨) انظر في نفس الصفحة

- المطلب الثاني: تبين الرلالة في قولهم: «ذل» فالمراد بالرلالة هنا مختلف
 فيد حسب الاختلاف فيما دل عليه اللفظ اقتضاء وإشارة وتبييناً - على ما سبق -
 - في إخراج ذلك من المنهوق سواء أدخله في المعجم أم لا - يرى الرلالة في
 المنهوق مطابقة أو تضاماً فقط، وفي المعجم والاقتضاء والإشارة والتبيين التزاماً.
 وأما الحاجب الذي جعل ذلك منهوقاً، يرى الرلالة في المنهوق مطابقة و
 تضاماً في اللفظ، والتزاماً في غير اللفظ، بقوله تعالى: «أحل لكم ليلة
 الصيام الرفث إلى نسائكم»^(١) يدل مطابقة على حل الوك، في كامل الليلة
 ويدل تضاماً على حليته في ساعة منها، ويدل التزاماً على جواز إصباح
 الطائم جنباً، وكل هذا منهوق عند أئمة الحنابلة، وغيره لا يرى الرلالة
 الأخيرة - وهي الإشارة - منهوقاً.

- المطلب الثالث: بيان متعلق الجار والمجرور: «في محل النكح» فإنه
 يهيج أن يتعلق بالفعل: «ذل» فيكون المراد من المنهوق في، كما يهيج أن يتعلق
 بمنزوي وهو حال من الضمير في عليه، وتقريبه: ما دل عليه اللفظ حال
 كونه ثابتاً في محل النكح، فيكون اللفظ هو المنهوق في.

- المطلب الرابع: بيان معنى «محل النكح»، وقد حكى فيه سير، أحر
 ابن عبد العزيز الجلال في قولين: أحدهما أن معناه: في حالة النكح؛ أي وقت النكح
 باللفظ يدل وقت النكح بمعنى المعنى الذي وقع له متبادراً، وبعبارة ينتقل
 الزهني إلى لوازمه؛ فهي في غير وقت النكح المعبر عنه بالمحل.
 وقد احتج هذا باللائم الذهني عند المناقضة، فإنه إذا
 كان وجودياً وكان ملزوماً غير متبادراً إلى الزهني في محل النكح
 أي في حالته ثم ينتقل منه إلى الملزوم الذي هو المنهوق لم اللفظ
 كالعمى فإنه الزهني إذا سمع سبى إلى البصر فإنه إلى عدمه وهو الذي
 وضع له اللفظ، وعلى هذا التفسير يكون ما وقع له اللفظ مرلولاً

في غير محل النكوه فلا يكون منكوه،
 الثاني: أن محل النكوه هو المحكوم عليه المنكوه باسمه، و
 على هذا التفسير تكون «ج» للتخييم المجازية،
 وهذان التفسيران مبنيان على ما ذكر في متعلق الجار والمجرور
 في الملحق الثالث.

ثم إن المنكوه ينقسم باعتبار استعمال اللفظ إلى حقيقة
 ومجاز وقد تفرع الكلام عليهما، وينقسم باعتبار وضوح الدلالة
 وخفاءها إلى واضح الدلالة وخفيها وقد تفرع الكلام عليهما كذلك
 ويطلق بهما ما غيبت دلالة بأمر خارج عنه، وذلك كالقاهر إذا
 حُرف إلى الاحتمال المرجوح بأنه يسمى مؤولاً، كما سبق الإشارة
 إليه^(١)، وكالمجمل إذا غيبت دلالة بأنه يسمى مبنيًا،
 وكانت أقسام المنكوه باعتبار وضوح الدلالة وخفاءها ستة هي:
 النحر، والقاهر، والمؤول، والمجمل، والمبني، والمتشابه،
 وينقسم باعتبار إيراد، إلى عام وهو: لفظ يستغنى الصالح
 لم وغير محي، دبعة^(٢)، وخارج وهو خلافة^(٣)، ومهلك وهو الرال^(٤)
 على شائع في جنسه، ومقيد وهو خلافة^(٥)،
 وينقسم باعتبار متعلقه إلى أمر وهو: اقتضاء فعل غير كفا^(٦)،
 وإلى نهى وهو: اقتضاء الكفاية الترتيبية^(٧)، وهذا التقسيم الأخير مختص
 بالمركب، وقد يراد قسم ثالث فيه وهو الإباحة وهي: التخييري
 البعز والكفا، والله أعلم.

(١) انظر ص ٥٣ من هذا البحث. (٢) انظر جمع الجوامع مع الشرح والنجاشية ج ١ ص ٣٩٨.

(٣) انظر مختصر ابن الجوزي مع الشرح والنجاشية ج ٢ ص ١٥٥.

(٤) انظر جمع الجوامع مع الشرح والنجاشية ج ١ ص ٣٦٧.

(٥) انظر المرجع السابق ج ١ ص ٣٩٠.

(٦) انظر (١)

(٧) انظر (٢)

(٨) انظر (٣)

المبحث الثاني: دلالة المجهوم،

المجهوم في اللغة: اسم مفعول مرفهه، والز يرفع إنا هو المفعول،
 إذا مجهوم اللفظ لغة هو معناه، والمناحقة يستعملونه في معناه
 اللغوي، فيقولون: مجهوم الانسان: الحيوان الناحق،
 وهو في اصطلاح الأصوليين: ما دل عليه اللفظ في غير محل النفي،
 ودلالة اللفظ في غير محل النفي لا تكون إلا التزاماً،
 فاللفظ يدل على ما قبله وتضمننا على منكوقه، ويدل التزاماً على
 معهوده ومقتضاها وإشارته وتنبيهه،

وهذا التعريف يخرج للمذكورات مع المجهوم، أما المنكوق فلا ريب
 في أنه في محل النفي، وكذا ما فهم من إشارة اللفظ لأنهم قرئوا معناه
 في الأصل غير أنه لم يقصر، فصار من لازم، والمقتضى لا يستقيم به
 المنكوق، وأنه مكان فهمه في محل النفي أيضاً، والتنبيه أو الإيحاء
 يتبادر إلى الزم قبل وصوله إلى المجهوم، ألا ترى أنك إذا سمعت قولاً
 تعالى: «إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ»^(١)، تبادر إلى ذهنك أنه ذاك بسبب برهم،
 قبل أن تصل إلى دلالة على نفي ذلك عن البغفار، فكان فهمه في محل
 النفي أيضاً، ولكون هذه المذكورات من مرئول اللفظ في محل النفي
 احتاج الأمر إلى زيادة قيد القبح في تعريف المنكوق ليخرجها عما
 سبق،^(٢)

وتنبيه على هذا التعريف المطالب الأربعة التي ذكرنا في تعريف
 المنكوق - كما هو واضح - فلا داعي للإعادة فيها،
 والمجهوم ينقسم إلى مجهوم موافقة ومجهوم مخالفة، و
 فيما يلي تفصيل الكلام عليهما:

(١) انظر المختار مع الشرح والحواشي ج ٢ ص ١٧١، وجمع الحوامع مع الشرح والخاشية ج ١ ص ٢٤٠
 والأحكام للأمري ج ٣ ص ٧٤،
 (٢) الآية ١٣ من سورة الانعام
 (٣) انظر ص ٧٤ من هذا البحث.

أَمَّا مَبْهُومُ الْمَوَاقِفَةِ فهو: المواقف المنكوبة به في حكمه
وهو ينقسم إلى قسمين: فجوى الخلفاء، ولحمه.
فبالجوى في اللغة: اسم مصدر جتأ في كلامه بتعنت إذا اوطعه
ويقال جتأ الكلام وجتأؤه أي معناه ومزجهبه (١).
والمراد بالجوى أصحلاً: أن يكون المسكوت عنه أولى من
المنكوب به بالحكم الثابت لهما (٢)، وينقسم مَبْهُومُ الْمَوَاقِفَةِ الأولي
الملقب بالجوى إلى جلي وخفي؛

فالجلي هو القهفي كما في قوله تعالى: «فلا تقل لهما آي» (٣).
فمَبْهُومُ النَّهْيِ عَنِ التَّأْيِيدِ النَّهْيُ عَنِ الضَّرْبِ وَالْقَتْلِ وَنَحْوَهُمَا مِنْ أَنْوَاعِ
الْإِيتِزَاءِ، فزُلْنا مَوَاقِفَ الْمُنْكَوْبِ بِهِ فِي الْحُكْمِ وَهُوَ التَّحْرِيمُ، وَهُوَ
- أي الضرب مثلاً - أولي بالتحريم من التأييد قهفياً، وكزُلْنا قوله
تعالى: «من يعمل مثقال ذرة خيراً يره» ومن يعمل مثقال ذرة شراً
يره (٤). يدل بمَبْهُومِهِ عَلَى أَنَّ مَبْهُومَ أَكْثَرِ خَيْرٍ أَوْ شَرٍّ، مِنْ بَابِ
الْأُولَى عَلَى سَبِيلِ الْقَلْعِ.

وَالْخَفِيُّ هُوَ الْخَفِيُّ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «ومن قتل مؤمناً خطأً
فبغس يره رقية مؤمنة» (٥) فَلَوْ أَنَّ يَرْكَبُ مَبْهُومَهُ عَلَى أَنَّ مَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً عَمْدًا
تَجِبُ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ مِنْ بَابِ الْأُولَى، وَلَا كَرِهْنَا خَفِيَّ لُحْنِي لِلْإِمَّاكَ،
أَنْ تَكُونَ الْكَفَّارَةُ لِلْيَمِينِ وَالرَّجُلِي، وَالْقَتْلُ عَمْدًا أَعْلَمُ مِنْ أَنْ يُخْفِيَ بِالْكَفِيِّ،
وَلِهَذَا كَانَتْ الْمَسْأَلَةُ خِلَافِيَّةً فَأَوْجِبَ الشَّابُعِيَّةُ الْكَفَّارَةَ فِي الْعَمْدِ وَ
خَالِجُهُمُ الْجُمْهُورُ، وَمِثْلُ هَذَا فِي كَفَّارَةِ الْغُمُوسِ أَيْضًا لِأَنَّ الْكَفَّارَةَ إِذَا
شَرَعَتْ فِي الْأَيَّامِ الْآخَرَى مَعَ مَحَرِّ الْأَثَمِ فَلَا أَنْ تَشْرَعَ فِي الْغُمُوسِ ذَاتِ الْأَثَمِ
أُولَى، وَيَجِبُ عَنْهُ بِنَجَسِ الْجَوَابِ السَّابِقِ (٦).
وَفِي جَوَى الْخَلْفَاءِ قَرِيكُوهُ التَّنْبِيهُ بِزَكْرِ الْأَذْنَى عَلَى الْأَعْلَى وَقَرِيكُوهُ

(١) انظر القاموس مادة «جتأ» ج ١٧٠، (٢) انظر مجمع البوامع مع الشرح والحاشية ج ١٢٤، (٣) الآية ٢٣ من سورة النساء، (٤) الآية ٧٧ من سورة الزلزلة، (٥) الآية ٩٢ من سورة النساء، (٦) راجع للمثلية معتلج الوصول ج ٩١.

بالعكس، واجتمع على قوله تعالى: «ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقهار يؤده» إلى يد ومنهم من إن تأمنه برينار لا يؤده إلى يد^(١) في يؤده القهقار وهو الأعلى بأدائه للدينار وهو الأدنى من باب أولى، ومن لا يؤده الرينار وهو الأدنى فعرم أدائه للقهقار وهو الأعلى من باب أولى.

وأما القسم الثاني وهو: لحن الخلاب، فإنه اللحن في اللغة: اللغمة والصوت المهرج، ويحملها قول جعفر:

ومماها عنه فازدت شوقاً
تجاوتنا بلحنٍ أعجبني
وبتعيثُ الثاني في قول الآخر:

وها تغيث بشبو جرمنا سبغت
باتا على غصن باني في ذوق قني
ورق الحمام ينسجج وارزنا
يريدان لحننا ذات الواه^(٢)
كما يهلك على قلتات الكلام ومنه قوله تعالى: «ولتعرقنهم في لحن القول»^(٣)
ويهلك على البهينة ومنه قوله عليه السلام: «ولعل بعضهم أن يكون ألحن بحجته من بعضي»^(٤)، ويهلك أيضا على التعمية التي هي من خلاب الأذكياء ولا يعصها سواهم، ومنه قوله عليه السلام للشعر بن ربيعة الأحراب: «بالتعالي لنا أفهمه ولا تبعث في أعضاد الناس»^(٥)، ويهلك أيضا على الخلل في اللغة، ويحمل هذين المعنيين الأخيرين قول مالطبر اسماء بن خزيمة:

وحديث الرزة وهو ههنا
منه كائب وتلحن أحيانا
تبعث الناعته يؤزنا ورنا
نا وألحن الحريث ما كان لنا^(٦)
لأن الخلل قد يستلحق منه، وقال بعض أهل اللغة: اللحن بالتحريك اللوابة وبالتسكين الخلل^(٧).

وانما أسهبت هنا في التعريف اللغوي لأن المصالح كتب الأصول يرى أن كل قول

(١) الآية ٧٥ من سورة النجم، (٢) البيت من قصيدة مشهورة أوردها أبو علي الفراء في الأملج، (٣) الآية ٢٠ من سورة النجم، (٤) أخرجه الجماعة، (٥) أخرجه الجماعة مع القدر، (٦) كتاب الخيل الباب ١١ وأخرج مسلم، (٧) كتاب الألفاظ.

(٨) البيت مشهور، ولما نال: راجع غريب الأخبار، (٩) البيت والقبيلين، (١٠) وأوردها ابن الأثير في الغرر، (١١) راجع لكل هذا القاموس مادة لحن، (١٢) ولسان العرب، (١٣) ص

اعتمد تعريفا لغويا للشي ولم يُشير الى غيره، فوقع اختلاف كبير بين ما ذكره، يتبين بسببه قلم يبلغ على المعان اللغوية.

والمراد بلعن الخطاب اصلها: كون المسكوت عنه موافقا متساويا للمنكوف به في الحكم^(١)، وهو ايضا قسما: جلي وخفي.

فالجلي القلعي كما في قوله تعالى: «إِنَّ الزُّبُرَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى خُلَامًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَهُمْ بُهْوَنًا نَارًا وَسَيَصْلُونَ سَعِيرًا»^(٢) فمفهوم قوله يأكلون الموافيق أن الزبير يحرقه أموال اليتامى أو يتلفونها بأي نوع آخر من أنواع الاتلاف داخلون في الوعيد، بكل نوع من أنواع الاتلاف متساو للأكل وللعق.

والخفي الغني كما في قوله صلى الله عليه وسلم: «من أعتق شركا له في عبد فكأن لم يمال يبلغ ثمن العبد، قوم عليه قيمة العرق»^(٣) فمفهوم قوله عبدا أن الأمة كذلك لمساواتها للعبد، إلا أن ذلك الخفي لأن العبد إذا اعتق كان من أهل الجهاد بخلاف الأمة.

ومن هذا مفهومات الآيات والأحاديث المصروفة بالأم والنهر والوعد والوعيد للذكور لموافقة النساء للرجال في الخطاب بالحكم ومتساواتهن لهم في ذلك على سبيل الغنى في بعض القلعي في بعض، بحسب احتمالات اعتبار البوارق.

وتسمية هذا النوع لحننا كتسمية سابقه فجاء اصطلاح دج عليه الجمهور كإبي الشبكي^(٤)، ومن تبعه من المتأخرين، ومن الأصوليين من يسميه بموافقة فجاء الخطاب، ويسمى «لانة الاقتضاء» لحن الخطاب كالشيرازي والباقر^(٥) إلى الخطاب في أول التمهيد إلا أنه عندما تعرض لمسائل دليل الخطاب وجعوا جعل الجوى واللس والتبعية أسماء مترا دقة لمفهوم الموافقة، وقد شرع الأمر

(١) انظر جمع الجوامع مع الشرح والفاشية ج ١ ص ٢٤١، (٢) الآية ١٠ من سورة النساء - ١١، (٣) متفق عليه، انظر صحيح البخاري مع الفتح ج ١ ص ٢٢٢ كتاب الشركة ج ٢٤٩، وصحيح مسلم ج ١ ص ٢٢٢ كتاب القود، (٤) انظر جمع الجوامع مع الشرح والفاشية ج ١ ص ٢٤١، (٥) انظر العرب الشاكر ج ١ ص ٢٢٢ ونشر الفتاوى ج ١ ص ٢٢٢، (٦) انظر شرح المجمع ج ١ ص ٢٢٤، واحكام الأصول ج ١ ص ٢٢٤، (٧) ارشاد الأصول ج ١ ص ٢٢٤، (٨) انظر شرح شهاب الأصول ج ١ ص ٢٢٤، (٩) انظر شرح شهاب الأصول ج ١ ص ٢٢٤، (١٠) انظر شرح شهاب الأصول ج ١ ص ٢٢٤.

وأي الحاجب إلى توافد الجوى والحق وأن مسماهما معهود الموافقة^(١)،
وأما الغرض الذي لم يلزم أصحلاً حاجة هذه الألفاظ، بل قال حينما
تعرض للإيماء: «وهذا قريب من إيماء وإشارة كما يسمى فجوى الكلام
ولحنه، واليد الخيرة في تسميته بعد الوقوف على جنسه وحقائقه» ثم قال
حين تعرض لمعهود الموافقة: «وهذا قريب من معهود الموافقة وقد
يسمى فجوى اللحن ولكل فريق أصحلاً»^(٢) آخر فلا تلتفت
إلى الألفاظ واجتهد في إدراك حقيقة هذا الجنس^(٣)، وقد تبعنا بقرينة
في نفس العبارة إلا أنه سمي معهود الموافقة أولاً لتبيينها^(٤).
هذا وليس لمعهود الموافقة قسم ثالث، لأنه إما أن يكون
أقوى من المنهوى وفجوى، أو مساو له فليكن، وإما الأدنى وبغير معتب
إذا لا يلزم من النهي عن الأشد النهي عن الأخف، بل وفقت لا تقتل الغلام
لم يعلم منه النهي عن ضربه أو شتمه.

وقرأنا خلاف في دلالة الجوى والحق، فبقيل هي وقيل القيل
على المنهوى، لتوفر أركان القياس فيها، فمثلاً إذا نهيت في قوله تعالى
: «ولا تقل للمؤمنين»^(٥) وحديث أن الأضر التاجيف، والفرع الضرب ونحوه، والعلم الذي
والحكم الحرمة، وهكذا، وسميها الشايعي القياس الجلي، وصحح هذا
هذا القول الشيرازي^(٦)، وذهب الجمهور إلى أنها دلالة للبعد لا مقياس القيل
ولا كنها في غير محل النهي، لوجود هذه الدلالة في اللغة قبل شرح القياس
ولأن الأضر في القياس لا يكون مندرجاً في الفرع وجزءاً منه، ولأن كثيراً من نكر
القياس قد أقروا بهذا المعهود^(٧).

والمقائلون بأنهم دلالة للبعد اختلفوا أيضاً بذهب جمهورهم
إلى أنها دلالة للمعهود - كما سبقنا - وذهب بعضهم إلى أن دلالة المنهوى
به على هذا المعهود مقياس المجاز بالجنسية والكلية، فالتأليف في الآية

(١) انظر الأحكام للأقرب ج ٣ ص ٧٤. ويختص ابن الحاجب مع الشرح والحاشية ج ٢ ص ١٧٤. وانظر أيضاً
شرح العنكبوت الميز ج ٣ ص ٤٨١. (٢) المستصفى ج ٢ ص ١٩٠. (٣) المستصفى ج ٢ ص ١٩١.
(٤) روح المعاني ج ٢ ص ١٩٩-٢٠٠. (٥) الآية ٢٢ من سورة الاسراء.
(٦) الشرح للمع ج ١ ص ٤٤٤. وانظر أيضاً البرهان ج ١ ص ٤٤٨. ونهاية النول ج ٢ ص ٢٠٣.
(٧) الأحكام للأقرب ج ٣ ص ٧٧. ويختص ابن الحاجب مع الشرح والحاشية ج ٢ ص ١٧٣.
وشرح العنكبوت الميز ج ٣ ص ٤٨٣ وما بعدها.

المراد به الأذى وهو بعضه، كتسمية الصلاة ركوعاً، وقد ذهب بعضهم
إلى أنها من باب الحقيقة العرفية، وعليه بالتأويل في الآية قرئ قوله
العرف عن معناه الوضعي إلى مطلق الأذى^(١).

أقول: لا ينبغي ما ذهب إليه أصحاب هذين القولين الأخيرين إلا فيما
كان التنبيه فيه بالأذى على الأعلى كالأية، أما ما كان التنبيه فيه بالأعلى
على الأدنى كالتنبيه بالفتنار على الدينار ونحوه فلا يلزم أن يكون من الجواز بل من الكيل
وقصر البعض، إذ التنبيه به على جميع الأبقاض ولا يتعين واحد منها، و
لهذا لو قيل المقصود بالفتنار الدينار مثلاً لاختل نسق الكلام وكان غير
معبر عن المعنى المقصود من عدم تساوي أهل الكتاب، وكذا لو قيل إن العرف
قرئ نقل لبعث الفتنار عما وُضع له إلى مطلق المال لحصل هذا المخزور
ويعلم أن الصواب أن دلالة الآية البعث مستعملة في حقيقة اللغوثة
على مفهوم خارج عن محل النطق به، والله أعلم.

وتفهم ثمة الخلاف في هذه الدلالة في النسخ بها، فمرواها قياسية لزم
على ما قال عدم النسخ بها لأن القياس لا ينسخ به، بخلاف مرواها بوجهية^(٢)
ومعهم موافقة محتج به عند جميع الأصوليين إلا بعض الظاهريين،
قال ابن تيمية وما ذهبوا إليه مكابرة^(٣)
مع أن ابن حزم رحمه الله قد بالغ في إنكار مفهوم الموافقة وجرعه
قسمًا من القياس^(٤) وقد اضطرر النقل عن داود فيه^(٥).

(١) انظر جميع التوامع مع الشرح والحاشية ج ١ ص ٢٤٤، وارشاد العبد ص ١٥٦.

(٢) انظر شرح الفتاوى المنيرة ج ٢ ص ٤٨٦.

(٣) انظر الامام كرام للأمر ج ٢ ص ٧٦، وارشاد العبد ص ١٥٧.

(٤) حكى ذلك عنه الشوكاني في ارشاد العبد ص ١٥٧.

(٥) انظر الاستبصار لابن حزم ج ٧ ص ٥٥ وما بعدها.

(٦) انظر المسودة لأن تيمية ج ٢ ص ٢٤٦.

والله أعلم بالصواب
والله المستعان
والله الموفق
والله الموفق
والله الموفق

وَأَمَّا مَعْهُمُ الْخَالِفَةُ ، وَهُوَ الْمُسَمَّى دَلِيلُ الْخَلَابِ بِهِوَ : الْخَالِفُ

لِلْمَعْرُوفِ بِهِمْ فِي مَعْنَى ، وَهُوَ عَشْرَةُ أَقْسَامٍ هِيَ :

(١) مَعْهُمُ الْغَايَةِ ، وَهِيَ حَذُّ الْحُكْمِ بِإِلَى أَوْحَشَى أَوِ الْإِلَاحِ ، وَهِيَ الْمَعْنَى عَنْهَا بِالْإِتِّهَاءِ فِي قَوْلِ ابْنِ مَالٍ :

لَا يُتَّهَى حَشَى وَلَمْ يُولَى . وَمَعْنَى وَبَاءُ يُفْهِمَانِ بَرْدًا ،

وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : « ثُمَّ أَهْوَأُ الصَّيَاحُ إِلَى اللَّيْلِ » ، فَمَعْهُمُ أَنْ لَا

صِيَاحَ فِي اللَّيْلِ ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى قَبْلَهُ فِي نَعْسِ الْآيَةِ : « بِالْآيَةِ بَاشِرٌ وَهَرُونَ

ابْتَدَعُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكَلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْلُ الْأَبْيَضُ مِنَ

الْخَيْلِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْيَوْمِ » ، فَمَعْهُمُ أَنْ هَذِهِ الْمَزْكُورَاتُ مَمْنُوعَةٌ فِي نَهَارِ

الصُّومِ بَعْدَ تَبَيُّنِ خُلُوعِ الْيَوْمِ الْخِلَافِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : « فَإِنْ حَلَقَهَا فَلَا تَحِلُّ

لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكَحَ زَوْجًا غَيْرَهُ » ، فَمَعْهُمُ أَنَّهَا إِذَا نَكَحْتَ زَوْجًا

غَيْرَهُ زَالَ التَّحْرِيمُ النَّاسِئُ عَنِ الْخِلَافِ الثَّالِثِ ، وَإِنْ بَقِيَ التَّحْرِيمُ النَّاسِئُ

عَرِغِيهِ مِنَ الْمَوَانِعِ كَكُونِهَا فِي عَهْدَةِ الثَّانِي أَوْ عَرِغِيهِ ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى :

« كُلُّ يَمِيٍّ لِلْأَجِلِ مَسْمُومٌ » ، فَمَعْهُمُ أَنْهُ إِذَا جَاءَ ذَلِكَ الْأَجَلُ انْقَلَعَ

الْيَمِيَّانِ .

(٢) مَعْهُمُ الْحَقِّ ، وَهُوَ الْمُسَمَّى فِي عِلْمِ الْمُعَانَةِ بِالْقَصْرِ ، وَهُوَ أَمَّا قَصْرُ

لِلْمَوْصُوفِ عَلَى الصِّفَةِ أَوِ الْعَكْسِ ، وَفِي كُلِّ مِنْهُمَا إِثْمَانٌ ، يَكُونُ الْخَلَابُ

يَعْتَقِدُ عَكْسَ الْخَلَابِ ؛ فَقَصْرُ قَلْبٍ ، أَوْ يَعْتَقِدُ أَشْرَاقَ الْمَقْصُورِ عَلَيْهِ

وَعِغْرُهُ فِي الْمَقْصُورِ ؛ فَقَصْرُ إِوْرَادٍ ، أَوْ يَعْتَقِدُ ثُبُوتَ الْمَقْصُورِ لِلْمَقْصُورِ

عَلَيْهِمْ أَوْ غَيْرُهُ عَلَى سَبِيلِ الشُّدِّ وَالتَّزْدِيدِ بَيْنَهُمَا ؛ فَقَصْرُ تَعْيِينٍ ، وَهُوَ

فِي كُلِّ ذَلِكَ حَقِيقَتِي حَاصِرٌ أَوْ نِسْبَتِي ، فَبَلَدُ اثْنَتَا عَشْرَةَ صُورَةً ،

وَحَرْقُهُ كَثِيرٌ ، وَالْجَمَاعُ بَيْنَهُمَا النَّفْيُ مَعَ الْإِثْبَاتِ ، بَلَّغْتُ ثَبُوتَ الْمَقْصُورِ

لِلْمَقْصُورِ عَلَيْهِمْ وَيَنْفَعِي عَرِغِيهِ ، وَأَشْهُرُهَا سِتٌّ هِيَ :

(١) رَاجِعُ شَرْحِ الْبُكُورِيِّ الْمُنِيرِ رَج ٣ ص ٥٦ . وَارْشَادُ الْعُيُونِ ر ١٥٩ . (٢) مِنَ الْآيَةِ مَا فِي مَوْجِدِ الْخَلَابِ ، وَمِنْ الْغَايَةِ

أَيْضًا ، انْظُرْ شَرْحَ الْغَايَةِ الشَّافِيَّةَ لِأَبِي الْمَدِينِ ر ٢ ص ٧٩٥ . (٣) الْآيَةُ ١٨٧ مِنْ سُورَةِ التَّحْرِيمِ .

(٤) الْآيَةُ ٢٢٠ مِنْ سُورَةِ التَّحْرِيمِ . (٥) مِنَ الْآيَةِ ١٣ مِنْ سُورَةِ فَاحِشٍ وَالْآيَةُ ٥ مِنْ سُورَةِ الزُّمَرِ .

(٦) انْظُرْ الْإِبْطَاحَ لِلْقُرْطُوبِيِّ ر ٢٣ ص ٢٣٣ وَمَا بَعْدَهَا . وَارْشَادُ الْعُيُونِ ر ١٦٠ .

١- العهد على المنع بل لا كراويل كقولته تعالى مكتوبة عن نوح: «يا قوم ليس بظلاله ولا كثر رسول من رب العالمين» وقوله تعالى: «ما كان محمد أباً أحد من رجالكم ولا كثر رسول الله» وهذه الآية لا تدخل في المفهوم إذا ثبتت والمنع بها من هو قاي.

ب- الاستثناء بعد النعي كقولته تعالى: «واعلم أنه لا إله إلا الله»^(٤) فمفهومه إثبات الألوهية لله وحده. وكقولته تعالى: «وما محمد إلا رسول»^(٥) فمفهومه أن محمد صلى الله عليه وسلم ليس إلهاً ولا شاعراً ولا كاهناً ولا ساحراً، إلى غير ذلك مما يتصور المشركون، وسيأتى إن شاء الله تعالى أن بعض الأصوليين جعل هذا من هو قاي.

ج- المحصى بإنما كقولته تعالى: «إنما الله إله واحد»^(٦) وقوله تعالى: «إنما أنت نذير»^(٧) فمفهومهما كالمفهوم الآتين قبلهما، وقرأ أنكي بعض البيهقيين وبعض الأحناف المحصى بإنما واختار الأمر من ههنا^(٨) وهم مجتوجون بورودها متعاقبة للنعي مع إلا: كقولته تعالى: «وما من إله إلا إله واحد»^(٩) وقوله: «إن أنت إلا نذير»^(١٠) مع الآتين السابقتين. وكقولته تعالى: «إنما تجزوا ما كنتم تعملون»^(١١) مع قوله: «ولا تجزوا إلا ما كنتم تعملون»^(١٢) وغير ذلك، ولهذا قال السيوطي في الغيثة البيانية في عذر هذا المحصى:

وإنما وما أطاب الجاحد كل ما الله إله واحد^(١٣)
وقد تعرض لهذا الخلاف الحافظ ابن حجر في فتح الباري، فليراجع^(١٤)
د- تفريم ما اصله التأخير كما يفعل في مثل قوله تعالى: -
«إني أريد أنعبذوا يا أيها المستعجلين»^(١٥) فمفهوم نعي العبادة والاستعانة
عمر سواء. وكما الجنب في مثل قوله تعالى: «قل لله الحمد»^(١٦) فمفهوم نعي
استحقاق غيره للحمد

(١) أو صلا في سياق الآيات.	(٢) الآية ٦٦ من سورة الأعراف.	(٣) الآية ١٨١ من سورة النساء.
(٤) الآية ١٤٤ من سورة آل عمران.	(٥) الآية ٢٣ من سورة جاثي.	(٦) الآية ١٦ من سورة الكهف.
(٧) الآية ٧٧ من سورة المائدة.	(٨) فتح الباري ج ١ ص ١٨.	(٩) الآية ١٦ من سورة الكهف.
(١٠) الآية ٢٨ من سورة جاثي.	(١١) الآية ١٦ من سورة الكهف.	(١٢) الآية ١٦ من سورة الكهف.
(١٣) عهود الجاهل بالوفاة ٢٨.	(١٤) فتح الباري ج ١ ص ١٨.	(١٥) الآية ١٦ من سورة الكهف.

هـ - المحمى بخير الفضل كقوله تعالى: «أما اتخفوا مدونه أولياء، فالله هو الولي»^(١). فمفهومه نعي الولاية عرسوا.

و- المحمى بتعريف أخر جئى الجملة بلال الجنسية، فتعريف المجترى بها كقوله عليه السلام: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده»^(٢). فمفهومه أن ليس كذلك لا يعثر مسلماً إسلاماً كاملاً، وتعريف الخبر بها كقوله تعالى: «الله العز»^(٣). فمفهومه نعي العمدية عرسوا.

بالاثبات في العرف الأربع الأخيرة منهووق والنعي معهوم. وبجضهم يجعل لكل محمى معهومًا مستقلاً، كإبي السبكى^(٤)، فيزداد العرد.

٣- معهوم الاستثناء، والمهاد به الواقع في سياق الاثبات، أما الواقع في سياق النعي فحق كما سبق، إلا أن الأمر^(٥) سماء معهوم الاستثناء، وهو أصح لاجل فلا مشاحة فيه. وهو كقوله تعالى: «قم الليل إلا قليلاً»^(٦) فمفهومه أن القليل لا يجب عليه قيامه.

قال القرافي: «ووجه كون الاستثناء مرابب المعهوم إشكال وجهة أن لا وضعت للاخراج فينبغي أن يكون الانتصاف بالعدم في المخرج مرلولاً بالمتكافئة فلا يكون معهومًا لأن المعهوم مرابب دلالة الاتزاع، وجواب هذا السؤال أن لا وضعت للاخراج من المنهوق، ولا يلزم من ذلك دخول المستثنى في عدمه بالبعث بل برلالة العقل على أن النقيض للاثالث لهما»^(٧) إلى أن قال: «فكان الانتصاف بالعدم مرلولاً التزاماً لا متكافئة، وإنما المرلول متكافئة هو نفس المخرج والمتقدم»^(٨).

٤- معهوم الشرك. والمهاد به الشرك عند النحويين^(٩)، لا عند الأصوليين لأقرئين: أحدهما أن الشرك ذا المعهوم له بخلاف الأصولي. والثاني أن الشرك الأصولي يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده لذاته وجود ولا عزم بخلاف ذا المعهوم فإنه في جميع أمثله يلزم من وجوده الوجود، وهو سبب

(١) الآية من سورة الشورى. (٢) أخرجه البخاري وهو أول ما أخرج به عن مسلم / انتهى مع البخاري ص ٦٩.
(٣) الآية من سورة الأعراف. (٤) أنظر مع الجوامع مع الشرح والفتاوى ص ١٤١. (٥) أي الأمر ص ١٩٢.
(٦) الآية من سورة الزمل. (٧) أنظر شرح تنقيح العقول ص ٥٦. (٨) أرشاد العقول ص ١٥٩.

عند الأصوليين ، وَالْخَوَافُ لَهُ إِحْلَاقَانِ : أَحَدُهُمَا عَلَى التَّعْلِيلِ ، وَالثَّانِي
عَلَى الْمَعْلُوقِ عَلَيْهِ ، فَعَلَى الْأَوَّلِ يَعْرِفُونَهُ بِأَنَّهُ : تَعْلِيلٌ حَصُولُ مَقْصُودٍ ،
جُمْلَةً عَلَى حَصُولِ مَقْصُودٍ أُخَرٍ ، فَنَوَافٍ بَعَثَتْهُ أَكْرَمُتُهُ . فَبِالْأَكْرَامِ وَهُوَ مَقْصُودُ
الْجُمْلَةِ الْأُخْرَى مَعْلُوقٌ حَصُولُهُ عَلَى الْجَمْعِ ، الَّذِي هُوَ مَقْصُودُ الْأَوَّلَى ، وَعَلَى
الثَّانِي هُوَ مَا يَقَابِلُ الْجَزَاءَ وَالْجَوَابَ ، فَيُحْتَسِنُ فِي الْمَثَالِ التَّشَابُهِ شَرْكَهُ
وَجَوَابُهُ أَوْ جَزَاؤُهُ أَكْرَمُتُهُ (١)

وَالْأَوَّلَى هُنَا لَا يَقْصُرُ بِالشَّرْكَ الْإِحْلَاقُ الثَّانِي فَيَكُونُ الشَّرْكَ
ذُو الْمَقْصُودِ هُوَ الْعِلُّ الْأَوَّلُ ، لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي يَلْزَمُ مِنْ جُودِهِ الْوُجُودُ
وَمِنْ عَرْمَةِ الْقَرَمِ ، **إِلَّا أَنَّ الْأَمْرَ** جَعَلَ الْمَقْصُودَ لِلْعَلِيلِ مَعًا
فَسَمَاءُ «مَقْصُودِ الشَّرْكَ وَالْجَزَاءِ» (٢)

وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : «وَأَنْ كُنْ أَقْرَبُ حِمْلٍ فَأَنْبِقُوا عَلَيْهِمْ» (٣)
فَمَقْصُودُهُ أَنَّ الْبَائِسَ غَيْرَ الْحَامِلِ لَا نَبِيقَةَ لَهَا ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : «وَمَنْ
لَمْ يَسْتَلْجِعْ مِنْكُمْ كَحَوْلَانٍ يَنْكِحِ الْمَرْصُوتَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمَنْ مَّا مَلَكَتْ
أَيْمَانُكُمْ مِنْ بَنَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ» (٤) فَمَقْصُودُهُ أَنَّ وَاجِدَ الْكَوْلِ
لَا يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُ الْأُمَةِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : «وَأِذَا ضَرِيقُكُمْ فِي الْأَرْضِ
فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ» (٥) فَمَقْصُودُهُ أَنَّ الْخَافِ
لَيْسَ لَهُ الْقَصْرُ . وَمِنْ تَنْوِيعِ الْأَمْثَلَةِ يَعْلَمُ أَنَّه لَا يَرَوِي أَنَّ تَكُونَ
أَدَاتُهُ اسْمًا أَوْ حَرْفًا ، جَارِئَةً أَوْ غَيْرَ جَارِئَةٍ .

(٥) مَقْصُودُ الصِّبْغَةِ ، وَالْمَرَادُ بِهَا هُنَا الْمَعْنَى الْأَعْمُ الْمَقْصُولُ
لِلنَّعْتِ وَالْحَالِ ، وَلِلصِّبْغَةِ هَذَا الْمَعْنَى ثَلَاثُ صُورٍ : الْأَوَّلَى
أَنَّ تَكُونَ بِعَرِّ الْمَوْصُوفِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : «فَتَقَرَّبَ رَقِبَةً مُؤْمِنَةً» (٦)
فَمَقْصُودُهُ أَنَّ غَيْرَ الْمُؤْمِنَةِ لَا تَجُزُّ . وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى : «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ
آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى» (٧) فَمَقْصُودُهُ عَرْمَةُ

(١) الْإِحْلَاقُ فِي هَذَا الْمَقَامِ فِي جَمْعِ كِتَابِ الْخَوَافِ (٢) الشَّرْكَ الْإِحْلَاقُ الْأَمْرُ (٣) سُورَةُ النِّسَاءِ (٤) الْآيَةُ ٢٥ مِنْ سُورَةِ النِّسَاءِ (٥) الْآيَةُ ١٠١ مِنْ سُورَةِ النِّسَاءِ (٦) الْآيَةُ ٩٢ مِنْ سُورَةِ النِّسَاءِ (٧) الْآيَةُ ٤٣ مِنْ سُورَةِ النِّسَاءِ

النهر عن الصلاة في غير حالة السك،
- الثانية: أن تكون قبل الموصوف كبريث: «في سائمة الغنم إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة»^(١) فمجهوم أن غني السائمة وهي المعلوفة لازكاة فيها،

- الثالثة: أن يحذف الموصوف وتقام الصفة مقامه، كقوله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا»^(٢) فمجهوم أن الواحد العزل يقتل غيره.

(٦) مجهوم العلة، والمراد بها هنا العامل على الشيء المذكور مفعلاً نظراً، كقوله تعالى: «إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيراً»^(٣) فمجهوم أن الذين يأكلونها بسبب شرعي كالمعاملات الجائزة خارجون عن الوعيد، وقوله صلى الله عليه وسلم: «مقاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله»^(٤) فمجهوم أنه مقاتل لغير ذلك وليس في سبيل الله.
(٧) مجهوم خفي الزمان، كما في قوله تعالى: «فسيحوا في الأرض أربعة أشهر»^(٥) فمجهوم أن لا أمانة لهم بعد ذلك، وكذا قوله تعالى: «فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا»^(٦) فمجهوم أنه أنهم لا يمنعونه من الحج في ذلك العام.

(٨) مجهوم خفي المكان، كما في قوله تعالى: «بول وجهاً شمس المسجد الحرام»^(٧) فمجهوم منع استقبال سواء، وكذا قوله تعالى: «ولا تقتلوهن عند المسجد الحرام حتى يقتلوهن»^(٨) فمجهوم أنه لا تقتلوهن في قتالهم خارج الحرم ولولم يثبتوا بالقتال. ومن المثال الأول يعلم أنه لا يشترط نصب الهربي على الهربيّة. وقرأ دخل بعض الأصوليين - كابن السبكي - هذه الثلاثة في الصفة^(٩).

(١) أخرجه البخاري عن أنس في كتاب أبي بكر، بلغة: «وفي حرقه الغنم في سائمة» صحيح البخاري مع الفهرست ج ١ ص ٢٧٧ كتاب زكاة الغنم باب ٣٨، وأخرجه أبو داود، بلغة: «وفي سائمة الغنم» صحيح أبي داود ج ١ ص ٢٥٨.
(٢) الآية ٦ من سورة العنكبوت، وهي أخيراً من تلك الصفة، وأخرجه الشيخ في تفسيره تنقيح العقول ج ١ ص ٥٦، (٣) الآية ١ من سورة النساء، متفق عليه، صحيح البخاري مع الفهرست ج ١ ص ٢٧٧ كتاب زكاة الغنم، صحيح مسلم ج ٢ ص ١٥٧ كتاب الزكاة، (٤) الآية ٢ من سورة التوبة، (٥) الآية ٢٨ من سورة التوبة، (٦) الآية ١٤٤ من سورة البقرة، (٧) الآية ٩١ من سورة البقرة، (٨) الآية ٩١ من سورة البقرة، (٩) أخرجه المصنف مع الشرح والتمشية ج ١ ص ٢٥١.

(٩) مفهوم العدة، ولم ثلاث صوراً أيضاً: الأولى، أن يخرج ما فوقه وما تحتها جميعاً كقوله تعالى: «الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة»^(١). فمفهومه منع النقص والزيادة. - والثانية: أن يخرج ما تحتها فقط كقوله تعالى: «فإنهما كانا منكم»^(٢). فمفهومه أن أقل من اثنين لا يجزئ. - والثالثة أن يخرج ما فوقه فقط كقوله تعالى: «فإنكوا ما حاب لكم والنساء مثني وثلاث ورباع»^(٣). فمفهومه منع ما زاد على ذلك.

أقول الأصل الصورة الأولى، ولا كرقدي علم من خارج أو بالقرائن عدم إخراجها للإحدى جهتين. والله أعلم. وترخل فيه التثنية، كقوله تعالى: «واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فإمرأتان»^(٤). فمفهومه أن الواحد لا يكفي في نصاب الشهادة، وأن الواحدة مع الواحد كذلك. وإنما علم جواز شهادة أكثر بالجموع. والجمع كذلك على الغلابة في أقلية^(٥)، كقوله تعالى: «فإن كان له إخوة فلأمهم السررس»^(٦). فمفهومه منج للواحد، وللاثنين على رأي ابن عباس رضي الله عنهما^(٧).

وأدخل ابن السبكي العدة أيضاً في الصفة^(٨). (١٠) مفهوم اللقب، والمرتبة الباطنية أو حالته أو نقل سواء كان علماً أو اسماً جنساً أو نكبة، أو غوذاً أو مما ليس حقيقةً بغيرها^(٩) الشابة، وذلك مثل قوله صلى الله عليه وسلم: «وجعلت لي الأرض مسجداً و جعلت شربتها لخموراً»^(١٠). فمفهوم «الأرض» أن الجو والفضاء مثلاً ليسا مسجداً وعليهما فلا تلح الصلاة فيهما. ومفهوم «شربتها»

(١) الآية ٢ من سورة النور. (٢) الآية ٤ من سورة المجادلة. (٣) الآية ٣ من سورة النساء. (٤) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة. (٥) الخلاف في أقل الجمع هل ثلاثة أو اثنين مشهور في كتب الأصول مطبق في القاموس. (٦) الآية ١ من سورة النساء. (٧) الكافي في الفقه للشهيد الثاني ج ١ ص ٤٦٦. وهو معروفي في علم الفرائض. (٨) أن يخرج الواحدة مع الذكر والأنثى. (٩) العرف متفق عليه إلا أن زيادة التثنية لتسليم صحيح البخاري مع الذي روي في كتاب التيميم ج ١ ص ٤٥١.

أن يحيط التربة من اجزاء الارض كالحجارة والمعادن مثلا ليس جمهورا
بل لا يثبت التثمين منه، وكقوله صلى الله عليه وسلم: «اللعام باللعام مثلا
بمثله» (١) فمفهومه أنه إذا كان أحد العوضين غير للعام فلا تثمين
المماثلة، والحديث الأول بمفهومه جار مجرى الغالب فلا يعتد بما يأتي (٢)
وقد جعل بعضهم المشتق - كاللعام - مفهوما مستقلا،
وسلك هذا المسلك الأمر (٣)

وقد أشار إلى هذه المفهومات ابن غزاة رحمه الله بقوله:
«صفا واشترك على ولقب ثنيا وعرض في وعصا غنيا» (٤)
ومفهوم المخالفة حجة عند الجمهور - إلا اللقب - وأنك
أبو حنيفة وأكثر أتباعه جعته مغلقة، وحيث قالوا في
المسكوت عنه بخلاف قولهم في المنكوح فزله لرليل آخر، كقولهم
بالبقاء على الأصل في المعلقة، فإنها الزكاة فيها عندهم لأن الأصل
عدم الزكاة وقد ورد النص بوجوبها في الشائبة فقط.

وأنك؟ بعض الأصوليين في الجني دون الثعلبي، وأنك؟ على
ابن عبد الكافي السبكي والزمخراشي في غير النصوص الشرعية (٥)
وهو من المسائل التي كثير فيها الجدل والمناخات واستدل كل
فرقة على مذهبها بالكثير من الأدلة، فلا تستوعب الأدلة فيه ونقاشها
إلا في كتاب مستقل، وأهم الأقوال الأربعة فيه قولان هما: قول
الجمهور بإثباته مغلقة، وقول جمهور الحنفية بإنكاره مغلقة قلن
أقوى ما استدرك به لكل واحد من القولين فيما يلي:
أما الجمهور فأقوى أدلتهم اثنا هما:

١- أنه في علماء أهل اللغة يعمون من تفسير محل الحكم بأحد هذه
القيود انتفاء برونه (٦)، كما روى مسلم عن يعلى بن أمية رضي الله

(١) أخرجه مسلم/ صحيح مسلم كتاب المساقاة/ ج ٣ ص ١٢١٤ ح ١٥٩٢ (٢) وقرا عن ابن غزاة في هذا الموضع
(٣) انظر الأحكام للأمر/ ج ٣ ص ٧٩ (٤) انظر نور البصائر/ ج ٣ ص ٢٣
(٥) انظر جمع البوامع مع الشرح والمناظرة/ ج ١ ص ٢٥٢ - ٢٥٥، وأرشاد العقول/ ج ١ ص ١٥٧
(٦) انظر المستصفى/ ج ٢ ص ١٩٤ - ١٩٩ وقد قسمه إلى ثمانية مسائل، وجمعه ابن قدامة في روضة الناظر مع الشرح
ج ٢ ص ٢٧

عنه قال: قلنا نعم. ثم قال: ثم يقول الله تعالى: «فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يقتلكم الذين كفروا»^(١)
 فقروا من الناس. فقال: عجبت مما عجبت منه فسألت رسول الله
 ﷺ فقال: «صدقة تصرف الله بها عليكم فاقبلوا صدقة»^(٢)
 وقرا عتري نعاة المجهوم على الاسترلال بهذا الحديث بأية الأصل
 الاتماع واستثنى الآية حالة الخوف، وكان الظاهر بقاء غيرها على الأصل
 ولهذا أشكل التعميم، ونوقش بمنع كون الأصل (الاتماع) لما ثبت عن عمن
 وعائشة وابن عمر رضي الله عنهم في أنه الصلاة فرضت مشى مشى ثم زيرت
 في العتري وأقرت في السبع، ولا اعتراض بعدم العمل بالمجهوم في الآية
 لتصريح ﷺ بالتعميم في حديثه على.

وقول عبد الله بن الصامت لأبي ذر رضي الله عنهما، في قوله ﷺ: «يفلح
 الصلاة الكلب الأسود» ما بال (الأسود) والاحمر الأصفر؟ فقال:
 سألت رسول الله ﷺ كما سألت، فقال: «الكلب الأسود شيهان»^(٣)
 وقوله ﷺ: «إِنَّ رَبِّي خَيْرٌ مِنِّي وَقَالَ: «إِستغفر لهم أولاستغفر
 لهم إِنْ تستغفر لهم سبعين مرة فليرغفر الله لهم» وسأزير
 على السبعين» متفق عليه، وقرا أول نعاة مجهوم العتري
 كالباقين والجويني والغزالي الكعبي في صحة هذا الحديث فخرنا
 في حريد بلاري.

وحديث أبي عمير رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ سئل ما يلبس
 المحرم من الثياب، قال: «لا يلبس القميص ولا العمامة» الحديث
 المتفق عليه أيضا.

ولا ينبغي وجه الاستشهاد بهذه الأحاديث بالاول ومجهوم

(١) الآية ١٠ من سورة النساء، (٢) أخرجه مسلم في الصحيح ج ١ ص ٤٧٨، (٣) أخرجه مسلم في الصحيح ج ١ ص ٤٧٨، (٤) أخرجه مسلم في الصحيح ج ١ ص ٤٧٨، (٥) أخرجه البخاري في صحيحه ج ١ ص ٤٧٨، (٦) أخرجه البخاري في صحيحه ج ١ ص ٤٧٨، (٧) أخرجه البخاري في صحيحه ج ١ ص ٤٧٨.

الشبهة، والثالث مفهوم الصفة، والرابع مفهوم اللقب.

وكذا روى عن أبي عمير القاسم بن سلافة وأبي عميرة معهما المشي والشافعي وهم من حقاك اللغة اعتبار مفهوم المخالفة، وقد عارض هذا العنيفة بأن محمد بن الحنفية أيضا من حقاك اللغة وقد نجا.

أن تخصيص القيود المذكورة بالزكركم لا يبرهن بغيره، ولا بغيره لا يبرهن بغيره. فمثلا لو استوت السائمة والمعلوفة في الحكم فليحضر السائمة بالزكركم مع مجموع الحكم والحاجة في كل إلى بيان الحكم، بل كان الاقتصار على لفظة الغنم أولى لعمومه واختصاره.

وقد نوقش هذا الدليل بأربعة مأخذ هي: الأول: أنه حكى العائنة ليس حكى يقال معرفة النوع، بل يعرف النوع أولا ثم ترتب عليه العائنة. واجيب بأنه لا مانع من الاستدلال بالآثار والثمار في النعي والاثبات كما يستدل على الصانع بمصنوعه.

الثاني: أنه عدم العلم بالعائنة ليس علما بعدمها. واجيب بأنه غلبة الغلبة تكفي، ولو كانت ثم بائرة غير الاختلاف في الحكم لما غلبت على أهل اللغة.

الثالث: أن مفهوم اللقب لا يمكن اعتباره فلو اعتبر في مثل: محمد رسول الله، لاستلزم نفي الرسالة عن غيره وهو كبر، ويلزم عدم اعتباره عدم اعتبار الصفة أيضا لا يفرق، فإذا كانت السائمة منجزة للمعلوفة فالغنم منجزة لبقية المواشي، ويجاب عنه على القول باعتبار مفهوم اللقب بأن المثال المذكور وهو محمد رسول الله - إنما لم يعتبر بالمفهوم

(١) انظر المستصفى ج ٢ ص ١٩٤، ومختصر ابن الحاجب مع الشرح والحاشية ج ٢ ص ١٧٤. والبرهان ج ١ ص ٤٤٥، والتمهيد لأبى الخطاب ج ٢ ص ٢١٥. (٢) انظر مسلم الثبوت مع فوائده ج ٢ ص ٤١٨. (٣) انظر المستصفى ج ٢ ص ٢٠٠، ومختصر ابن الحاجب مع الشرح والحاشية ج ٢ ص ١٧٤. (٤) انظر المستصفى ج ٢ ص ٢٠٠، وروضة الناظر مع الشرح ج ٢ ص ٢٠٩.

فيه لانتفاء شركه من شروط اعتبار مفهوم المخالفة الآتية - وهو
عدم وجود ما يقتضى تخصيص المذكور بالذكر، ويجب على
القول بعدم اعتبار ذكر العرف بين اللقب والصفة، وهو أن تخصيص
اللقب بالذكر يحتمل حملا على أنه لا يستلزم حضور مفهومه في ذهن المتكلم
أو السامع، بخلاف الصفة فإنه ذكرها يستلزم حضور مفهومها في ذهن
لأن مفهوم الصفة خبر أو نقيض، أما مفهوم اللقب فيخالف
والشئ يذكر بغيره ونقيضه وقد لا يذكر بخلافه.

الرابع: أنه للتخصيص فوائد غير نفي الحكم عن المفهوم
أو إثباته له، منها توسيع مجاز الاجتهاد لينال المجتهرون ثوابه
ومنها الاحتياط على الخصوص بالذكر لئلا يفضى اجتهاد بعض المجتهري
إلى إخراجهم من العموم، ومنها التنبيه به على المسكوت عنه بالأولية
أو المساواة كعموم الموافقة، واحتمال وجود فوائد أخرى لم
نهلل عليها قائله^(١) ويجب بأن الرسول^(صلى الله عليه وسلم) إنما بعث لبيان المحتاج
إليه والاجتهاد محل ضرورة، وتوسيع مجازيه لا فائدة فيه، ويحل
بالمسكوت عن أصل المسألة، والاحتياط على إخراج بعض محل الحكم
بإخراج بعض غير سائغ، والتنبيه بالمنكوف على المسكوت عنه يختص
بمواقع يتركها العقل من السياق يتباخر بخلاف ما هنا.

وأما نجاة مفهوم المخالفة بأقوى أدلتهم اثنا عشر^(٢)
(١) حش الاستبهاج عن حكم المسكوت عنه، فلو قال شخص
لاخر مريض بكذا فإضربه، لحسن أن يقول ومن خي بينه منكم
هذا ضربه، ولو كان اللفظ يدل على مخالفة حكم المسكوت عنه لحكم
المنكوف به لما حسن ذلك، ونوقش بأن المفهوم إنما يرد في
كتاب الأذكياء، وهذا الاستبهاج إنما يحسن من الأغبياء
كما يقبل منهم الاستبصار بعد صيغ العموم^(٣)

(١) وقد جعل ابن قدامة هذه الفوائد في دليل من أدلة النجاة، روضة الناظر ج ٢ ص ٢٥٥، والاشتماع ج ١ ص ١١٠
الرجوع إلى دليل الجمهور (٢) وقد أورد لهم القائل خمسة، وأبرق قدامة مثله على تراجل، والكتب صاحب مسلم
الثبوت، انظر المستدرك ج ٢ ص ١٩٢، والروضة ج ٢ ص ٢٠٤، ومسلم الثبوت مع الجواز ج ١ ص ١١٠ وما بعده
(٣) راجع روضة الناظر ج ٢ ص ٢١٠ - ٢١١.

(٢) أنه كما أن للعرب كما يقال في الخبر عن واثق مع السكوت
عن البقية فلهذا كما في الخبر عن الموصوف بصيغة مع السكوت
عن البقية فتقول رأيت الكويل. ولو قال المتكلم بعينه والفقير
لم يعز هذا تناقضا في كلامه. وتمكن مناقشته بأنه استرلا
لمع الزعم، وقول القائل: والقصير بعرفوله رأيت الكويل منكوه
والكلام في المسكوت عنه.

ويستدلوه أيضا ببعض النصوص الشرعية التي لم يعنى
فيها مفهوم المخالفة لتخلف شك مشكوك اعتبار، فلا تقوم
لهم بها حجة، ويعر الاكلام على الأدلة ومناقشتها يتلخ رجاء
مآذ هب إليه الجمهور من اعتبار مفهوم المخالفة حجة في النصوص
الشرعية وفي غيرها.

هذا وقد اختلفوا في دلائل مفهوم المخالفة في نوعها
وقال بعضهم: لغوية، متعلقة بأمة اللغة الذين نقلوا إليها
هذه الأساليب تدل بوضع اللغة على إخراج المسكوت عنه، كما نقلوا
إليها من غير ذلك من الزلات الوضعية، ولا نحتاج في النقل إلى
التواتر، إذ لا يحتاج في ثبوت اللغة إلا إلى القدر وقد حصل بينهم
وقيل شرعية، وهذا على رأي من لا يعتبر دلائل المفهوم إلا في
نصوص الشرع، وتقريه أن الشارع كما نقل بعض الاسماء عن
ما وضعت له لغة، نقل هذه الأساليب أيضا إلى الدلالة على
ما لم توضع له، وحينئذ تكون دلائلها متعلقة بالنصوص
الشرعية، كحديث الزيادة على السبعين، المتفرع.

وقيل عقلية، لأن المنكوه به لو لم يدل تخصيصه بالزك
على مخالفة المسكوت عنه لم يكن الحكم لم يكن لزك فائدة
فكان محشا وكلام الحكماء منزله عنه، وهذا في ما قيل في الإيحاء.

وقد اشتبهوا لا اعتبار بمفهوم المخالفة شرهًا كثيرة
أوصلها البر النجار إلى عشرة^(١) وسندرج ستة منها في واحد و
هي:

(١) أن لا تفهم أولوية المسكوت عنه بالحكم المنكوف أو مساواته له.
والأركان موافقا، كما سبق.

(٢) أن لا يخرج مخرج الغالب، كقوله تعالى: «وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاغِبُونَ» فتفسير الربائب بكونهن في الجور لا يقتضي إباحة
قرلشن فيهما منهن لأنهما جار مجرى الغالب، وقد اعتبر المفهوم
هناذا **أورد** فأجاز نكاحهن إذا بقدر القير، وقرروا ذلك على
رضي الله عنه^(٢) وكقوله تعالى: «وَمَنْ قَتَلَ عُنْكَم مَّتَعِمًّا فَبِئْسَ مَا قَتَلَ مِنْ
النَّعِيمِ» وكقوله تعالى: «فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَاقِمَا فُرُودًا لَدَى جُنَاحٍ
عَلَيْهِمَا فِيمَا اقْبَدْتُمَا بِهِ» وكقوله تعالى: «وَلَا تَكُنْ هَوَاقِيتُكُمْ عَلَى
الْبَغَاءِ إِنْ أَرَدْتُمْ عَصَا» إذا لا تحتاج من لم ترد التخصيص إلى الإكراه.

وقد أنكر هذا الشره الجويني زاعمًا أنه احتمال يؤول إلى العرف فلا يرفع
به المفهوم الذي هو مقتضى اللفظ^(٣) ورد عليه المحلى بأن القائلين بالمفهوم
إنما قالوا به عند عدم وجود مقتضى لتخصيص المذكور بالذكر، وقد وجد
في هذه الصورة^(٤)

وعلى القرائن اشتراحهم لهذا الشره بأن الصفة الغالبة على الحقيقة
ملازمة لها في ذهن، فإذا استغفها المتكلم ليحكم عليها حضرت معها
تلك الصفة فتكون بها^(٥)

(٣) أن لا يفهم مقتضى لتخصيص المنكوف بالذكر غير مخالفة ما عرأه
في الحكم. كوروده على سبب يختص بالمنكوف من سؤال أو واقعة

(١) انظر شرح الكوكب المشرف ج ٢ ص ٤٨٩ - ٤٩٦، (٢) الآية ٢٣ من سورة النساء، (٣) انظر فتح القدير للشوكاني

ج ١ ص ٤٨٩، وشرح التلويح للسيوطي ج ٢ ص ٤٩١، (٤) الآية ٩٥ من سورة المائدة، (٥) الآية ٢٢٩ من سورة البقرة

(٦) الآية ٢٢ من سورة النور، (٧) انظر البرهان ج ١ ص ٤٧٧، (٨) انظر شرح المحلى على جميع النواحي ج ١ ص ١٠٧، (٩)

(٩) انظر شرح تقي الدين ج ٢ ص ٢٧٢، (١٠) انظر فتح القدير ج ٢ ص ٢٧٢، (١١) انظر فتح القدير ج ٢ ص ٢٧٢

(١٢) انظر فتح القدير ج ٢ ص ٢٧٢، (١٣) انظر فتح القدير ج ٢ ص ٢٧٢، (١٤) انظر فتح القدير ج ٢ ص ٢٧٢

(١٥) انظر فتح القدير ج ٢ ص ٢٧٢، (١٦) انظر فتح القدير ج ٢ ص ٢٧٢، (١٧) انظر فتح القدير ج ٢ ص ٢٧٢

كقوله تعالى: «يا أيها الزمراء امنوا لاتأكلوا الربوا أضغاث مضغعة»
 إذ هو المعهود حينئذ، وكقوله صلى الله عليه وسلم: «قد سئل عن صلاة الليل: «صلاة»
 الليل مثنى مثنى» وكقوله تعالى: «ومنى قتل مؤمنا ظهرا فتحسب رقبته»
 مؤمنه» عن الشافعية والحنفية حيث الحقوا العمري بالتحليل والتكفير، لأن لتخصيص
 التحليل بالذكر هنا مقتضى إخراج العمر، وهو أنه محل اشكال إذ لا إثم فيه، وهذا
 على مذهبيهم أيضا مخرج بالشرك الأول للجمهور أو لوية الجمهور بالحكم.
 وجعل بعضهم هذا الشرك ضابطا لجميع الشرك لا مكان إدراجها
 فيه. (٥)

(٤) أن لا يساق الكلام لتبغيم، كقوله تعالى: «حقا على المتقين»
 وقوله سبحانه: «حقا على المحسنين» وقوله صلى الله عليه وسلم: «لا يمل لأمرأة تؤمن
 بالله واليوم الآخر أن تمر على ميت فوق ثلاث» عند من يوجب الإحرام
 على الكتابية.

(٥) أن لا يساق الكلام للامتنان، كقوله تعالى: «لتأكلوا منه لحما طريا»
 فلا يدل على منع الجاف.

وإنما اعتنى السبب في دلالة المجهوم ولم يعتبر في دلالة العاق لأن
 دلالة العاق منهوق قوي حتى ذهب الأحناف إلى قطعيتها، بخلاف الجمهور.
 وقد اختلف مثبتوا المجهوم فيما يعتب منه، فلكل واحد من هذه
 المجهومات التي سقنا مثبت ونافي فلنذكر ذلك تفصيلا:
 أمّا مجهوم الغاية فقد ذهب بعض مثبتيه إلى أنه منهوق، وقد
 أثبت الجمهور، ولم ينعم إلا بعض الأحناف والأمري، والباقي
 وأمّا مجهوم الحصر فقد ذهب بعض مثبتيه إلى أنه كحري الاستثناء.
 بعد النعي منه منهوق، وذهب الأمري وبعض الأحناف إلى أن إنما لا تقتل
 الحصر كما سبق. وذهب الباقلاني والغزالي وبعض الفقهاء إلى أنها كالحكمة

(١) الآية ٣٠ من سورة النمل، (٢) متفق عليه، (٣) البقرة ٢٠٥، (٤) صحيح مسلم، ج ١ ص ٥١٦،
 (٥) الآية ٩٢ من سورة النساء، (٦) أنكر مجتاهد الوصول، ص ٩٢،

(٧) الآية ٢٣٦ من سورة البقرة، (٨) الآية ١٨٠ و ٢٤١ من سورة البقرة، (٩) الآية ١٤ من سورة النمل، (١٠) أنكر شيخ التوليد المنبر، ج ٢ ص ٥٥٢،
 (١١) أخرجه مالك والشافعي والجمهور، (١٢) صحيح البخاري، ج ١ ص ٤٩٦، (١٣) صحيح مسلم، ج ١ ص ٤٩٦، (١٤) أنكر شيخ التوليد المنبر، ج ٢ ص ٥٥٢،
 (١٥) أنكر شيخ التوليد المنبر، ج ٢ ص ٥٥٢، (١٦) أنكر شيخ التوليد المنبر، ج ٢ ص ٥٥٢، (١٧) أنكر شيخ التوليد المنبر، ج ٢ ص ٥٥٢،
 (١٨) أنكر شيخ التوليد المنبر، ج ٢ ص ٥٥٢، (١٩) أنكر شيخ التوليد المنبر، ج ٢ ص ٥٥٢، (٢٠) أنكر شيخ التوليد المنبر، ج ٢ ص ٥٥٢،

في الحمى محتملة للتأكيد^(١)، وذهب بعض الأصوليين إلى أن الحمى فيها منقوعة^(٢).
وكذا الحمى بتعريف آخر الجنين بالجنسية، قيل أيضا منقوعة^(٣)، وذهب
الباقلاني والأمري وبعض الأحناف إلى أنه لا يقتضيه الحمى^(٤).
وأما مفهوم الاستثناء في الأبحاث فقد تفرع كلام القرافي فيه^(٥)، ولم
أجد من تغرض لمجيته سواء.

وأما مفهوم الشك، فقد أثبتته الجمهور، وبعض من نفي مفهوم الصفة
ونقل الجويني عن أكثر العلماء إثباته، ونقل الشوكاني عن أكثر الخبيثة
إثباته أيضا^(٦)، ونجاء عبد الجبار وأبو عبد الله البكري والمعتزلة، والباقلاني
والغزالي والأمري والباحثي^(٧)، ونقل الشوكاني عن ابن التلمساني أنه نسب هذا
القول للإمام مالكي، ولم يذكره في معجم الوصول، ولا غيره، وكتب أصول المالكية التي حالفت
وأما مفهوم الصفة، فقد أثبتته مالكا والشافعي وأحمد والاشعري
وأكثر الفقهاء والمتكلمين وبعض اللغويين^(٨)، ونجاء الباقلاني والباحثي
من المالكية، وابن سريج والقبالي والشافعية، والتميمي والحنابلة، وجمهور
المعتزلة^(٩)، وفضل الجويني بين المضاربة، ويثبت، وغيرهما فينفي^(١٠).
وأما مفهوم العلة فقال الغزالي: الخلاف فيه في مفهوم الصفة واحد، و
نقل الشوكاني ذلك أيضا عن الباقلاني^(١١).

وكذا مفهوم الزمان والمكان^(١٢).

وأما مفهوم العبد، فقد أثبتته مالكا والشافعي وأحمد وداود^(١٣)، ونجاء
الأحناف والاشاعرة والمعتزلة واختاره الأمري^(١٤).

وأما مفهوم اللقب، فقد أثبتته أكثر الحنابلة والرفقا وابن فوران واليهود
من الشافعية، وداود، وابن خويين منراء وابن القصار من المالكية، و
نقل أبو الخطاب الحنبلي القول به عن مالك، وتبعه في هذا النقل كثير من المتأخرين^(١٥).

(١) انظر المستفصل ج ٢ ص ٢٦٧-٢٦٨، واحكام الأمري ج ٢ ص ١٦٦، (٢) انظر مجموع النواحي مع الشرح والحاشية ج ١ ص ٢٥٩، (٣) انظر ارشاد العقول ج ١ ص ١٥٩،
(٤) انظر احكام الأمري ج ٢ ص ١٠٧، (٥) راجع الفتحة ص ٨٨ من هذا المجلد، (٦) انظر النيهان ج ١ ص ٤٥٢، وارشاد العقول ج ١ ص ١٥٩،
(٧) انظر المستفصل ج ٢ ص ٢٠٥، واحكام الأمري ج ٢ ص ٩٦، واحكام الوصول ج ١ ص ٤٥٢، (٨) انظر ارشاد العقول ج ١ ص ١٥٩، وهو
أصله في نهج السور للاستنباط ج ٢ ص ٢٠٩، (٩) انظر احكام الأمري ج ٢ ص ٨٨، وتنقيح العقول ج ١ ص ٢٧٠، وارشاد العقول ج ١ ص ١٥٩،
(١٠) انظر احكام الوصول ج ٢ ص ٤٤٦-٤٤٧، والمراجع في التحليل قبله، والتمهيد للمالك ج ٢ ص ٢٠٧، (١١) انظر النيهان ج ١ ص ٤٦٦،
(١٢) انظر المستفصل ج ٢ ص ١٩١، وارشاد العقول ج ١ ص ١٥٩، (١٣) انظر ارشاد العقول ج ١ ص ١٥٩، (١٤) انظر ارشاد العقول ج ١ ص ١٥٩،
(١٥) انظر التمهيد للمالك ج ٢ ص ١٩٨-١٩٩، وشرح الكوكب المنير ج ٢ ص ٥٠٨، (١٦) انظر ارشاد العقول ج ١ ص ١٥٩، واحكام الوصول ج ١ ص ٤٤٦، وارشاد العقول ج ١ ص ١٥٩،
(١٧) انظر السورة ج ٢ ص ٢٥٢، ومجموع النواحي مع الشرح والحاشية ج ١ ص ٢٥٢، واحكام الوصول ج ١ ص ٤٤٦، وارشاد العقول ج ١ ص ١٥٩.

ولم أجد نسبة هذا القول إلى الإمام مالم في كتب المالكية ،
وكانهم كلام الجويني الميل إلى إثبات مفهوم اللقب^(١) وقرن بقاء
الجمهور^(٢) ،

ومراتب هذه المفهومات في القوة على حسب ترتيب لها هنا ،
بأقواها الغاية والحصر ، ثم الاستثناء والشك ، ثم الصفة والعلة
والزمان والمكان ، ثم العدد ، ثم اللقب ، وذلك باعتبار القول في
بعضها بأنه منطوق ، وباعتبار قوة الخلاف في الاعتبار وضعفه .
ويبدو لي أن الشوك التذكير بها إذا توفرت فيضيف
مجال الخلاف ، والله أعلم .

(١٠)

(١١)

(١٢)

(١) انظر البرهان / ج ١ ص ٤٧٠ ، (٢) انظر الاحتجاج للأمر / ج ٣ ص ١٠٤ ، والمراجع في القاموس في اللغة الشافعية ،

المبحث الثالث: دلالات إراقتها والإشارة والإيماء

الاقتضاء في اللغة: اجتماع من القضاء بمعنى الختم والالجاب^(١)، وغرقاً
 دلالة الملقوق به على محذوف لا يتم المعنى برونه؛ وقد دللنا على ذلك صوراً
 «إما لتوقعه عليه عقلاً كقوله تعالى: «... فمن كان منكم مريضاً أو على
 سعي فبعرة من أيامه أخرى» أي فأبهي. وقوله تعالى: «بقلنا اضرب
 بعصا الحجر فانبجست منه اثنتا عشرة عينا» أي فضرب، وقوله
 تعالى: «وكان وراءهم ملك يأخذ كل سبعينة غصباً» أي طاعة
 لأن الخوف لا يغيرها عن كونها سبعينة، بل عن كونها طاعة، وقوله تعالى
 «حرمت عليكم أمهاتكم» أي وكهنتهن، ونحو هذا مما كان
 الحكم الشرعي فيه مباشراً للأعيان، كما سببه.^(٢)
 «أولترتيب عليه شرعاً كالأم بالصلاة مثلاً فإنه يقتض
 شروطها الترتيب عليها شرعاً، وكقولنا أعتف عتفاً عنى، فإنه يقتض
 إدخاله في ملك قبل العتف لتوقعه شرعاً عليه.
 «أولتوقف صرف الخبر عليه كقول الصادق المصروف عليه السلام
 «رجع لي عراصة الخلق والنسيان»^(٣) الحديث. وقوله عليه السلام: «لا صيام
 لمن لم يبيت الصيام من الليل»^(٤) وقوله عليه السلام: «لا عمل إلا بنية»^(٥)
 وإذ رجع الخلق والنسيان، لا يصرف إلا بتقدير المؤاخزة والعقاب. و
 نفي الصوم والعمل لا يصرف إلا بتقدير الصنة والكمال في الأول
 والباثرة والأجر في الثاني، كما سببه.^(٦)
 وتسمى هذه الدلالة دلالة الإخبار، وقد تفرع أن بعض أمثلتها
 مختلف فيهم هل هو مجمل أولاً، وإذا كان مجملاً لم يكره حجة، لأن الاحتمال

(١) الخ القاموس مادة قضى/ ص ١٧٠، أ، والمصباح المفسر/ ص ٣٣٣. (٢) الخ المستقصى/ ج ٢ ص ١٨٦، و
 الاحكام للأمر/ ج ٢ ص ٧٢. (٣) الآية ١٨٤ من سورة البقرة، وقد مثل بها إراقة ما كان ترتيبه شريعياً،
 (٤) الآية ٦٠ من سورة البقرة. (٥) الآية ٧٩ من سورة الكهف، (٦) الآية ٢٢ من سورة النساء،
 (٧) راجع النسخ ٦٣-٦٤ من هذا البحث، (٨) سبق في محله ج ٦، (٩) رواه الخمسة ورجح الترمذي
 والنسائي وقوله على توصف من الله تعالى، الخ من الترمذي/ ج ٢ ص ١٠٨، والنسائي/ ج ٤ ص ١٩٦، ومسن
 أب داود/ ج ٢ ص ٣٢٩.

يسقو الاستدلال ، وقد صرح الباجي رحمه الله تعالى بحجية دلالة الاقتضاء
 حيث قال : « بهذا حجة مقهورة بها تبيح مجيء النجس في إثبات الحكم و
 تخصيص العاقل ونسخ المتقدم عليه وغير ذلك من أحكام المنهوي »
 قلت : والبرهان بين هذه الدلالة وبين المجاز الزعم علاقتهم الحزف : أن
 المحزوف في هذه الدلالة يلزم تفسيره ، ولا يدل عليه المنهوي إلا بالاتزام
 ، وأما المجاز فلا يقدر فيه محزوف ، بل تنقل دلالة اللفظ عما وضع له
 وقوله تعالى : « واسأل القرية » على جعله مجازاً لا يقرر فيه محزوف ، ولأن
 يُرعى أن لفظ القرية نقل عما وضع له من المسائر ، إلى الشائتين ، فتكون
 دلالة عليهم من باب بقاء الدلالة باللفظ لا من دلالة ، أما دلالة الاقتضاء
 فهي من دلالة اللفظ بالاتزام ، وقد تقدم في الكلام على تقسيم الأحناف للقرية والدلالة
 حرف من الكلام في الاقتضاء .

وأما دلالة الإشارة فهي : دلالة الملبوس به على حكم خارج
 عنه لم يتسبب الكلام له ، كقوله تعالى : « بالآن باشروا بغيره »
 كتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى تبتئسوا لكم الخبيث الأبيض من الخبيث الأسود
 من العجوة » فإنه دل على جواز اصباح الصائم جنباً ، وكقوله تعالى
 « وحمله وفضله ثلثون شهراً » مع قوله تعالى : « وفضله في عامين »
 دل على مجموعهما على أن أقل مرة الحمل ستة أشهر ، وكقوله تعالى : « تكنت
 أحراهن شهر عماراً » دل على أن أكثر مرة الحيض
 وأقل مرة الشهر نصف شهر . وقد تقدم أيضاً حرف من الكلام على هذه الدلالة
 في تقسيم الأحناف للقرية .

ولم أجدر من تعريض لحجيتها من الأصوليين ، وإذا أراجعنا كلام الفقهاء
 على هذه الأمثلة وجدنا أن بعضها ثابت بأدلة أخرى وبعضها مختلف

(١) إتمام الفصول ج ٢ ص ٤٣٨ - ٤٣٩ . (٢) الآية ٨٣ من سورة يوسف . (٣) راجع ص ٧٠ من هذا البحث .

(٤) انظر مختصر الباجي مع الشرح والحاشية ج ٢ ص ١٧١ . وجمع البوامع مع الشرح والحاشية ج ١ ص ٢٣٩ .

(٥) الآية ١٨٧ من سورة البقرة . (٦) الآية ١٤ من سورة الاحقاف . (٧) الآية ١١ من سورة لقمان .

(٨) حديث النساء في المحبين عن سعيد . إلا أن هذا الخبر لا يثبت فيه ما ، وهو في السنن

(٩) راجع ص ٦٩ من هذا البحث .

فيه ، وإصباح الصائم جنباً ثابت بالسنة العلية الصحيحة ^(١) ، وقد
حكى النووي في شرح صحيح مسلم الإجماع على جواز ^(٢) ، وتحرير أقل
أمر الحمل بستة أشهر فنقل الإجماع عليه إجماعاً في المغن ^(٣) ، و
مستند هذا الإجماع ما روي في قصة المرأة التي أتت بولول ستة أشهر في
خلافة عثمان رضي الله عنه فأمر بجهتها ، فقال علي رضي الله عنه : إن الله تعالى قال :
« وحمله وفضاله ثلاثون شهراً » ^(٤) وقال : « وفضاله في عامين » ^(٥) ، فماتراه
شراً لمرة الحمل ، فقال : ستة أشهر ، ورجع عثمان إلى قول علي ولم يبال بهما
أحدهما الصحابة ^(٦) .

وَأَمَّا مَا أَخَذَ مِنْ الْحَدِيثِ مِنْ تَحْدِيدِ أَقْلِ الْهَمِّ وَأَكْثَرِ الْحَيْضِ ، وَهُوَ
مَحَلُّ خِلَافٍ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَفَرَّقَ عَقْرُ الْبُخَارِيِّ ^(٧) فِي صَحِيحِهِ فِي كِتَابِ
الْحَيْضِ بَاباً ذَكَرَ فِيهِ بَعْضُ أَقْوَالِ السَّلَفِ فِي ذَلِكَ ، وَفَرَّقَتْ دَارُ الْإِقْبَاءِ
فِي أَمْرِ الْحَيْضِ تَشْعِيباً كَثِيراً ^(٨) .

وَالْيَهُاتِيَنِ الدَّلِيلَيْنِ أَشَارَ الشَّيْخُ مُنْضَرِباً بِهِ بِرَعْيِيدٍ فِي سَلَمِ الْوُصُولِ يَقُولُ :
إِنْ يَتَوَقَّفُ صَرْقُهُ أَوْ حَصَّتْهُ عَلَى مَزِيدٍ فَأَقْبَضَ دَلَالَتَهُ
وَأَنْ يَعْدَ مَا لَمْ يَرَ ، وَمَا خِزَفَ شَيْءٌ فَرَأَى بِالْإِشَارَةِ عَرَفَ ^(٩) .

وَأَمَّا دَلَالَةُ الْإِيمَاءِ فِيهِ : دَلَالَةُ اقْتِرَانِ حَكْمِ بَوْصَفٍ عَلَى
عَلِيَّةِ الْوُصْفِ أَوْ نَحْوِهِ ، إِنْ لَوْلَمْ يَرِدْ بِهِ التَّعْلِيلُ لَكَانَ ذِكْرُهُ بَعِيداً ، فَيَتَعَيَّنُ
كُونُهُ عِلَّةً أَوْ جُزْءاً عِلَّةً ^(١٠) ، وَذَلِكَ وَارِدٌ فِي أُسَالِيبٍ كَثِيرَةٍ مِنْهَا :
(١) أَنْ يَزَكِيَ الْحَكْمَ عَقِبَ الْوُصْفِ مِنْ تَبَيُّنِ عَلَيْهِ بِالْعَدَاءِ ، سِوَا
أَكْثَرِ ذَلِكَ فِي كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى نَحْوُ : « وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا » ^(١١)
وَنَحْوُ : « الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ » ^(١٢) وَنَحْوُ :

(١) ثبت ذلك في الصحيحين من حديث أم سلمة وعائشة رضي الله عنهما ، (٢) انظر صحيح النووي على صحيح مسلم ج
(٣) انظر المغن ج (٤) الآية ما في سورة الأحقاف . (٥) الآية ما في سورة لقمان .
(٦)

(٧) انظر صحيح البخاري مع الفتح ج ١ ص ٥٠٥ - ٥٠٦ . (٨) (٩) سلم الوصول / الترجمة ٥ . (١٠) انظر جمع البوامع مع الشرح والحاشية ج ٢ ص ٢٦٦ . وارشاد البصير ج ١ ص ١٨٦ .
(١١) الآية ٢٨ من سورة المائدة . (١٢) الآية ٢ من سورة النور .

قل هو أذن فاعترفوا بالنساء في الميخض^(١) وهو كثير في القرآن.

أم في كلام رسول الله ﷺ نحو: «من بزل دينه فاقتلوه» كزامل
غير واحد، والاولى في هذا أن يمثل به للتيب بصيغة الشكر والجزاء
إلا أن من هنا قرئتكون موصولا، إذ قرئت بفتح الموصول بالباء، و
حينئذ يعم التمثيل بهذا، لأن الموصول موصوف بالصلة فهو في قوة
المبزل دينه فاقتلوه.

أم في كلام الراوي نحو: «سها رسول الله ﷺ فسيبر»^(٢)

أن يذكر الوصف ويخبر عنه بالحكم دون الباء نحو: «الزانية
لا ينكح إلا زانية أو مشركة» ونحو: «القاتل لا يرث» ولا يورث
هذا الأسلوب وسابقه إلا وجود الباء في الأول فكان أقوى لاعتماد هذا على مجزئ المناسبة.

٢ أن يعلق الحكم على الوصف في أسلوب الشكر والجزاء نحو: «وإن كن
أولت حمل فأنطقوا عليهن» فعلم أن عملة وجوب الانعقاد الحمل
٤ أن يجد الحكم بغاية نحو: «ولا تقر بوهن حتى يهين»^(٣) فالحكم
عملة التجاوز

٥ أو باستثناء نحو: «فنصف ما برضتم إلا أن يعفوه»^(٤) والعفو
عملة سقوط نصف الصراف.

٦ أو باستدراج نحو: «لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم و
لكي يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان»^(٥) بالتعقيد عملة المؤاخذة.
٧ أن يذكر الحكم بعرضه حكم آخر موصولا به يحكم العقل
بترتبه عليه، فلولم يذكر عملة لما كان له تعلق به، نحو: «يا أيها
الذين آمنوا إذا نودي للصلاة فريهوا الجمعة فاسعوا إلى ذكر
الله وذروا البيع»^(٦) بالآية إنما سقت لبيان أحكام الجمعة لا البيع
ولا يعقل النهي عن البيع غير مفيد بوقت الجمعة، فعلم أن عملة النهي

(١) الآية ٢٢٢ من سورة البقرة، (٢) أخرجه الجماعة غير مطلقا وسلم.

(٣) أنظر الأحكام الأخيرة ج ٣ ص ٢٧٩. (٤) أخرجه أبو داود ج ١ ص ١٠٠. (٥) الآية ٢٢٢ من سورة البقرة، (٦) الآية ٢٢٢ من سورة البقرة، (٧) الآية ٢٢٢ من سورة البقرة، (٨) الآية ٢٢٢ من سورة البقرة، (٩) الآية ٢٢٢ من سورة البقرة، (١٠) الآية ٢٢٢ من سورة البقرة.

عن البيع وقت الجمعة أنه يشغل عن التسعى اليها .
 (٨) ورود الحكم بعرضه يقتضيه الواقعة أو سؤال ، كحديث الأعمش
 الزهري قال يا رسول الله هلكت وأهلكت وأقعت أهل في نهار رمضان .
 فقال صلى الله عليه وسلم : « أعتق رقبة » (١) فلو لم يكن لهذا العمل علة للحكم
 لكان سوقه معد بعيداً .
 (٩) الاستئجار بوصف يعلم السائل ليرتب عليه الجواب ،
 فبقوله صلى الله عليه وسلم لما سئل عن بيع الركب بالتمس : « أينقص الركب إذا
 جف » (٢) قالوا نعم . قال : « فلا إذا » (٣)
 وكحديث البهنية التي قالت : إن أمي نذرت أن تنج فلم تنج حتى ماتت
 أبوا حج عنها ، قال : « نعم حج عنها » (٤) أرايت لو كان على أمي دين أكنيت
 قاضيته ، أقضوا الله فالله أخف بالوفاء (٥)
 يعلم أن علة التبرع في الأول عدم التماثل وفي الثانية ترتيب الحق .
 ونكت في هذا القرار أساليب الإيحاء ، وقد تركنا أساليب اختلاف
 فيها هل هي من النص الصريح أو الإيحاء (٦)
 ومن تشر هذه الأساليب وجد أن الستة الأولى منها راجعة إلى
 أسلوب الصفة والشك والاستثناء والحصر التي تبحث في معهود
 المخالفة ، إلا أن جهة دلالتها تختلف فهنا تدر على نفي الحكم
 عن غير المذكور ، وهنا تدر على أن المذكور علة لأجلها شرع الحكم
 ومنكره أو معهود المخالفة من الأحناف وغيرهم مقرون بدلالة هذه
 الأساليب على التعليل رغم إنكارهم لدلالاتها على المخالفة (٧)
 وقد اختلف في اشتراك المناسبة بين الوصف الموصي إليه والحكم
 فلم يشترکہا الجمهور مطلقاً ، واشترکہا الجوسني والغزالي مطلقاً (٨)

(١) الحديث أخرجه الجماعة ، أنظر صحيح البخاري مع الفتح ج ١ ص ١٧٣ ج ١ ص ١٧٣ ، وصحيح مسلم ج ١ ص ٧٨ ج ١ ص ٧٨ ، وغيرهما .
 (٢) أخرجه الترمذي والحاكم ، أنظر سنن أبوداود ج ٢ ص ٢٥١ ج ٢ ص ٢٥١ ، والترمذي ج ٢ ص ٢٥٨ ج ٢ ص ٢٥٨ ، وغيرهما .
 (٣) أخرجه البخاري ، أنظر الصحيح مع الفتح ج ١ ص ١٧٣ ج ١ ص ١٧٣ ، وغيرهما .
 (٤) أنظر إرشاد الجليل ج ١ ص ١٨٥ - ١٨٦ ، وقارن بين أقسام الفرج والأيام بغير تراخ ، (٥) أنظر مسلم (التيون) مع الفتح ج ١ ص ٢٧١ .
 (٦) أنظر شرح الخواص الميز ج ١ ص ١٨١ .
 (٧) أنظر البيهقي ج ٢ ص ٢٩١ والمستقصى ج ٢ ص ٢٩١ .

المبحث الرابع: دلالة المعقول.

المعقول في اللغة: اسم مفعول عقلم، ويستعمل للمصرايف، و
يحمل الاستعمالين ما هنا.

والمراد به عرفاً هنا: إدراك التوافق المسكوت عنه بالمنهوي به في
الحكم لتساويهما في مقتضى الحكم، أو عدم العرف بينهما، بالعقل،
لا بمنهوي العبارة ولا بمفهوميها، وتقرع أن بعضهم يسميه معنى الخطاب^(١)
وهو جانب من القياس، فالقياس هو: إلتاف معلوم العيني مجهول
الحكم بمعلومهما في الحكم لتساويهما له في مقتضى الحكم، فإن أردت
أن يكون التعريف متناولاً للقياس العباسر أضفت في آخر التعريف
عن العامل^(٢).

وبهذا التعريف تعلم أن القياس أعم من دلالة معقول اللب
فإن الأصل الذي هو ركن من أركان القياس قد يكون معلوماً بغني
النبي كما إذا علم حكمه بل جماع أو قياس على أصل آخر، أمّا
معقول اللب فلا يلحق إلا بأصل منصوص، لأن البعث إنما
هو في كونه دلالة الألفاظ والمقصود بها العبارة الشارع^(٣).

وبهذا ينضم هذا المبحث في مسألة واحدة من مسائل القياس
وهي: هل النص على العلة يقتضي الإلتاف أولاً، فنقول:

إذا نص الشارع على حكم وذكر معه العلة التي شرع ذلك
الحكم من أجلها بالتفريع أو الإيلاء، فهل يقتضي ذلك النص
إلتاف كل فرع تحقق فيه تلك العلة بالأصل المنصوص فيكون النص
متناولاً لهما بدلالة اللب عقلاً، أو لا، اختلف الأصوليون

(١) انظر القاموس مادة عقل/ص ١٢٦، (٢) فإن التعريف صفة من تعاريف القياس صياغة يتلأثم
بها مع دلالة، (٣) راجع الصفحة ٧٤ من هذا البحث.

(٤) فإن التعريف صفة أيضاً من تعاريف القياس وتماشيت فيه مواضع الاعتراضات، وانظر
تعريف ابن السبكي للقياس في مجمع البراهين مع الشرح والتأصيل/ج ٢ ص ٢٠٢.

(٥) لم أجزم في هذا التعريف رغم وضوحه.

في ذلك على أقوال أهلها ما يلي:

(١) أن النضر على العلة يقتضي الالتحاق مطلقا في العمل والشرط، قال به أكثر الحنابلة وهو مروى عن أحمد، وقال به أيضا النخاع والقاساني والنعماني من نقابة القياس، وقال به الشيبازي من الشافعية، ونسبه ابن عبد الشكور للحنفية، ونسبه ابن تيمية للشافعية، ونسبه ابن النجار للأكثر (٢)

(٢) أنه لا يقتضي الالتحاق مطلقا، ونسب الأمر لهذا القول إلى أبي أسيف الأسدي أثني وأكثر أصحاب الشافعية وجعبر بن ميثم وجعبر بن حبيب وبعض أهل الفقه، واختاره هو، أي الأمر، وبه قال الغزالي وابن الحاجب، ونسبه البعض للجمهور (٣)

(٣) إن كانت العلة المنصوص عليها علة للنهي كان النضر عليها كافيا في النهي عن كل ما تحقق فيه، والأجلا، وبهذا قال أبو عبد الله البهلي (٤) قال ابن تيمية، وهو قياس مذهبنا في الأيمان وفي غيرها (٥)

واستدل الأول، بأن المتبادر للذهن عند ذكر العلة التعميم، فلو قال الخبيث للمريض للتأكل كذا لعمارتها تبادر إلى ذهنه النهي عن كل خبز، لا بسبيل القياس بل بدلالة النضر، وأن الغالب في العمل المنصوص أن تكون مناسبة للحكم، وبذلك يعلم التعميم، فلا فرق بين أن يقول حرمت الخمر لاسكارها وبين أن يقول حرمت كل مسكر (٦)

واستدل الثاني، بأن ما لا العبد لو قال أعتقت فلانا لسواده لم يحكم عليه بعتق كل أسود من عبده، وأن الله تعالى أن ينصب وصفا علة لحكم في محله وينصب نفس الوصف علة لخلاف ذلك الحكم في محله، فلو قال حرمت الخمر لشربها، لم يلزم منه تحريم النبيذ إذا اشتد إذ من الجائز أن يعلم الله تعالى معبرة تختص بها الشدة في الخمر، وعلة

(١) انظر المسودة/ص ٣٩٠، وشرح الكوكب المنير/ج ٤ ص ١٢١، ومسلم الشبوت مع فوائدها/ج ٢ ص ٢١٦.

(٢) انظر الاحكام للأمر/ج ٤ ص ٥٨.

(٣) انظر المستصفى/ج ٢ ص ٢٧٢، ومختصر ابن الحاجب مع شرح العضد/ج ٢ ص ٢٥٢، والمختصر/ج ٢ ص ٧٥٢.

(٤) انظر الاحكام للأمر/ج ٤ ص ٥٨، ومختصر ابن الحاجب مع الشرح والفاشية/ج ٤ ص ٢٥٢، انظر شرح الكوكب المنير/ج ٢ ص ١٢٢.

(٥) انظر المسودة/ص ٣٩١، وشرح ابن النجار/ص ٣٧٧، والاحكام للأمر/ج ٤ ص ٥٨ - ٥٩.

تفتش بها الشرقة في النبيذ، فيرتب على كل حكمًا مناسبًا، كما
فطر بعض الأوقات والأمكنة ببعض الأحكام.
كما استدرك للثالث بأنه من كل شر واجب، بخلاف جعل كل

خير،